مجلة كلية الآداب بالوادى الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد السادس عشر

العَطْفُ بِالوَاوِ عَلَى المَفْعُولِ لِأَجْلِهِ فِى القُرْآنِ الكَرِيمِ
دِرَاسَةٌ فِى ضَوْءِ النَّحْوِ الوَظِيفِىِّ

د. صبرى عبد الفتاح إبراهيم عبد القوى(*)

الملخص

تعالج هذه الدراسة العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم من خلال الاعتماد على النحو الوظيفى، وَهُوَ نَحْوٌ مُؤَسَّسٌ تَدَاوُلِيًّا؛ لأنه يهتم بالمكون التداولى مع عدم إنكار أهمية المكونين؛ التركيبى، والدلالى، ومنطلقه فى المعالجة هو الربط بين البنية والمقام الذى تُنْجَزُ فيه كَشْفًا للوظيفة التى تؤديها البنية فى هذا المقام بحيث تكون البنية انْعِكَاسًا للوظيفة، وقد حَدَّدَتِ الدراسة الأغراض التواصلية التى اسْتُعْمِلَ العطف بالواو على على المفعول لأجله فى القرآن الكريم لتبليغها، وَتُبْرِزُ هذه الأغراض العلاقة بين المقام والبنية، وقد يجتمع أكثر من غرض تواصلى فى الموضع الواحد، وهذا يفتح باب القراءة على وجوه متعددة، وَيَرْجِعُ ذلك إلى خصوصية النص القرآنى الذى لا تَنْقَضِى عجائبه، كما أثبتت الدراسة أن تراثنا النحوى قد حمل كَثِيرًا من الأفكار الوظيفية التى تتقاطع مع ما جاء به النحو الوظيفى، وتدعو الدراسة إلى زيادة الاهتمام بالمقام فى التحليل النحوى؛ لأن الاكتفاء بتحليل التركيب اللغوى فى حدود مكوناته اللغوية دون ربطها بملابسات المقام يؤدى إلى عدم توازن فى الدراسة اللسانية؛ لأنها تَتَطَلَّبُ تَكَامُلًا بين التركيب والدلالة والتداول.

الكلمات المفتاحية: البنية، الوظيفة، الوظائف التداولية، المقام، النحو الوظيفى.

The Coordination with "Waw ul- 'Atf" (the "Waw "of conjunction) to the eccusative object in the Holy Qur'an
A study in the light of the Functional grammar

Abstract

This study Handles the effect with "Waw ul- 'Atf" to the eccusative object in the Quran through Reliance on the Functional grammar, which is Pragmatically based grammar ; Because it is concerned with the pragmatic component without denying the importance of the structural and semantic components, The starting point in the treatment is the link between the structure and the context in which it is performed, in order to reveal the function it carries. In it there is a description of the function you hold because the structure is a reflection of the function. The study identified communicative purposes, which used Coordination with "Waw ul- 'Atf" the effect the eccusative object in the Holy Quran to inform it, and These purposes highlight the relationship between the situation and the structure,

(*)مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ـ جامعة الزقازيق

and more than one communicative purpose may meet in one position. Which leads to open reading on multiple ways, and this is due to the specificity of the Qur'anic text, whose wonders never cease. as the study proves that our grammatical heritage has carried a lot of function ideas that intersect with what has come with it. The study calls for more attention to the situation in grammatical analysis. Because only analyzing the linguistic structure within the limits of its linguistic components without linking it to its situation circumstances leads to a defect in the linguistic study. Because it requires an integration between structure, Semantic and pragmatic.

Key words

Structure - Function - Pragmatic functions - Situation - Functional grammar.

مقدمة

يقوم العطف *Coordination* على مبدأ التشريك، وهو نوعان؛ أحدهما: التشريك فى اللفظ، وَيُطْلَقُ عليه التشريك الإعرابى، والتشريك الإتباعى، والإتباع الإعرابى، والمراد به التبعية الإعرابية؛ أى: تبعية المعطوف للمعطوف عليه فى الحكم الإعرابى، فالمعطوف يشارك المعطوف عليه فى إعرابه بواسطة حرف العطف الذى يُعَدُّ وسيلة لانتقال أثر العامل من المعطوف عليه إلى المعطوف، وَتَتَحَقَّقُ التبعية الإعرابية فى كُلِّ حروف العطف، والآخر: التشريك فى المعنى، والمراد به التبعية المعنوية؛ أى: دخول المتعاطفين تحت حكم معنوى واحد، وَيُطْلَقُ عليه التشريك الحكمى، والتشريك فى الحكم الجامع، والإتباع الحكمى.

وَتَنْقَسِمُ حروف العطف من حيث التبعية المعنوية إلى ثلاثة أقسام؛ أولها: ما يقتضى التشريك فى المعنى مطلقًا، وهو أربعة أحرف: (الواو، والفاء، وثم، وحتى)، وثانيها: ما لا يقتضى التشريك فى المعنى مطلقًا، وهو ثلاثة أحرف: (لكن، وبل، ولا)، وثالثها: ما يقتضى التشريك فى المعنى بشرط ألا يقتضى إضرابًا، وهو ثلاثة أحرف: (أو، وأم، وإما)، ومن هنا يَتَبَيَّنُ أن التبعية المعنوية ليست مطردة فى كُلِّ حروف العطف.

وتأسيسًا على ما سبق، يُعَدُّ المعطوف بالواو على المفعول لأجله بمقتضى التشريك اللفظى والمعنوى مفعولًا لأجله يَحْمِلُ معنى العلة مثله، وبذلك يمكن التمييز نوعين من المفعول لأجله؛ أحدهما: المفعول لأجله الحقيقى، وهو المفعول لأجله المنصوب المرتبط مع عامله بعلاقة معنوية هى علاقة الغائية، والآخر: المفعول لأجله الحكمى، وهو المعطوف على المفعول لأجله الحقيقى بواو العطف.

وترى الدراسة أن علة تقديم المفعول لأجله الحقيقى على المفعول لأجله الحكمى المتمثلة فى إبراز العناية والاهتمام بالمتقدم علة إجمالية ستتجاوزها من أجل تحديد وظائفه التداولية؛ لذا لن تقتصر الدراسة فى مقاربتها للعطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم على البناء/

التركيب فقط، بل ستتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالتركيب العطفى بوصفه فِعْلًا خِطَابِيًّا، وهو ما يتتطلب دراسته فى ضوء انتمائه إلى ظواهر التخاطب، ومناسبته للموضع الذى وَرَدَ فيه، كذلك لن تهتم الدراسة بالدلالات الوضعية المدلول عليها بالألفاظ، بل ستتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالدلالات الاستعمالية/ غير الوضعية، وما يَقْتَرِنُ بها من ملابسات ومعطيات خارجية فى محاولة للربط بين التركيب العطفى ومقامه.

وقد اقتصرت الدراسة على العطف بالواو فقط؛ لأن الواو أُمُّ الباب، بالإضافة إلى حيادها المعنوى بالنسبة لأدوات العطف الأخرى، فهى أداة من أدوات العطف الواصلة التى تَنْتَمِى فى إطار النحو الوظيفى إلى ما يُعْرَفُ بالعطف الوصلى الذى يُوجِبُ اشتراك المتعاطفين إِعْرَابًا وَحُكْمًا، مع ملاحظة أن المعنى الوظيفى للواو لا يخرج عن إفادة مطلق الجمع والتشريك بين المتعاطفين، أما سائر الأدوات فتدل على معانٍ أخرى إلى جانب دلالتها على الاشتراك فى الحكم.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف:

أولها: المقارنة بين الدرس النحوى القديم، والنحو الوظيفى لبيان أوجه التشابه والاختلاف فى مقاربة العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم.

وثانيها: استثمار المفهومات، والأدوات الإجرائية الخاصة بالنحو الوظيفى، وتطبيقها فى دراسة العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم.

وثالثها: الوصول إلى كفاية تفسيرية/ تطبيقية أفضل، من خلال النظر إلى أسلوب العطف على أنه تركيب ذو بنية متكاملة دون تركيز، أو تسليط للضوء على أحد مكوناته؛ لذا أَوْلَتِ الدراسة اهتمامًا كبيرًا بدراسة التركيب العطفى بأبعاده الثلاثة، وهى المعطوف عليه، والواو، والمعطوف فى إطار التفاعل مع السياق اللغوى *linguistic context*، وسياق المقام *context of situation*.

ورابعها: تحديد الوظائف التداولية *Pragmatic Functions* التى يُؤَدِّيهَا العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم من خلال بيان سبب تقديم المفعول لأجله الحقيقى، وتأخير المعطوف، أو ما يُطْلِقُ عليه المفعول لأجله الحكمى فى ضوء السياق الذى يَكْتَنِفُهُ، فلا تقديم، ولا تأخير إلا عن قصدٍ وغرضٍ تواصليّ، **وبذلك تتحكم الوظائف التواصلية فى ترتيب المفردات انطلاقًا من أن كل تركيب لغوى يُبْرِزُ مقصدية تُرَامُ من استعماله.**

وخامسها: تجلية تعالقات المعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم أُفُقِيًّا، وَرَأْسِيًّا.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

أهمية الدراسة

لم يأخذ العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم حقه من البحث والدراسة عند النحاة؛ إذ لم ينهضوا بتحديد أبعاده الوظيفية لتركيزهم فى دراستهم لمبحث العطف على المبنى؛ لذا أدخلوا العطف ضمن التوابع، وحصروه فى الجانب الإعرابى؛ لأنهم اتَّخَذُوا من نظرية العامل مَنْهَجًا لتفسير الظواهر النحوية، كذلك لم يَنَلْ حَقَّهُ من الدراسة والتمحيص والإلمام بجوانبه عند البلاغيين؛ لأن باب الوصل والفصل عندهم يكاد يكون مُخْتَصًّا بالجمل التى لا محل لها من الإعراب دون اهتمام بعطف المفردات، وقد وجدت المعانى الوظيفية للعطف بالواو على المفعول لأجله عناية عند المفسرين؛ فهم من أكثر الذين طَرَقُوا هذا الباب، وَأَوْسَعُوا فيه القول لاهتمامهم بإبراز دلالات النظم القرآنى المعجز، وهو ما منح النحو عند المفسرين طَابَعًا مُمَيَّزًا لارتباطه بالنص ارتباطًا وثيقًا، وَإِنْ كانت عنايتهم بها قد جاءت مُوَزَّعَةً وَمُفَرَّقَةً بحسب موضع الآية القرآنية، كما أنها تراوحت بين التفصيل والإشارة من مفسر إلى آخر تبعًا للاختلاف فى الكفاية اللغوية والتداولية، والحس المرهف، والذوق البصير المتمرس، وحقيق بالالتفات هنا أن العطف بالواو على المفعول لأجله من القضايا التى لم يفرد لها أحد من المشتغلين بالنحو الوظيفى دراسة مستقلة؛ لأن الدراسات فى النحو الوظيفى مُخَصَّصَةٌ لظواهر لغوية محددة مرتبطة بشكل خاص بالقضايا التى تتقاطع مع التحليلات الوظيفية التى قدمها رواد النحو الوظيفى؛ لذا كان من الضرورى وجود دراسة تجمع شتات المعانى الوظيفية للعطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم، وَتُوَحِّدُ شملها، ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة الراهنة.

أسباب اختيار الدراسة

تأتى هذه الدراسة استجابة للدعوات التى تنادى بأن مفهومات النحو الوظيفى تحتاج إلى مزيدِ بحثٍ من أجل اختبار كفايتها، ويتم ذلك من خلال عدة أمور؛ أولها: مناقشة الآليات والمبادئ المُسْتَخْدَمَةِ فى التحليل النحوى الوظيفى للعطف عند الدكتور أحمد المتوكل.

وثانيها: المقارنة بين النحو العربى وما اسْتَحْدَثَهُ النحو الوظيفى فى باب العطف، وليس المبتغى تمجيد نحونا العربى، أو ادعاء السبق التاريخى، بل الهدف هو إعادة قراءته، واستكشاف ما به من ملامح وظيفية تتعلق بالظاهرة المدروسة، وإعادة تجميعها وتنظيمها لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النحو العربى والنحو الوظيفى، وفى ذلك تلاقح للأفكار، ومعرفة بالجوانب المضيئة فى تراثنا، تلك الجوانب التى لم تأخذ حَقَّهَا من الاهتمام والبحث والتحقيق، وفيه ـ أيضًا ـ إغناء للنحو الوظيفى بتحليلات تسهم فى تطويره من خلال الحوار والتواصل بينهما، وما يترتب على ذلك من مراجعات تعود على الجهاز/ المنوال النظرى للنحو الوظيفى بالتنقيح والتعديل والتطوير انطلاقًا

من الحضور الواضح الذى تحظى به المقولات الوظيفية فى النظرية النحوية العربية التى يمكن وصفها دون كبير تجوز بأنها وظيفية فى عمقها وجوهرها، وهذا يُعَزِّزُ مبدأ التعالق بينهما، كما أن التفاعل بينهما قائمٌ على القرض والاقتراض، والأخذ والعطاء؛ وَيُسَوِّغُ ذلك أن العلاقة بينهما علاقة تشابه واتصال وامتداد، لا تعارض وانقطاع وانفصال.

وثالثها: التطبيق على نص لغوى لا جمل منفردة منعزلة؛ لأن النحو الوظيفى يحتاج إلى ممارسات تطبيقية على نصوص متنوعة سعيًا إلى تحقيق الكفاية التطبيقية.

الدراسات السابقة

حظى العطف بدراسات عامة كثيرة تتباين كل التباين مع الدراسة الراهنة مَوْضُوعًا، وَغَايَةً، وَمَنْهَجًا[1]، وهناك دراسات تناولت العطف من منظور النحو الوظيفى، ومنها:

١- د/ أحمد المتوكل: العطف فى اللغة العربية، ضمن كتابه: دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، وقد انْصَبَّ الاهتمام هنا على القيود المتحكمة فى العطف.

٢- سليم رواق: العطف فى العربية البنية والوظيفة (دراسة تطبيقية فى جزء تبارك)، رسالة ماجستير، قسم اللغة والأدب العربى، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد لمين دباغين ـ سطيف ٢، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤ - ٢٠١٥م، وقد عالج التمهيد الانتقال من البنية إلى الوظيفة فى الدرس اللغوى، ووقف الفصل الأول على اللسانيات الوظيفية، ونشأتها، ومميزاتها، واشتغل الفصل الثانى على العطف فى الدراسات العربية، وتوجهت عناية الفصل الثالث إلى بيان نظرة النحو الوظيفى إلى العطف بصورة عامة، وأخيرًا اتَّجَهَتِ الدراسة نحو التطبيق فى الفصل الرابع لتحديد الفرق بين الدرس اللغوى القديم والنحو الوظيفى فى دراسة العطف.

٣- سليم رواق: العطف فى العربية بين التأصيل البلاغى القديم والتصور الوظيفى الحديث، مجلة المعيار، كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد (٢٦)، عدد (٥)، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م، والمقصد المُتَعَيَّنُ من هذه الدراسة هو التركيز على بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدرس البلاغى العربى القديم، ونظرية النحو الوظيفى فى مقاربة العطف.

والحق أن ما عرضت إليه هذه الدراسات السابقة مُخْتَلِفٌ عَمَّا يُرَادُ تقديمه؛ فالاشتغال هنا على دراسة العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم، واستجلاء أبعاده التداولية المرتبطة بسياقات الاستعمال ومقاماته.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر ٢٠٢٢

وبعد البحث والاستقراء والتتبع يمكن القول بأن العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم من منظور النحو الوظيفى موضوع لم تُلَامِسْهُ يد الباحثين، ولم تَطُلْهُ أقلام الدارسين، ونظرًا لثراء هذا الموضوع بالأبعاد الوظيفية فقد كان جديرًا بدراسة علمية فاحصة تَرِدُ مَعِينَهُ، وَتَسْبُرُ غَوْرَهُ.

مادة الدراسة

جاء اختيار النص القرآنى ميدانًا للتطبيق؛ لأنه كتاب العربية الأسمى، والاستعمال الأمثل لرصد الظاهرة محل الدراسة؛ فطريقة تواصله مع المخاطبين من أهم ما يُمَيِّزُهُ عن غيره من أنواع الخطاب؛ فالنص القرآنى خطاب موجه إلى مُتَلَقٍّ سواء أكان وَاقِعِيًّا أم مُحْتَمَلًا؛ من ثم لا يمكن سبر أغواره إلا بمراعاة البعد التواصلى/ التداولى الذى يَهْتَمُّ به النحو الوظيفى *Functional grammar* اهتمامًا كبيرًا مقارنة بغيره من الأنحاء، بالإضافة إلى استثمار الإشارات الوظيفية التى قَدَّمَهَا المفسرون الذين يَهْتَمُّونَ بمقامات النص القرآنى، وَيُفَسِّرُونَهُ على هَدْيِهَا، وفى ضَوْئِهَا فى أثناء محاولتهم إدراك بعض وجوه الإعجاز القرآنى، ومما يجدر ذكره أن الاعتداد فى التحليل بالمقام *situation* والظروف الخارجية الحافة بالقول هو محور النحو الوظيفى، **وليس الهدف هنا هو استقصاء المواضع، بل الهدف ذكر بعض النماذج التى تُعَدُّ دليلًا مُوَجِّهًا للدراسة عن غيرها فى السياقات المتنوعة والمختلفة**؛ لذا تَبَنَّتِ الدراسة الانتقائية فى عرض النماذج.

منهج الدراسة

استعانت الدراسة فى مقاربتها للعطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم بالنحو الوظيفى الذى يقوم على مبدأ مُؤَدَّاهُ أن البنية *Structure* انعكاس للوظيفة *Function* التى تُؤَدِّيهَا فى المقام، والوظيفة هى القصد والرسالة المُرَادُ تبليغها من خلال البنية، وبذلك تكون العلاقة بينهما علاقة تبعية؛ إذ تُحَدِّدُ الوَظِيفَةُ البِنْيَةَ اللُّغَوِيَّةَ، فالنحو الوظيفى نَحْوٌ مُؤَسَّسٌ تَدَاوُلِيًّا *Pragmatically based grammar* يجعل الوظائف التداولية مُكَوِّنًا أَوْلِيًّا، أما التركيب *Syntax* فيتبع الدلالة *Semantics* ، وهما معًا يتبعان التداول *Pragmatics* ، بعبارة أخرى: يتحكم البعد التداولى فى البعد الدلالى، ويتحكم البعدان؛ التداولى، والدلالى فى البعد البنيوى/ التركيبى؛ مما يَجْعَلُ البعد التداولى بؤرة النحو الوظيفى، ومحوره، وأساس تميزه عن غيره من الأنحاء، وعماد النظر فى وصف اللغة وتفسيرها، وبذلك يجمع النحو الوظيفى فى تحليله بين القدرة اللغوية*Contemporary Linguistics*، والقدرة التداولية *Contemporary Pragmatism* فى إطار ما يُسَمَّى بالقدرة التواصلية *Communicative competence*، والمراد بها المعرفة بالقواعد التداولية والتركيبية والدلالية والصرفية التى تمكن المتكلم من تبليغ أغراضه، وتحقيق أهدافه التواصلية من خلال استخدام صيغ وعبارات لغوية مُعَيَّنَةٍ تُطابِقُ مُقَامًا مُعَيَّنًا، وبذلك تُجَسِّدُ التراكيب

اللغوية الفروق المقامية/ الاستعمالية، وفى ذلك تأكيد على أن الوظائف التواصلية/ التداولية تَنْتُجُ فى رَحِمِ الاستعمال الفعلى، وفى أثناء التفاعل التواصلى.

وهناك عدة مبررات لاعتماد الدراسة على النحو الوظيفى؛ أولها: اهتمام النحو الوظيفى بوصف البنى اللغوية فى ضوء المقامات التى أُنْجِزَتْ فيها دون فصل بينها وبين وظائفها التواصلية سَعْيًا إلى تحقيق الكفاية التداولية، وهو بذلك يَسُدُّ النقص الذى لم يَنْتَبِه إليه التوليديون والوصفيون الذين درسوا اللغة على أنها نظام مجرد مستقل؛ إذ اهْتَمُّوا بدراسة البنية بغض النظر عن العناصر الخارجة عن اللغة، وبذلك يقدم النحو الوظيفى إطارًا نظريًّا جديدًا لوصف اللغة وتفسيرها.

وثانيها: جمع النحو الوظيفى بين الوظيفية والصورية، فلا يكتفى بالجانب الوظيفى التداولى دون الجانب الصورى البنيوى؛ إذ يوفق بين المقام والمقال عن طريق الاعتناء بالمعطيات المقامية والمقالية مَعًا، **فلا بنية دون وظيفة، ولا وظيفة دون بنية عاكسة لها، فالبنية والوظيفة وجها عملة واحدة،** وهو بذلك يَسْعَى إلى أن يقدم وصفًا وتحليلًا يَتَّسِمُ بالاتساع والشمول لتجاوزه الأبعاد التركيبية مع عدم إهمالها إلى الاهتمام بالأبعاد الدلالية والتداولية، والمزج بين هذه الأبعاد لتحقيق التكامل وصولًا إلى تحقيق الكفاية التحليلية والتفسيرية التى تحقق فهمًا جيدًا للغة من خلال بيان كيفية اشتغال وحداتها فى التفاعل التواصلى بوصفها نَشَاطًا تَفَاعُلِيًّا تَعَاوُنِيًّا، وهذا الاتساع فى الرؤية والوصف والتحليل كان متواريًا فى الأنحاء السابقة، ولم يشغل فيها حيزًا مناسبًا لقيمته، وبذلك يَسُدُّ النحو الوظيفى النقص فى الأنحاء السابقة.

وثالثها: تخطى النحو الوظيفى مسألة الاختلاف أو التباين أو الفصل بين المكون الدلالى والتداولى، ففيه يتداخل، ويتعالق، ويتلاقى المكونان، ففى ظل عدم كفاية الدلالة التى تعالج الجملة فى إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، تأتى التداولية التى تعالج المعنى فى إطار مقام محدد لسد الثغرات التى لم تعالجها الدلالة وصولًا إلى تحديد مقاصد المتكلم.

ورابعها: تميز النحو الوظيفى بتداخله المعرفى مع مجموعة من الحقول المعرفية المتداخلة والمتحاقلة معه، ومنها التداولية، ونظرية الاتصال، ونظرية الأفعال اللغوية، ومع ذلك فإن جوانب التفارق والتفاصل بينه وبين غيره واضحة، وقد أسهمت فى اكتمال خصوصيته، وتمييزه عن التخصصات الأخرى، ويروم النحو الوظيفى بهذا التقاطع والتشابك والتحاور مع غيره من العلوم أن يستفيد من تراكم المعرفة اللسانية فى مقاربة الظاهرة اللغوية لإدراكها من مختلف جوانبها تحقيقًا لِلْكِفَايَةِ النَّمَطِيَّةِ.

وخامسها: دينامية النحو الوظيفى؛ إذ مَدَّ جسور التعالق والترابط بين نحو الجملة *Sentence grammar* ، ونحو النص *Text Grammar* من خلال اهتمامه بوصف الظواهر اللغوية الجملية والنصية على سواء؛ إذ لا يقع التواصل بجملٍ منفردةٍ منعزلةٍ، بل بقطعٍ خطابيةٍ متكاملةٍ.

وسادسها: قيام النحو الوظيفى على التوفيق بين التراث اللغوى القديم، والدرس اللسانى الحديث، وبذلك تَنْتَفِى إشكالية التراث والحداثة، والأصالة والمعاصرة، والقديم والحديث، والانقطاع والاتصال بين التراثى التليد والوافد المستحدث؛ **فالنحو الوظيفى لا يلغى ما سبقه، ولا يستبعده، ولا يرفضه، ولا ينقضه، وإنما يغير نقطة الانطلاق فى الدراسة، وهو بذلك الصنيع يثرى ما سبقه،** كما أن محور تركيزه ــ وهو الاهتمام بالبعد التداولى ــ من صميم التراث اللغوى القديم، وهو ما يجعل التعاون بينهما أمرًا مشروعًا له ما يُبَرِّرُهُ، وبذلك حَقَّقَ النحو الوظيفى قفزة نوعية فى البحث اللسانى الحديث.

خطة الدراسة

انتظمت الدراسة بعد هذه الفاتحة فى أربعة مطالب على النحو الآتى:

أَوَّلًا: مهاد وتأسيس

ثَانِيًا: تداولية العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم

ثَالِثًا: العلاقات الأفقية للمعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم

رَابِعًا: العلاقات الرأسية للمعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم

الخاتمة ونتائج الدراسة

وفيما يأتى تفصيل وبيان لهذه المطالب بحسب الانتظام السابق.

أَوَّلًا: مهاد وتأسيس

مفهوم النحو الوظيفى

يرى تشارلز موريس *Charles Morris* أن الرموز اللغوية تُدْرَسُ من خلال ثلاثة محاور(٢):

- الوظائف النحوية/ التركيبية *Syntax Functions*، وتهتم بدراسة العلاقة بين الرموز اللغوية.
- الوظائف الدلالية *Semantic Functions*، وترتبط بالمحور الدلالى، وتركز على دراسة العلاقة بين الرموز اللغوية، والأشياء التى تدل عليها.
- الوظائف التداولية *Pragmatic Functions*، وترتبط بالمحور التداولى، وتتناول العلاقة بين الرموز اللغوية والمقامات التى أُنْجِزَتْ فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدلالة تَهْتَمُّ بدراسة المعنى على نَحْوٍ تَجْرِيدِيٍّ بِمَعْزِلٍ عن المقام؛ إذ يُفْهَمُ المعنى من مفردات اللغة وتراكيبها بغض النظر عن المقام، والمتكلمين، والمخاطبين، أما التداولية

فتدرس المعنى فى مقام فعلى مع مراعاة طرفى الخطاب، ومقاصد المتكلمين، وأحوالهم، ولا يتم التوصل إلى المعنى هنا إلا عبر تداول اللغة بين طرفى الخطاب فى مقام محدد، ومن الملاحظ أن الدلالة والتداولية يتجاوزان الرمز اللغوى إلى أبعاد أخرى؛ فالدلالة تتناول المعنى، وهو ذو صلة بالمقام؛ مما يجعل الحدود بينهما غير قابلة للتحديد بدرجة كافية، فكلاهما يحتاج إلى المقام عند النظر إلى المعنى، والأرجح أن الدلالة تُعَالِجُ المعنى فى إطار أدنى من الإشارة إلى المقام دون اهتمام بمقاصد المتكلمين، بعبارة أخرى: **تَلْتَفِتُ الدلالة إلى المقام، لكنها لا تهتم بتفصيل القول فيه، أما التداولية فتبدأ من حيث تنتهى الدلالة**؛ إذ تولى اهتمامها بالعلاقة بين التراكيب والمقام مباشرة، وبهذا تتكامل الدلالة والتداولية، ويصبح الحد بينهما مُتَدَاخِلًا مُتَشَابِكًا(٣).

ويجمع النحو الوظيفى الذى يُعَدُّ ثالث اتجاهات البحث اللسانى المعاصر بعد اللسانيات الوصفية، واللسانيات التوليدية بين هذه الوظائف الثلاث من أجل تقديم تفسير يَتَّسِمُ بالتكامل والشمولية والعمق **مع إعطاء الأولوية للوظائف التداولية التى تُعَدُّ أَسَاسَ تَمَيُّزِ النحو الوظيفى عن غيره من الأنحاء الأخرى**، وليس المراد بالوظيفية هنا العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة، أو الوظائف التى تؤديها المفردات فى بناء الجملة، بل المراد بها ربط البنية بالوظيفة فى إطارها التواصلى، وقد وضع لبنات النحو الوظيفى فى أواخر السبعينيات الباحث اللسانى سيمون ديك *Simon Dick* الذى ولد فى هولندا عام (١٩٤٠م)، وتوفى عام (١٩٩٥م)، وقد مَرَّ النحو الوظيفى بمرحلتين؛ إحداهما: نموذج الجملة الذى ظهر عام (١٩٧٨م) من خلال كتاب سيمون ديك الموسوم بالنحو الوظيفى*Functional grammar*، والأخرى: نموذج النص الذى ظهر عام (١٩٨٩م) من خلال كتابه المعنون بنظرية النحو الوظيفى *The Theory of Functional Grammar*، وفيه تجاوز حدود الجملة إلى النص، وقد نقل هذا الاتجاه إلى العربية دِرَاسَةً وَتَقْعِيدًا وَتَأْصِيلًا اللسانى المغربى الدكتور أحمد المتوكل الأستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط فى السنوات الأولى من الثَّمَانينيات، وقد مَرَّ هذا النقل بثلاث مراحل؛ أولها: مَرْحَلَةُ الاسْتِنْبَاتِ، وفيها نُقِلَ النحو الوظيفى إلى المغرب، وأخذ مكانه بين الاتجاهات اللغوية الأخرى، وثانيها: مَرْحَلَةُ التَّأْصِيلِ، وفيها حدث الربط بين النحو الوظيفى والفكر اللغوى العربى فى محاولة للابتعاد عن التبعية والتقليد من خلال تتبع الإشارات الوظيفية التراثية، والتنقيب عنها، واستخراجها، وتجميعها، وتحليلها، ومقارنتها بما جاء به النحو الوظيفى، وثالثها: مَرْحَلَةُ التَّطْوِيرِ، وتضم كل المحاولات والجهود التى سَعَتْ إلى تطوير النحو الوظيفى بعد طول النظر، وكثرة التأمل، ولطف التدبر، والمداومة على المراجعة، ومنها إضافة الدكتور أحمد المتوكل لنحو الخطاب الوظيفى الموسع ٢٠١٠م(٤).

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

وتجدر التفرقة بين نوعين من الأنحاء؛ أحدهما: النحو غير الوظيفى، وهو نحو يَصِفُ اللغة بمعزل عن وظيفتها التواصلية/ التبليغية مُقْتَصِرًا على وصف الخصائص التركيبية، وتفسيرها من الداخل دون اللجوء إلى الوظائف الدلالية والتداولية؛ كالأنحاء البنيوية التى تفرغت كلية للخصائص البنيوية الشكلية لسهولة حصرها، وضبطها، ودراستها بسبب طابعها المادى.

والآخر: النحو الوظيفى، وهو ذلك النحو الذى يَصِفُ البنية كاشفًا عن وظيفتها التواصلية من خلال ربط البنية بالمقامات التى أُنْجِزَتْ فيها، أو ربط المقال بالمقام، أو ربط البنية بالوظيفة، أو ربط التراكيب بمقتضيات الأحوال، أو ربط اللغة بملابسات استعمالها، أو ربط الأنماط اللغوية بالمواقف الاجتماعية، أو ربط الخطاب بظروف إنتاجه، **ولا يُهْمِلُ النحو الوظيفى الصحة التركيبية، ولا يَكْتَفى بها، بل يُضِيفُ إليها الصحة المقامية، وبذلك يجمع بين الصُّورِيَّةِ وَالوَظِيفِيَّةِ، فليس من المعقول رصد الجوانب التَّدَاوُلِيَّةِ فى غِيَابِ الجوانب الصُّورِيَّةِ**، وإجمالًا يمكن القول بأن النحو الوظيفى يهتم ببيان كيفية اختلاف التراكيب حتى تناسب أغراض المتكلمين/ المستخدمين *The purpose of the users* عن طريق تزويدنا بأدوات لوصف كيفية استخدام اللغة لأداء أغراض مختلفة فى سياقات متعددة، ومقامات متنوعة، فهو طريقة من طرق النظر فى القواعد من خلال بيان كيفية استخدامها فى التواصل(٥).

الفرق بين وظيفية التراث والرؤية الوظيفية اللسانية الحديثة

يتحدد شكل الجملة عند النحاة العرب تَبَعًا للمعنى الذى يريد المتكلم أن ينقله، وللوظيفة التى تؤديها الجملة فى السياق انطلاقًا من أن الفهم الصحيح للنحو يقوم على تَفَهُّمِ التراكيب المتعددة والصور التعبيرية المتنوعة، وكيفية إيصالها للمعنى على نحو جمالى عن طريق معرفة أغراضها، وأسرار تركيبها، وطريقة تأليفها ونظمها، وإبراز الفرق التعبيرى الجمالى بين تركيب وآخر من خلال الوعى بالتكامل بين المبنى والمعنى، واستحالة الفصل بينهما إلا لأغراض علمية؛ فالمعنى لا يُدْرَكُ إلا من خلال المبنى، والمبنى لا يُمْكِنُ الوصول إليه إلا من خلال المعنى، فهما فى تفاعل مستمر؛ فالنحو والمعنى متداخلان متلازمان ممتزجان فى تكوين كل وجه من وجهى العملة الواحدة؛ فلا انفصام بينهما، ولا وجود لأحدهما فى حال افتقاد الآخر، أو تغييبه، فالحديث عن أحدهما يُحِيلُ ضِمْنًا أو صَرَاحَةٍ إلى الآخر، فهما متواشجان يَشُدُّ أَحَدُهُمَا أَزْرَ الآخَرِ، وَيُؤَدِّى كُلُّ واحدٍ منهما إلى صِنْوِه، وَيَدُلُّ عليه، وَيُرْشِدُ إليه، وبذلك لا يقتصر الفهم الصحيح للنحو على تصحيح أواخر الكلم، أو معرفة مجارى أواخر الكلم، بل يضيف إلى ذلك تصحيح المعانى والأساليب، وَيَسْتَلْزِمُ ذلك الجمع بين دواعى الصحة والجمال فى الدراسة النحوية تركيزًا على المعنى الذى فرض سلطانه على التركيب نحو قالب معين يؤدى المراد؛ فالتراكيب أوعية دقيقة للمعانى التى تدور فى النفس، ثم

ترتب الألفاظ على إِثْرِهَا من خلال التعليق الذى يُرَادُ به ضم الكلمات بعضها إلى بعض، وَلِكُلِّ تعبير أو تركيب دلالته الخاصة المميزة له عن غيره من التراكيب؛ فالأوجه التعبيرية المتعددة صور لدلالات مختلفة؛ إذ تُجَسِّدُ فروقًا دلاليةً مُخْتَلِفَةً، كما أن التركيب الواحد يستخدم لأداء دلالة محددة فى مقام معين؛ من ثم لا سبيل للحديث عن ترادف دلالى، وعلى المتكلم أن يَسْتَعْمِلَ التركيب الذى يطابق المعنى، أو بالأحرى عليه أن يُرَاعى المعنى الذى يُلْزِمُهُ على اختيار التركيب الأكثر مناسبة للمعنى الذى يريد التعبير عنه، فالمعنى يُوَجِّهُ التركيب، والتركيب يُعَزِّزُ المعنى، وَيُؤَكِّدُهُ (٦)، وكذلك لِكُلِّ أداة رصيد دلالى يتحكم فيه سياق استخدامها؛ فليست دلالة الأداة واحدة فى كُلِّ موقع ترد فيه.

وبذلك يقترب النحاة العرب من الدلاليين الذين يرون أن المعنى هو المحدد للخصائص الصوتية، والصرفية، والتركيبية مقارنةً بأصحاب نظرية استقلال التركيب عن المعنى؛ كما هو الحال فى النحو التوليدى التحويلى، فالمعنى عندهم مكون تابع للتركيب، وقد كان النحاة العرب يرون الأسبقية للمعنى على اللفظ، فالمعنى هو المحدد لخصائص الجملة على الرغم من سيطرة المنهج الشكلى، وقد كان منطلقهم فى تحليل الجملة هو المعنى الدلالى/ معنى المقال الذى يترتب عليه المعنى التداولى، فمطابقة سياق الحال عندهم لاحقة لتكوين الجملة، وليس العكس، عن طريق عمليات تغيير/ تحويل تُطَبَّقُ على الأصل، وَيَجْرِى بموجبها حذف، أو تقديم، أو تأخير، أو تغيير فى صياغة الجملة، أما الوظيفيون فقد كان المعنى التداولى هو منطلقهم فى بناء الجملة، وتتفق رؤية النحاة العرب ورؤية الوظيفيين فى أمر، وتختلف فى آخر، فهما يتفقان فى أسبقية المعنى على اللفظ، ولكن النحاة العرب يَتَحَدَّثُونَ عن مَعْنًى على المستوى الدلالى، أما الوظيفيون فَيَتَحَدَّثُونَ عن مَعْنًى على المستوى التداولى، **ويمكن القول بأن الأبعاد الوظيفية/ التداولية تُعَدُّ مُكَوِّنًا تَوْلِيدِيًّا فى النحو الوظيفى؛ لأنها تُحَدِّدُ خصائص البنية، فى حين أنها تابعةٌ ولاحقةٌ بالمكونات التركيبة فى النحو العربى، وَيَقْتَصِرُ دورها على القيام بدور تأويلى فقط** (٧).

الفرق بين المعانى النحوية الدلالية، والمعانى الوظيفية

تُكْتَسَبُ المعانى النحوية الدلالية حين تَنْتَظِمُ المفردات فى السياق؛ فهى محصلة العلاقات السياقية، وهى نتاج التفاعل بين المفردات بما تحمله من دلالات معجمية، والنظام النحوى بما يحدده من وظائف نحوية؛ كالفاعلية، أو المفعولية، أو الحالية، أو غير ذلك من وظائف تتحدد فى ضوء علاقة اللفظ بغيره من الألفاظ داخل بناء الجملة، وهو ما يُعْرَفُ بالتعليق بحيث يكتسب اللفظ دلالة لا يكتسبها لفظ آخر فى الوظيفة نفسها، كما تختلف دلالة هذا اللفظ باختلاف السياق سواء أكان لُغَوِيًّا، أم مَقَامِيًّا، والسياق اللغوى نوعان؛ أحدهما: سياق خاص يتمثل فى علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات داخل الجملة، أو إضافة عناصر نحوية أخرى مقيدة لأحد العناصر الموجودة فى

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

الجملة، والآخر: سياق عام يتمثل فى النص كله، فإذا كان للكلمة وظيفة نحوية فى جملة ما، وتكررت هذه الكلمة فى جمل أخرى، وكان لها الوظيفة نفسها فإن دلالتها لا تكون واحدة لاختلاف ما اقْتَرَنَ بها؛ مما يجعلها ذات دلالة مختلفة عما تكون عليه فى موقع آخر(٨).

ولا تُفْهَمُ هذه المعانى النحوية الدلالية من الألفاظ المفردة بمفردها، وإنما تُفْهَمُ من العلاقات القائمة بين الكلمات فى ضوء سياقها التركيبى، فالألفاظ المفردة مُغْلَقَةٌ على معانيها، والنحو هو الفاتح لهذه المعانى عن طريق نقلها من حالة الإفراد إلى حالة التركيب؛ لذا يُقَالُ: المعانى النحوية، وتتجلى هذه المعانى من خلال العلاقات النحوية بين الألفاظ حسب مقتضى النحو، وعليه فإن طريقة المتكلم الخاصة فى استخدام اللغة هى التى تجعل له أسلوبًا خاصًّا به عن طريق توخى معانى النحو، وهذا هو منطلق عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ، أو ٤٧٤هـ) فى نظرية النظم، وبذلك يبدو واضحًا للمتأمل أن عبد القاهر الجرجانى يركز على دور المتكلم، ويدعو إلى الاهتمام بالمعنى رَدًّا على التركيز على المبنى/ الجانب الشكلى، فالمعنى هو الأصل فى حدث التكلم، والمبنى تابع له (٩)، وليس المراد من ذلك وجود انفصام بين المبنى والمعنى، أو بين النحو والدلالة؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أحدهما والآخر ليس مُتَلَبِّسًا به، فعلاقتهما مبنية فى الأساس على تمكن أحدهما بالآخر.

ويختلف المعنى النحوى الدلالى للأداة عن معناها الوضعى؛ فالواو العاطفة مَثَلًا موضوعة لإفادة مطلق الجمع بين المتعاطفين، وتستدعى الألفة بهذا المعنى الوضعى/ الأصلى حضوره فى الذهن عند التلفظ بالواو منفردة دون تحديد بسبب الجهل بالطرفين اللذين تجمع بينهما، ولا يرقى هذا المعنى إلى المعنى المعجمى، ويتناول المعنى النحوى الدلالى ثلاثة أمور؛ أولها: دلالة الألفاظ؛ مثل: حروف الجر، وحروف العطف، وغيرهما، وثانيها: دلالة الوظائف النحوية؛ كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما من الوظائف، وثالثها: دلالة الجملة، وهناك جانبان للمعنى النحوى الدلالى؛ أحدهما: المعنى الأولى للمفردات، ويتحقق عن طريق انتقاء الألفاظ المناسبة، والآخر: المعنى النحوى الأولى، ويشمل معانى الصيغ الصرفية، ومعانى الأدوات النحوية، ومعانى التراكيب النحوية؛ أى: طرق بناء الجملة التى تتحقق عن طريق التأليف بين الألفاظ، والتركيب بينها، ولا يمكن الفصل بين الجانبين إلا لأغراض الوصف والتحليل والتفسير اللغوى(١٠).

وترتبط المعانى النحوية الدلالية بالنحو الدلالى/ الجمالى/ الإبداعى الذى يبدأ من التركيب مُحَلِّلًا وَمُنَاقِشًا حتى يصل إلى تحديد دلالته، وَيُعَدُّ هذا النحو سبيل الخاصة إلى استعمال اللغة اسْتِعْمَالًا فَنِّيًّا أو جَمَالِيًّا تَتَجَاوَزُ به ومن خلاله الجانب الغرضى/ النفعى/ التواصلى/ الإخبارى إلى التأثير فى المتلقين/ المخاطبين عن طريق استثمار الإمكانات اللغوية والبدائل التعبيرية التى يُتِيحُهَا

النظام اللغوى العام للمتكلم حتى يخرج كلامه وفق المعنى الذى يريده، والمقصد الذى يرومه، والهدف الذى يقصده، والغاية التى ينحو إليها، **وهنا يصبح النحو جُزْءًا من عبقرية اللغة، ووسيلةً للكشف عن حيويتها، وإبراز إمكاناتها، وتجلية قدراتها المتمثلة فى التعبير عن المعانى والأغراض المختلفة، كما أنه يُعَدُّ دليلًا على ذكاء المتكلم وفطنته،** ويختلف النحو الدلالى عن النحو المعيارى الذى يقتصر على مستوى الصواب والخطأ، وفيه يكون النحو مجرد وسيلة نفعية، وظيفته خدمة لغة التواصل البشرى، ويمكن أن يُطْلَقَ عليه مصطلح الدرجة الصفر للنحو(١١).

إنَّ المعانى النحوية الدلالية ثمرة التفاعل بين الدلالة المعجمية للمفردة مع وظيفتها النحوية التى تشغلها فى إطار السياق على نحو يُفْضِى إلى المساوقة بين المتغيرات الخارجية والصور التعبيرية الجائزة؛ إذ لا تَنْفَكُّ التراكيب عن ملابسات استعمالها، أما المعانى الوظيفية فَيُزَادُ بها الدلالات المستمدة من التراكيب عبر ربطها بسياقاتها، وبالأهداف التواصلية انطلاقًا من ربط البنية بوظيفتها التواصلية ارتباطًا يجعل البنية انعكاسًا للوظيفة لا العكس؛ كما هو الحال فى النحو التوليدى التحويلى.

المفعول لأجله بين النحو العربى والنحو الوظيفى

تتكون الجملة ذات المحمول الفعلى فى النحو الوظيفى من محمول (فعل)، وحدود، وهى سائر الكلمات فى الجملة حسب ما يقتضيه المحمول، وتنقسم هذه الحدود وفق أهميتها للواقعة التى يَدُلُّ عليها المحمول إلى حدود إجبارية/ حدود موضوعات *Arguments*، وحدود اختيارية/ حدود لواحق *Satellites*، وَتُدْمَجُ هذه الحدود فى محلها وفق قيود الانتقاء *Selection Restrictions* ، وَيُعَدُّ المفعول لأجله من الحدود الاختيارية، ويعمل على توسيع الإطار الحملى *Predicate operator* / النووى الذى لا يَتَضَمَّنُ إلا الحدود الموضوعات عبر إضافته إلى هذا الإطار، وتتفق هذه الرؤية الوظيفية اللسانية للمفعول لأجله مع رؤية التراث النحوى العربى؛ **فالمفعول لأجله عند نحاة العربية عنصر غير إسنادى لا تُسْنَدُ إليه وظيفة تركيبية، فلا تتوقف عليه الصحة النحوية للجملة، بل يَكْمُنُ تأثيره فى الصحة الدلالية التى تفتقر إليها الجملة حال حذفه منها،** فهو توسعة وزيادة للجملة يشحنها بمعانٍ إضافية توفر للمخاطب مَزِيدًا من المعلومات تلبى انتظاراته من الرسالة اللغوية.

ويحمل المفعول لأجله فى النحو الوظيفى وظيفة دلالية، هى وظيفة العلة؛ ففى جملة: (ذَهَبَ زَيْدٌ إِلَى الجَامِعَةِ رَغْبَةً فِى العِلْمِ) يُعَدُّ المفعول لأجله (رَغْبَةً) علة لتنفيذ المنفذ لواقعة الذهاب، بعبارة أخرى: تُفَسِّرُ العلة الطاقة التى قام بها المنفذ، ومن الواضح أن الوظيفة الدلالية للمفعول لأجله فى النحو الوظيفى تطابق وظيفته فى النحو العربى التى تتحدد فى بيان علة الحدث، أو سببه، فهو

دلاليًّا جَوْابٌ لسؤال مؤداه: (ما العلة فى حدوث الفعل؟)، أو (لماذا حدث الفعل؟)، أو (لم حَدَثَ الفعل؟)، **كما يَسْتَقْطِبُ وظيفة تداولية، هى بؤرة الجديد** *focus of new* ؛ إذ يحمل معلومة جديدة *new information* يجهلها المخاطب لعدم دخولها فى القاسم الإخبارى المشترك بين المتكلم والمخاطب، ويؤيد حمل المفعول لأجله لبؤرة الجديد أمران؛ أحدهما: أن المفعول لأجله إجابة لسؤال يحتوى على اسم استفهام، والآخر: أنه يُشَكِّلُ حيز النفى فى الجملة المنفية؛ نحو: (مَا وَقْفَ زَيْدٌ احْتِرَامًا لِمُعَلِّمِهِ بَلْ مَلَلًا)، ومن المحقق أن هناك تَلَازُمًا بين البؤرة ومجال النفى، فالذى يُشَكِّلُ مجال النفى هو أكثر العناصر أَحَقِّيَّةً بالتبئير *focalisation* ؛ من ثم فالمفعول لأجله من المكونات التى تحظى بالأسبقية فى التبئير(١٢).

وللمفعول لأجله فى النحو العربى أهمية كبيرة بالنظر إلى دوره الإخبارى؛ إذ تقوى فيه درجة الإفادة والتخصيص؛ لأن دلالته تغاير دلالة الفعل مقارنة بغيره من المفعولات التى تَقِلُّ قيمتها الإخبارية لاحتوائها على نسبة من مدلول الفعل؛ كالمفعول المطلق، فدلالة الفعل عليه قبل ذكره تجعل قيمته الإخبارية منخفضةً.

العطف على المفعول لأجله بين النحو العربى والنحو الوظيفى

يَخْضَعُ التركيب العطفى فى النحو الوظيفى لمبدأ التناظر الذى يقتضى ضرورة وجوب أن يكون الحَدَّانِ المتعاطفان حاملين للوظيفة التركيبية والدلالية والتداولية، وعليه فإن المعطوف على المفعول لأجله يأخذ إعرابه، ويحمل الوظيفة الدلالية (العلة)، كما يحمل الوظيفة التداولية (بؤرة الجديد)، والأمر نفسه فى النظرية النحوية العربية التى يقوم العطف فيها على مبدأ التشريك، فهو تثنية على الأول، وتسوية بين المتعاطفين، وبذلك يَقْتَضِى وحدة الحكم بينهما؛ فالمعطوف فى حكم المعطوف عليه، محمول عليه، مشارك له فيما يجب له، ويمتنع عليه؛ إذ يُشْتَرَطُ فى العطف جواز قيام المعطوف محل المعطوف عليه، وهذا الإحلال يقتضى أن يكون صِنْوًا له، ومن المعلوم أن المعطوف عليه يُعْرَبُ حسب موقعه فى الجملة، أما المعطوف فيأخذ إعراب المعطوف عليه إذا كان مما له محل من الإعراب، وهذا ما يُعْرَفُ بالاشتراك فى الحكم الإعرابى الذى يترتب عليه الاشتراك الدلالى، فالمعطوف على اسم له وظيفة نحوية ما يأخذ حكم هذه الوظيفة؛ فالمعطوف على المفعول لأجله مفعول لأجله مثله، وهذا ما يُعْرَفُ بالإعراب الحكمى، ولا منافاة بين كون المعطوف تابعًا، وكونه مفعولًا لأجله؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه، ومفعول لأجله من حيث عطفه على مفعول لأجله سابق؛ **لذا عَدَّ النحاة العطف بالواو على المفعول لأجله المنصوب وسيلة أتاحها النظام اللغوى لتعدد المفعول لأجله، بل إنهم أعربوا**

المعطوف بالواو على المفعول لأجله مفعولًا لأجله مثله، وفيما يأتى بعض الآيات القرآنية الكريمة، وبعد كُلِّ آية نَصٌّ يتجلى فيه الخلط بين الإعراب الحقيقى والإعراب الحكمى على النحو الآتى:

١- قال الله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾ {النساء: من الآية ٤٦}؛ "وانتصاب ﴿لَيًّا﴾ و﴿طَعْنًا﴾ على المفعول لأجله، وقيل: هما مصدران فى موضع الحال..."(١٣).

٢- قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ {الأعراف: من الآية ٢٠٥}؛ "﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ فى نصبهما وجهان؛ أحدهما: أنهما مفعولان لأجلهما..."(١٤).

٣- قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ {الرعد: من الآية ١٢}؛ "فى انتصاب قوله: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ وجهان؛ أحدهما: مصدران فى موضع الحال... والثانى: مفعولان من أجلهما"(١٥).

٤- قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ {النحل: الآية ٦٤}؛ "قوله: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ فيه وجهان؛ أحدهما: أنهما انتصبا على أنهما مفعولان من أجلهما، والناصب ﴿أَنْزَلْنَا﴾..."(١٦).

٥- قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ {ص: الآية ٤٣}؛ "﴿رَحْمَةً﴾ و﴿ذِكْرَى﴾ مفعولان لهما؛ أى: (إن الهبة كانت لرحمتنا إياه، وليتذكر أرباب العقول)"(١٧).

٦- قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ {الممتحنة: من الآية ١}؛ "﴿جِهَادًا﴾ وَ﴿ابْتِغَاءَ﴾ منصوبان؛ لأنهما مفعولان لهما..."(١٨).

والراجح أن العطف بالواو على المفعول لأجله ليس من باب تعدد المفعول لأجله؛ لأن مسوغ القول بذلك هو التمسك بعروة المعنى على حساب التجريد للقاعدة النحوية، وهذا قول مردود؛ إذ لا يراعى أصول الصناعة النحوية/ اللفظية؛ فالباب الأصلى لمعالجة ما بعد حرف العطف هو باب العطف، وإلا ما كان هناك باب مستقل، له حدوده ومعالمه، اسمه باب العطف.

ولعله يحسن بعد هذا المتقدم الإشارة إلى أن سبب القول بالإعراب الحكمى أمران؛ أحدهما: أن المعطوف على المفعول لأجله يَظَلُّ مُحْتَفِظًا بمعنى العلة، وهذا ما أوقع بعضهم فى الوهم حين ظنوا أن المعطوف بالواو على المفعول لأجله مفعول لأجله مثله، والراجح أن الاشتراك الدلالى لا يُعْطِى المعطوف حكم المعطوف عليه ووظيفته النحوية، والآخر: أن إطلاق النحاة مصطلح المفعول لأجله على المعطوف بالواو على المفعول لأجله إنما هو إطلاق مجازى من باب التسامح والتساهل والتجوز، وقد كان ذلك منهم عن وعى وقصد، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء مبدأ مساوقة

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

اللغة النحوية للغة العربية فى أوضاعها وسنن استعمالها، ومعلوم أن كلام العرب لم يكن كله حقيقة، فالعرب لم تُورِدْ كُلَّ معانيها بالألفاظ المعتادة فى تعيينها، بل إن أكثر كلامها مجاز وتقريب، ولقد ساوق النحاةُ العربَ فى كلامهم، فَكَثُرَ المجاز والتسامح والتساهل؛ لذا وُصِفَتِ العبارة النحوية بأنها عبارة تقريبية، فنهج النحاة فى صياغة قواعدهم هو نهج العرب فى مخاطبتها، وقد عَوَّلَ النحاة على معرفة القارئ، وتفرقته بين الاستعمال الحقيقى والاستعمال المجازى للمصطلحات(١٩).

ولا تقبل الدراسة القول بالإعراب الحكمى، وتأخذ فى رفضه، وتضعيفه من وجهين؛ أحدهما: تحقيق السلامة للعبارة النحوية، وخاصة فى مجال الحدود باجتناب المجاز، والآخر: أن القول بالإعراب الحكمى فيه دعوة صريحة إلى الزهد فى باب العطف خاصة فى عطف المفردات، وقد وجدت تلك الدعوة اسْتِحْسَانًا وَقَبُولاً وَاطْمِئْنَانًا عند بعض الباحثين المعاصرين؛ فقد تَوَاتَرَ إقرارهم على أن العطف ليس جَدِيرًا بأن يُعَدَّ من التوابع، فَضْلًا عن أن يُفْرَدَ بباب نحوى؛ لأن العطف ليس له إعراب خاص؛ فما بعد حرف العطف شريك لما قبله فى الحكم، فإعرابه إعراب مشارك، لا إعراب تابع(٢٠)، وتأسيسًا على ما سبق، فالأرجح معالجة ما بعد حرف العطف فى باب العطف، **فإذا كان فى الجملة عطف على المفعول لأجله، فلا بُدَّ عند الإعراب من النَّصِّ على أن الثانى منصوب بالعطف على الأول وَعْيًا بحقيقة باب العطف، وبأصوله، وبمفهوماته التى تُمَيِّزُهُ، وَتُبَرِّرُ وُجُودَهُ بَابًا مُسْتَقِلًّا مُنْفَصِلًا عن غيره من الأبواب النحوية الأخرى**، وهو ما يَتَطَلَّبُ إعادة النظر فِيمَا شَاعَ عند المعربين من قولهم: مفعولان لأجله، والأمر كذلك فى بقية الوظائف النحوية، وفى ذلك تفريق واضح بين الإعراب الحقيقى والإعراب الحكمى وَضْعًا للأمر فى نصابه، فلا أظلم من التسوية بينهما صِنَاعِيًّا؛ لما فى ذلك من تَكَلُّفٍ وَتَعَسُّفٍ ظاهرين(٢١).

ثانيًا: تداولية العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم

يمكن مقاربة أى مقولة نحوية على ثلاثة مستويات متمايزة؛ أولها: النحو، وثانيها: الدلالة، وثالثها: التداولية، ويجمع النحو الوظيفى بين هذه المستويات الثلاثة مركزًا على الوظائف التداولية المستمدة من الربط بين التراكيب وأنماط المقامات التى أُنْجِزَت فيها، بعبارة أخرى: يركز النحو الوظيفى على الأغراض التواصلية التى تَسْعَى البنية إلى تحقيقها، وهذا يَجْعَلُهَا مرتبطة بالكلام الجارى بالفعل فى تخاطب، أو بكلام موجه إلى مخاطب بالفعل؛ **لذا أُطْلِقَ على النحو الوظيفى مصطلح النحو التواصلى**، والأرجح أن يبدأ التحليل بالنحو، ثم ينتقل إلى الدلالة، ثم إلى التداولية؛ لأن فى ذلك سَيْرًا إلى ما هو متغير، وإنْ كان ذلك لا ينفى السير فى الاتجاه المعاكس(٢٢).

وقد حُدِّدَتِ الوظائف التداولية للعطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم فى ضوء السياق التخاطبى، ومقاصد الشارع ومراده من خلال الاستئناس بالإشارات التى وردت لدى أئمة النظرية اللغوية العربية الذين كانوا يَنْحُونَ فى كثيرٍ من مباحثهم مَنْحًى وَظِيفِيًّا لاعتقادهم أنه هو المنهج الأكثر مناسبة لدراسة اللغة، ويتجلى ذلك فى الاهتمام بالبعد المقامى، وأثره فى طرائق تأليف الكلام حتى تؤدى الجملة أغراض المتكلم ومقاصده، وقد كانوا يعالجون القواعد الشكلية فى إطار نحو الكلام/ قواعد الكلام، أو ما يُطْلَقُ عليه الآن قواعد الخطاب، وقد كان ذلك وَاضِحًا فى كتب المتقدمين، فى حين أن الحيز الذى شغله المقام فى المؤلفات النحوية المتأخرة لم يكن مناسبًا لأهميته، **ويمكن أن تُدْرَجُ هذه الإشارات الوظيفية تحت ما يُسَمَّى بالنحو المقامى، وهو أوثق صور النحو القديم عروة وأشدها ارتباطًا باللسانيات الوظيفية**(٢٣).

كما استعانت الدراسة بأقوال المفسرين الذين حَوَّلُوا معرفتهم النحوية إلى منهج للتعامل مع النص القرآنى، وترتب على ذلك امتزاج الصناعة النحوية بالمعانى فى كتب التفاسير؛ لأنهم حاولوا تنزيل القواعد النحوية على المعانى القرآنية من أجل معرفة مراد الحق ـ عَزَّ وجلَّ ـ ومقاصده، ومعانيه، ولما كان ذلك لا يتم إلا عبر لسان العرب؛ لأنه هو المترجم لمراد الشارع كان لا بُدَّ أن يكون تحديد هذه المقاصد وفق مقتضى طريقة العرب فى كلامها، ومعهود خطابها، ومجارى كلامها، ومقاصدها فى تراكيبها، وعرفها فى لسانها، ومسالكها فى تقرير معانيها، وإجمالًا وفق أنحائها فى الاستعمال اللغوى، وبشرط موافقتها لأصول الاعتقاد، ولم يقتصر هؤلاء المفسرون على دراسة الشكل المجرد، بل استبطنوا التراكيب متجاوزين عن ظاهر العلاقات ومهتمين بما يثوى خلفها من معانٍ، وأغراض، ومقاصد.

وفيما يأتى دراسة نحوية وظيفية لمواضع قرآنية ورد فيها العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم مع الاهتمام برصد وظائفه التداولية المتعلقة بالمقام التواصلى.

الموضع الأول

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ {النساء: الآية ٣٠}؛ هنا عُطِفَتْ كلمة ﴿ظُلْمًا﴾ على المفعول لأجله ﴿عُدْوَانًا﴾، وفى ذلك دليلٌ على التناهى والوصول إلى الدرجة القصوى، ولإبراز هذه الدلالة تعاونت مع العطف قرينة البنية؛ فالمفعول لأجله ﴿عُدْوَانًا﴾ يَدُلُّ على العدو الشديد المفرط الذى تجاوز الحدَّ لمجيئه على وزن فعلان، وقد يكون العطف للتأكيد إذا كان العدوان والظلم بمعنى واحد، والعطف على هذا الوجه من قبيل عطف المترادفين، وقد حَسَّنَهُ اختلاف اللفظين، ومن المحتمل أن يكون العطف هنا من قبيل عطف الخاص على العام؛ فالعدوان هو التسلط بشدة، بظلم فى الغالب، أو بحق، ومما يجدر ذكره

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

أن عطف الخاص على العام يبدو متاخمًا لعلاقة الشيء بنفسه، فالخاص جزء من العام، وذكر العام يغنى عن الخاص، والأرجح أن بين العام والخاص مغايرة تدفع التطابق التام بين المتعاطفين، وبذلك تستقيم قاعدة العطف المؤسسة على مبدأ التغاير والاختلاف، ويمكن أن يحمل العطف هنا على إنكار العلاقة المعنوية بين المتعاطفين من خلال جعل الفرع الخاص بمنزلة العام، أو جعل النوع بمنزلة الجنس، **وقد تحكم فى ترتيب المتعاطفين هنا مبدأ الترتيب العاكس فى النحو الوظيفى، وفيه ترتب المكونات بمقتضى دورها فى عملية الحصر التدريجية، وبناءً على ذلك يتقدم العنصر الدال على المعلومة الأعم على العنصر الحامل للمعلومة الأخص، وَيُنَاظِرُ ذلك المبدأ الوظيفى عطف الخاص على العام**(٢٤).

الموضع الثانى

قال الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأعراف: الآية ٢}؛ من الملاحظ للوهلة الأولى هنا أن بين المتعاطفين ﴿لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تفاوتًا فى الصياغة، وهذا يُؤَدِّى إلى القول بخرق مبدأ التناظر فى النحو الوظيفى الذى يدخل المتعاطفين غير المتماثلين تَرْكِيبِيًّا ضمن العطف المتقاطع *Cross - Coordination*، وفى محاولة لِرَدِّ ما ظاهره الإخلال بأصل من أصول العطف، وهو التجانس/ المشاكلة/ المعادلة/ المناسبة بين المتعاطفين، لجأ نحاة العربية إلى القول بالحمل على المحل جَبْرًا لهذه الفارق الصياغى بين المتعاطفين؛ من ثم قالوا بأن كلمة ﴿ذِكْرَى﴾ مجرورة بالعطف على محل المصدر المنسبك من (أَنْ) المقدرة بعد اللام، والفعل المضارع، والتقدير: (للإنذار والذكرى)، فالفعل ﴿تُنْذِرَ﴾ منصوب بـ(أَنْ) مضمرة بعد لام التعليل، ولا بُدَّ من تقدير الحرف الناصب هنا؛ لأن اللام من عوامل الأسماء، وقد سمح هذا الحرف المصدرى بحضور المصدر المؤول الذى أخذ وظيفة الاسم المجرور فى التحليل الإعرابى طبقًا لموقعه فى الكلام، وهذا ما جعل العطف عليه ممكنًا، **وبذلك رَدَّ الحمل على المعنى التركيب إلى القاعدة العامة لباب العطف، كما أجاز النحاة ــ أيضًا ــ الحمل على الموضع تحقيقًا للانسجام اللفظى بين المتعاطفين**، وعليه تصبح كلمة ﴿ذِكْرَى﴾ منصوبة عطفًا على موضع ﴿لِتُنْذِرَ﴾، وهى مفعول لأجله فى المعنى؛ كعطف الحال الصريحة على الحال المؤولة؛ كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ {يونس: من الآية ١٢}، وهنا يَظْهَرُ الفرق بين الحمل على الموضع الذى يكون فى تابع ما له لفظ وموضع، والحمل على المحل الذى يكون فى تابع ما له محل من الإعراب، ويتجلى مما سبق أن الذى جَوَّزَ ظهور المفعول لأجله الحكمى هو القول بالعطف على موضع ﴿لِتُنْذِرَ﴾، وبمقتضاه تَمَّ التقريب بين المتعاطفين اللذين يحملان معنى العلة، والقضاء على الفارق الشكلى القائم بينهما،

وبذلك أَدَّى القول بالحمل على الموضع إلى تحقق التناسب بين المتعاطفين فى الصيغة، وإجمالًا فقد أصبح المعطوف عليه مُعَادِلًا للمعطوف عن طريق الاعتداد ببنية غائبة فى اللفظ حاضرة فى المعنى أجازت الخروج عن أصل من أصول العطف، وهو الاتفاق المقولى بين المتعاطفين/ وحدة المقولة الصرفية/ تعادل المتعاطفين فى الصيغة؛ **ومن ثم يمكن القول دون كبيرِ تجوزٍ بأن قيود مبدأ التناظر تحتاج إلى إعادة نظر حتى تكون أَكْثَرَ انْسِجَامًا وَاتِّفَاقًا مع الواقع اللغوى**(٢٥).

وقد جاء العطف بالواو على المفعول لأجله هنا جمعًا بين زمانين مختلفين لعلتين مختلفتين؛ إحداهما: الإنذار الذى يتعلق بالزمن الماضى لارتباطه بزمن معين يبدأ من نزول الوحى إلى انتقال سيدنا محمد ﷺ إلى الرفيق الأعلى، والأخرى: الذكرى التى ترتبط بالزمن المستمر، وهو الزمن الممتد من لحظة التكلم إلى ما لا يعلم نهايته إلا الله تعالى، فالقرآن خالد ثابت، والذكرى لا تقتصر على المؤمنين وقت نزول الآية، بَلْ تَشْمَلُهُم، وَتَشْمَلُ غَيْرَهُم ممن يأتون بعدهم، ولما كانت كُلُّ علة مختصة بزمن دون غيره تَرَتَّبَ على ذلك انعدام التقارن والتزامن، وقد أبرز العطف ذلك الاختلاف الزمنى بين العلتين مع ارتباطهما بحدث واحد هو حدث الإنزال.

وقد يكون الغرض من العطف إبراز أهمية المتقدم وفقًا لمبدأ الإبراز التداولى *principle of pragmatic highlighting*، وهو أحد المبادئ المتحكمة فى ترتيب المكونات فى النحو الوظيفى؛ فالإنذار بالكتاب الحكيم هو الأهم؛ لذا جاء متقدمًا فى سياق التعليل حتى يبطل ما يعتقده المشركون من الباطل(٢٦).

وقد يكون الغرض من العطف الدلالة على اختلاف الفاعلين؛ فسيدنا محمد ﷺ هو المكلف بالإنذار، وتبليغ الكافرين، وإنْ لم يتعظوا، أما فاعل الذكرى فهو المؤمنون، وفى ذلك إشارة إلى أن وعظ الكافرين من غيرهم، أما وعظ المؤمنين فمن أنفسهم، **ومن الملاحظ أن بنية التركيب العطفى تُعَدُّ مُؤَشِّرًا على سمتين وجهيتين، هما المدح، والذم،** فقد صَرَّحَ الذكر الحكيم بمتعلق الذكرى، وهو المؤمنون دون متعلق ﴿تُنْذِرَ﴾، وهو الكافرون تَنْوِيهًا بشأن المؤمنين، وَتَحْقِيرًا للكافرين، وَتَعْرِيضًا بهم، وفى ذلك دليلٌ على أن تأثير بعض العناصر لا يتوقف على حضورها فقط، بل إن غيابها قد يَمْنَحُهَا تأثيرًا كتأثير الحضور، **وقد وقع الحذف** *Ellipse* **هنا اسْتِغْنَاءً بعلم المخاطب، ومعرفته بالمحذوف، وفى ذلك إشارة إلى ذكاء المخاطب، وفطنته اكْتِفَاءً بالدليل الذى يُغْنى عن ذكر المحذوف،** ويتمثل فى ذكر مقابل المحذوف، وعليه يُعَدُّ ذكر المحذوف تجاهلًا لعقل المخاطب، وهنا يَغْدُو علم المخاطب مِعْيَارًا ضَابِطًا للذكر، أو للحذف، وهو ما يُعْرَفُ بقانون التناسب العكسى بين طاقة التصريح فى الكلام وعلم المخاطب، وفيه تتوقف الطاقة الاختزالية على مقدار علم المخاطب بمضمون الرسالة الإبلاغية، فالمعنى إذا وصل إلى المخاطب دون خللٍ، أو لبسٍ، أو

غموضٍ فلا مانع من الاستغناء عن بعض العناصر بشرط وجود القرينة التى تدل على المحذوف [٢٧]، **وهنا يَرْتَبِطُ معنى الخطاب بعنصر خارجى، هو علم المخاطب؛ من ثم يُعَدُّ ذكر المحذوف اسْتِخْفَافًا بعقله، وفطنته، ونباهته،** فضلًا عن مقدرة المخاطب على إرجاع المحذوف؛ مما يُؤَدِّى إلى إقحامه فى عملية تحليل الخطاب وتفسيره، وهذا أمرٌ يُؤَكِّدُهُ النحو الوظيفى.

الموضع الثالث

قال الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ {الأعراف: الآية ٥٥}؛ هنا عُطِفَتْ كلمة ﴿خُفْيَةً﴾ على المفعول لأجله ﴿تَضَرُّعًا﴾، والتضرع هو الجهر، وهو فى مقابل الخُفْيَةِ، وهى السر؛ أى: (ادعوا ربكم متضرعين مبتهلين، ومستخفين مسرين)؛ فالواو للتقسيم استيعابًا لحالتى الدعاء حتى لا يظن أحد أن الدعاء فى حالة أفضل من الأخرى، **وفى ذلك مراعاة لظن المخاطب وشكه، وقد جاء العطف بالواو على المفعول لأجله هنا لإزالة هذا الظن، ومحق هذا الهاجس،** ومن الملاحظ أن المتعاطفين لا ينتميان إلى الحقل الدلالى نفسه، فقد وقع العطف بين اللفظ وضده، وفى ذلك إشارة إلى خرق مبدأ التناظر عند الدكتور أحمد المتوكل؛ لأنه لا يجيز العطف بين المتضادين، فى حين أن هذا الوضع جائزٌ فى النحو العربى لاختلاف الصحة والفساد المنطقيين عن الصحة والفساد اللغويين، **وهذا يَدْعُو إلى القول بأن قيود مبدأ التناظر غير مطردة؛ لذا تستدعى إعادة النظر، والتدقيق، والمراجعة،** وقيل: إن التضرع، والخفية فى معنى: السر، وَبِنَاءً على هذا يَنْدَرِجُ هذا العطف تحت عطف المترادفين الذى لا يُقِرُّهُ مبدأ التناظر القاضى بعدم جواز العطف بين المترادفين، وهذا المبدأ حكم عقلى لا لغوى لمخالفته الاستعمال، وهو يتضارب مع قاعدة توجيهية فى النحو العربى، وهى جواز عطف المترادفين، وهذه القاعدة كانت محل نزاع لارتباطها بطرائق التفكير العلمى، والمجوز لها هنا هو التأكيد، فالمراد هو طلب الدعاء الخفى، والابتعاد عن الجهر بالدعاء؛ لأنه يبتعد بالإنسان عن الرياء[٢٨]، وقد جاء المعطوف لتأكيد الدلالة التى حملها المعطوف عليه، **ويمكن القول بأن العطف بالواو على المفعول لأجله هنا قد جاء لِوَسْم المعطوف عليه تَدَاوُلِيًّا بتأكيد دلالته، وتعميقها، وإبرازها، والإلحاح عليها، وهو بذلك يَعْكِسُ ما عُرِفَ فى النحو الوظيفى بالتقوية،** وهى إستراتيجية خطابية تَهْدِفُ إلى دعم الخطاب، أو أحد مكوناته لدفع الشك، أو التردد، أو الإنكار، **وقد قُوربت التقوية فى النحو العربى فى إطار التوكيد الذى تحقق هنا عن طريق عطف المترادفين** الذى يُعَدُّ وسيلة لتنشيط الذاكرة بين الحين والآخر إلحاحًا على المعنى فى المعطوف عليه، وتجديد ذكره فى المعطوف بما يُؤَدَّى إلى ترسيخه وتثبيته فى ذهن المتلقى[٢٩].

والراجح هنا أن يَكُونَ العطف بين متضادين؛ لأن العطف يقتضى التغاير، وهذا مرجح قوى، وعليه فالدعاء نوعان؛ جَهْرٌ، وخُفْيَةٌ، وَلِكُلٍّ واحد منهما وقت يحسن فيه، فدعاء الجهر يناسب حال الخلوة والأمن من رؤية الناس بشرط أن يكون معتدلًا، ودعاء الخفية يناسب حال الاجتماع فى المساجد والمشاعر تجنبًا للرياء، ويستثنى من ذلك ما ورد فيه رفع الصوت؛ كالتلبية فى الحج، وتكبير العيدين، وصفوة القول: إن الواو قد وردت بين المفعول لأجله الحقيقى والمعطوف فى قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ للدلالة على أنهما على درجة واحدة من الأهمية، فهما متساويان، **وهى بذلك ترفع توهم رجحان أحد المتعاطفين على الآخر عند المخاطب، فهما بمنزلة واحدة، لا يعلو أحدهما على الآخر، فالاهتمام لم ينسحب فقط على المفعول لأجله الحقيقى/ المعطوف عليه، وَلَكِنَّهُ شَمِلَ ـ أَيْضًا ـ المعطوف المتأخر، وبذلك ينصرف الاهتمام إلى الطرفين معًا؛ ومن ثم يبطل ما قد يَتَوَهَّمُهُ المخاطب، أو ما قد يَدُورُ فى ذهنه، أو ما قد يُخَالِجُهُ من شَكٍّ، أو ظَنٍّ، أو عدم يَقِينٍ من أن الترتيب فى الذكر يعنى أن الأسبق أكثر أهمية**(٣٠).

وَيَقْتَرِبُ من الآية السابقة موضع التحليل فى هذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ {الأعراف: من الآية ٥٦}؛ فالواو هنا للتقسيم بمنزلة (أو)، وهى تدل على التسوية بين المتعاطفين فى صلاحية كُلٍّ منهما بالحكم، والمراد: يستوى الدعاء لأجل الخوف من عقاب الله تعالى وغضبه، والدعاء لأجل الطمع فى رضا الله تعالى وثوابه، وعلى المكلف أن يجمع بين الأمرين فى الدعاء، **وبذلك يَدُلُّ العطف على تماثل المتعاطفين فى الأهمية، وعليه يمكن القول بأن الأهمية فى المركب العطفى قد تكون للعنصر المتقدم، وَلَا يَنْفِى ذلك أن تكون الأهمية للعنصر المتأخر، وقد تكون الأهمية متعلقة بالطرفين مَعًا دون تركيز على أحدهما دون الآخر.**

الموضع الرابع

قال الله تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ {يونس: الآية ٩٠}؛ ظاهر الأمر هنا أن الذكر الحكيم قد جمع بين متعاطفين متقاربين فى المعنى، وهما ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾، وهذا خرقٌ فى الظاهر لمبدأ التناظر الذى يشترط عدم التماثل فى الإحالة والمعنى، وبمقتضى ذلك كان العطف بين الحدود المتماثلة/ المترادفة ممنوعًا (٣١).

وَالحَقُّ أن من يُطَالِعُ ما سَطَرَه النحاة العرب سيجد أن من أصولهم أن العطف يقتضى المغايرة بين المتعاطفين؛ إذ لا يَصِحُّ عطف الشىء على نفسه، وعليه فالأصل أن يكون المعطوف على المفعول لأجه مُغَايِرًا له حتى تستقيم قاعدة العطف، ولا تُفَرِّطُ العربية فى هذا الشرط حتى لا يصبح العطف ضَرْبًا من اللَّغو، وعلى الرغم من ذلك فهناك من أجازوا عطف المرادف على مرادفه، وَقَدْ خَصُّوا الواو بذلك، وأطلقوا عليه عطف المترادفين، أو العطف التفسيرى، والمراد به عطف أحد

المترادفين على الآخر؛ **من ثم يمكن القول بأن مبدأ التناظر عند الدكتور أحمد المتوكل لا يَتَّسِمُ بالاطراد، ولا يُمْكِنُ فَرْضُهُ وَتَعْمِيمُهُ على الاستعمال اللغوى،** ويبدو أنه قد تجاهل عطف المترادفين احْتِكَامًا للمبدأ العام، وهو أن العطف يقتضى المغايرة؛ مما أوجد مسافة بين التنظير والتطبيق، تَرَتَّبَ عليها تضييق مساحة العطف، وبناءً على الإقرار بعدم وقوع الترادف التام/ المطلق فى العربية، والقول بوقوع أشباه الترادف/ أنصاف الترادف يمكن القول بأن المعطوف يحمل دلالة مغايرة، والعربية تَرْضَى بأدنى فَرقٍ يَسْتَوْجِبُ التغاير والاختلاف بين المتعاطفين، وبذلك يمكن قبول عطف المترادفين، وإدخاله فى الإطار العام المقرر للعطف، وهو تغاير المتعاطفين، وعليه فالراجح أن ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ ليسا بمعنى واحد؛ فالبغى هو الظلم، والعدو هو مجاوزة الحد فى الظلم؛ وعلى هذا فالمغايرة متحققة فى اللفظ والمعنى، **وقد سِيقَ العطف بالواو على المفعول لأجله هنا لتأكيد البغى زيادة فى البيان والوضوح، وَدَفْعًا لِأَيِّ شَكٍّ أو ظَنٍّ قد يُسَاوِرُ المُخَاطَبَ حرصًا على وصول المعلومة إليه؛ من ثم يمكن القول بأن مسوغ العطف هو لفت انتباه المخاطب،** ومما يُؤَكِّدُ أن الغرض الوظيفى للعطف هنا هو التأكيد وقوعه بين مصدرين، والمصادر من المعانى التى تُدْرَكُ بالعقل خِلَافًا للذوات التى تُدْرَكُ بِالحِسِّ؛ لذا كانت المعانى فى أشد الحاجة إلى التوضيح عن طريق المجيء بمعطوف يقترب منها فى المعنى حتى يتعاون المتعاطفان فى أداء المعنى المراد(٣٢).

ويترتب على التأكيد المستفاد من العطف هنا إبراز ما فى قلب فرعون من شدة البغى والظلم، ومحبة الإفراط فى ظلم بنى إسرائيل، وتعذيبهم، وتسخيرهم، **وبذلك يكون المراد من العطف مراعاة تنبيه المخاطب بما اخْتَزَنَهُ فى ذهنه من معرفة، وعهد بالاسم المذكور/ فرعون؛ من ثم جاء التَّعْلِيلُ تَذْكِيرًا لِلمُخَاطَبِ بما كان من الممكن أَنْ يَنْسَاهُ، أو بما كان من الممكن أَنْ يَغْفُلَ عنه** عن طريق عرض المعنى الواحد المتقارب على المخاطب مرتين بما يضمن حتمية وصول المعنى إليه، فالمخاطب إذا وجد واو العطف تَوَقَّعَ مَعْطُوفًا يَخْتَلِفُ فى المعنى عن المعطوف عليه، فإذا مَا وَجَدَهُ مُتَقَارِبًا فى الدلالة؛ إذ لا تطابق بين لفظين فى كل الملامح الدلالية تَمَكَّنَ المعنى فى ذهنه، وَاسْتَقَرَّ، وفى ذلك عناية بأحد العناصر التواصلية المتمثلة فى الرسالة اللغوية، والتأكد من مدى وضوحها بالنسبة للمخاطب.

وهنا أمرٌ بالغُ الدقةِ جديرٌ بالتلبُّثِ ذكره الزركشى (ت ٧٩٤هـ)، وهو أن مجموع المترادفين يُحَصِّلُ معنى لا يوجد عند انفرادهما؛ لأن التركيب يُحْدِثُ أَمْرًا زَائِدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ، وهو بذلك يدفع وهم التكرار فى عطف المترادفين انطلاقًا من أن **كُلَّ زيادة فى المبنى يتبعها زيادة فى المعنى، وتلتقى هذه الإشارة التراثية مع مبدأ الانعكاس فى النحو الوظيفى الذى صَاغَهُ (جيفون ١٩٩٤)، وَيَقْضِى بأن كُلَّ زيادة فى فحوى العبارة دَلَالِيًّا**

وَتَدَاوُلِيًّا تَسْتَتْبِعُ زيادة فى بنيتها؛ من ثم يمكن القول بأن المراد من العطف هنا هو تأكيد البغى، وتقويته، وإبراز قيمته الوجهية، وقد جاء العطف بالواو على المفعول لأجله لإبراز هذه الوظيفة التواصلية (٣٣).

وقد يَدُلَّ العطف هنا على التنوع، والمراد به التقاء المتعاطفين فى معنى عام، مع اختصاص كل واحد منهما بجانب من جوانب ذلك المعنى العام، فالجامع بين البغى والعدو هو طلب الاستعلاء مع وجود اختلاف بينهما؛ فالبغى هو طلب الاستعلاء بغير حق فى القول، والعدو هو طلب الاستعلاء فى الفعل(٣٤)، **وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن العطف بالواو على المفعول لأجله فى هذا الموضع قَدْ جَاءَ مراعيًا ظن المخاطب** عن طريق المجىء بالعلتين ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ معًا حتى يُبْعِدَ عن ذهن المخاطب حالة الظن التى قد تُسَاوِرُهُ من اقتصار الاستعلاء على القول دون الفعل.

الموضع الخامس

قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ {الرعد: الآية ١٢}؛ هنا جاء المفعول لأجله ﴿خَوْفًا﴾ مُتَأَخِّرًا؛ لأنه مكون مبأر *focused* تُسْنَدُ إليه وظيفة بؤرة الجديد؛ لذا لم يتصدر الجملة، **وقد جاء ترتيب عناصر الجملة طِبْقًا لمبدأ الاستقرار الوظيفى** *principle of functional stability* القاضى بأن تشغل المكونات المواقع التى تخولها إياها وظائفها التركيبية، والدلالية، والتداولية، **ولما كان المفعول لأجله يحمل معنى العلة فقد جاء بعد حدود الموضوعات؛ لأن العلة ليست من المستلزمات الضرورية لكل الوقائع**، وقد جاءت كلمة ﴿طَمَعًا﴾ معطوفة على المفعول لأجله ﴿خَوْفًا﴾، وهى تحمل الوظيفة الدلالية نفسها، ويمكن عَدُّ الطرفين؛ المعطوف، والمعطوف عليه مُكَوِّنًا وَاحِدًا، يشكل المكون الأول رأسه، والمكون الثانى فضلته أو ذيله، وهو ما يُعْرَفُ فى النحو الوظيفى بفرضية الموقع الواحد، أو قيد أحادية الموقعة التى يُرَادُ بها أن يشغل المكونان موقعًا واحدًا، بعبارة أخرى: يمكن القول بأن المفعول لأجله والمعطوف عليه موقع واحد يشغله مكونان، ويقترب ذلك الطرح من مصطلح الافتقار غير المتأصل الذى يكون للباب النحوى، لا للكلمة التى تشغله، فالمعطوف يَفْتَقِرُ افْتِقَارًا غَيْرَ مُتَأَصِّلٍ إلى المعطوف عليه، وبهما مَعًا يتكون مركب واحد تتحقق الفائدة بِطَرَفَيْهِ مَعًا(٣٥).

وعلى الرغم من هامشية العطف تَرْكِيبِيًّا فالحاجة إليه حاجة دلالية وتداولية خالصة يَنْسَاقُ إليها المتكلم تَجَاوُبًا مع مقاصده، لا بمقتضى حاجة التركيب إلى التمام والاستقامة، فالعطف يُسَاقُ فى التركيب لمعنى زائد انطلاقًا من تصور يفترض أن كُلَّ زيادة فى التركيب تقتضى زيادة فى الإخبار، وإلا انعدمت مبررات ذكرها، فَكُلُّ زيادة مهما كان قدرها تجعل المعنى غير الذى كان،

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر ٢٠٢٢

كما أن فيها دلالة على أن المذكور قبل الزيادة لا يفى بالمعنى المراد تبليغه [٣٦]؛ من ثم فالعطف بالواو على المفعول لأجله مقصود، وله دلالة إخبارية، ويكون ذلك فى كُلِّ موضع، فلا يجوز إثبات ذلك فى بنية ما، وسلبه عن بنية أخرى حتى لا يؤدى ذلك إلى التناقض، **وعليه يمكن القول بأن الهامشية التركيبية للعطف بالواو على المفعول لأجله يقابلها أهمية كبرى على الصعيد الدلالى والتداولى**[٣٧]؛ لذا كان من الضرورى الكشف عن الوظائف الدلالية والتداولية للعطف بالواو على المفعول لأجله انطلاقًا من أن النحو الوظيفى يجيب عن (لماذا) إبرازًا لسبب كون البنية على ما هى عليه ? *why a text is the way it is* ، أما البنيويون فيصفون الجملة كما هى محاولين الإجابة عن (كيف)، أو (ماذا)[٣٨].

وَالَّذِى يَسْتَحِقُّ النَّظَرَ، وَيَسْتَأْهِلُ التَّأَمُّلَ أن هناك فَرْقًا بين مجىء المفعول لأجله مُفْرَدًا، وَمَجِيئِهِ مُتَعَدِّدًا بالعطف؛ فمجيئه مُفْرَدًا يُلْحَظُ منه الدلالة على السببية دون أَنْ تشبه أى ظلال دلالية، أما مجيئه مُتَعَدِّدًا بالعطف فيأتى لأغراض وظيفية متعددة، **ومنها الدلالة على اختلاف الحالة التى يكون عليها المخاطب**؛ كما فى الآية الكريمة موضع التحليل؛ إذ يحتمل أن يكون الخوف والطمع من البرق من نفس واحدة، فالإنسان عندما يرى البرق يستقبله بالخوف من الصواعق؛ لأنها عادة ما تأتى بعد البرق، كما يستقبله بالطمع فى نزول المطر، ونظرًا لاختلاف حالة المخاطب بين الطمع والرجاء استخدمت الواو الدالة على التغاير، وفى ذلك دلالة على أن حالة المخاطب قد أسهمت فى فهم معنى الخطاب، فالمخاطب حَاضِرٌ وَشَاهِدٌ للحالة التى تتحدث عنها الآية الكريمة، ولو لم يكن المخاطب مُشَاهِدًا بِعَيْنِهِ حالة البرق شَاعِرًا بالخوف والطمع لَأَصْبَحَ التعليل غريبًا، وقد تَجَسَّدَ حضور المخاطب فى مسرح الحدث، ورؤيته ومشاهدته للبرق وسماعه لصوته لَفْظِيًّا من خلال ذكر العلتين اللَّتَيْنِ أَفْصَحَتَا عن إعمال المخاطب لحاستى البصر والسمع؛ **من ثم فإن مُسَوِّغَ ذكرهما هو مراعاة حواس المخاطب، وهنا ترتبط الدلالة ببعد غير لسانى، وفى ذلك تجاوز للبنية اللغوية إلى أحد عناصر التواصل**، وهو المخاطب وتغير حالته لتفسير العلاقة بين البنية والمقام، وبيان أثر المقام فى بناء التركيب العطفى.

وقد يكون المراد من العطف هنا الدلالة على اختلاف فاعل المتعاطفين، فقد يكون الخوف والطمع من شخصين مختلفين، ويكون كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هو المقصود بالخطاب، بمعنى أن الخوف لمن يتضرر من المطر؛ كالمسافر، ومن له بيت، وأهل البلاد الذين لا ينتفعون بالمطر، والطمع والرجاء لمن ينتفع بالمطر، فيكون الخوف والطمع من رؤية البرق من متقابلين؛ هذا ينفعه، وهذا يضره، وقد جاءت العلتان مُنَاسِبَتَيْنِ لحالة المخاطبين، وما يحيط بهما من ترقب وانتظار لأثر البرق[٣٩]، ونظرًا لاختلاف فاعل المتعاطفين جاءت الواو لتأكيد هذا التغاير، ومن الملاحظ هنا أن

المعنى قد تعدد لاختلاف المُخَاطَبِ فى ضوء تغير محيط الكلام، وتباين المتغيرات الخارجية والملابسات والظروف المحيطة بالقول، على الرغم من أن الكلام واحدٌ لم يتغير، **وفى ذلك دلالة على تحكم السياق المقامى بعناصره المختلفة فى إنشاء التركيب العطفى وإنجازه، والإسهام فى فهمه وتفسيره وتأويله**، فلقد جاء الذكر الحكيم بعلتين مختلفتين، وَكُلُّ علة ترتبط بمخاطب تختلف حاله، ووضعيته عن الآخر، **وهو ما يَجْعَلُ النسق اللغوى مُرْتَبِطًا بنسق الاستعمال ارْتِبَاطًا وَثِيقًا يكشف عن اختلاف العبارة اللغوية لاختلاف الوسائط الاجتماعية**؛ من ثم فإن الوصف الكافى للتركيب العطفى يستلزم الربط بين البنية والمقام وُصُولًا إلى الكفاية التداولية التى تهتم ببيان تأثير المقام/ السياق التواصلى فى الملفوظات(٤٠).

ولعله يظهر بجلاءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ أن تحديد الدلالة لم يَكُنْ مُسْتَمَدًّا من التركيب اللغوى فقط، وإنما كان مُسْتَمَدًّا من الربط بين التركيب اللغوى وسياق التخاطب المتمثل فى المحيط الخارجى، ومراعاة الظروف والأحوال الملابسة للمقال، وبذلك يحدث الربط بين الكلام وبيئته، وَيُشَكِّلُ ذلك عُنْصُرًا مُهِمًّا فى فهم التركيب العطفى، **ويُطْلَقُ على الدلالة هنا مصطلح الدلالة المقامية التى اختلفت لاختلاف المقام المقدر فى كُلِّ مرة، وفى ذلك تأكيد على أن الجملة الواحدة ذات البناء الواحد قد تُفْهَمُ بطرق متباينة لاختلاف المقام الذى يَكْتَنِفُهَا**، وقد اتَّسَعَ مصطلح الدلالة المقامية ليشمل التداولية، وبذلك فإن العناصر المنتجة للدلالة قد تكون لسانية، وغير لسانية، **ويُؤْذِنُ ذلك بأهمية دراسة المقام ضمن مباحث علم النحو؛ إذ يتيح للمتكلم أن يوصل قصده، ويحقق هدفه، كما يضمن للمتلقى التأويل الصحيح للوصول إلى القصد من الرسالة اللغوية.**

ومن الملاحظ أن الخوف قد تقدم على الطمع، وهذا يتناسب مع المقام الخارجى؛ فالصواعق يمكن أن تقع من أول بَرْقَةٍ، أما المطر فلا يحصل إلا بعد تواترُ البرقات(٤١)؛ **وعليه يَظْهَرُ أن تقديم الخوف على الطمع لسبق الوجود، ويفسر هذا الترتيب فى ضوء مبدأ الترتيب العاكس** *principle of iconic ordering*؛ إذ توالى المتعاطفان طِبْقًا لتواليهما الزمنى الواقعى، فهو ترتيب طبيعى غير موسوم، وَيُعَدُّ مجىء الطمع بعد الخوف نَاسِخًا له؛ كمجىء الفرج بعد الشدة، **وتبرز العلتان هنا حالة من التوقع والترقب والانتظار لدى المخاطب، وسببها هو عدم استقرار مشاعره عند رؤية البرق**، فالبرق إنذار وبشارة مَعًا؛ فمن يسمع البرق ابتداءً يتوقع الضرر المتمثل فى حدوث الصواعق، وبعد تواتر البرقات يسعد به؛ لأنه يتوسم الغيث النافع، وقد كان ذلك سببًا فى صياغة التركيب العطفى فى ضوء ما تقتضيه تلك الحالة، ولعل تخيل ملامح الوجه فى هذا الموقف المحكى يُبْرِزُ انفعالًا داخليًّا يسيطر على المخاطب، **وهنا يكشف العطف عن معرفة المخاطب وعلمه وخبرته بظواهر الطبيعة**، ويمكن القول بأن تقديم الخوف يُعَدُّ تَمْهِيدًا وَتَوْطِئَةً لذكر

الطمع الذى هو أهم؛ فالبرق غَالِبًا من المبشرات بالمطر، وقد أراد الذكر الحكيم أَنْ يلفت المتلقى إلى ذلك؛ لذا قَدَّمَ الخوف تمهيدًا لذكر الطمع؛ لأن المعنى مُنْعَقِدٌ على المتأخر؛ **فالعرب تهتم بالمتأخر، كما تهتم بالمتقدم، فكأن الغرض من ذكر الخوف مُقَدَّمًا هو التنبيه على أهمية المتأخر؛ من ثم فليس التقديم دَائِمًا لأهمية المتقدم**؛ فَكُلُّ تركيب لغوى يتحكم فى ترتيب مكوناته مقام مختلف.

الموضع السادس

قال الله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ {النحل: الآية ٨}؛ كلمة ﴿زِينَةً﴾ هنا معطوفة بالنصب على موضع ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾، وهى مفعول لأجله فى المعنى، وَيَدُلُّ العطف على أهمية المتقدم، وهو الركوب، والرغبة فى تأكيده، وإبرازه، ووضعه فى محور اهتمام المتلقى، **وفى ذلك مراعاة لإفادة المخاطب وإعلامه بما يريد المتكلم إيصاله إليه، بالإضافة إلى الدلالة على تبعية المتأخر، وهو الزينة، وَيُعَزِّزُ ذلك الملحظ التداولى التصريح باللام مع المفعول لأجله/ المعطوف عليه دون المعطوف**، وفى ذلك إشارة إلى أن المقصود الأصلى هو الركوب، وقد اتَّصَلَ الركوب باللام تنبيهًا على أهميته، ودلالةً على أنه المقصود بالمنفعة لدفع ضرر الإعياء والمشقة، وأما التزيين بها فهو حاصل، ولكنه أمر غير مقصود، وقد تجرد من اللام للتنبيه على تبعيته، أو للدلالة على قصور درجته فى الأهمية عن الركوب، فالمقصود من حلها هو الركوب، أما التزيين فحاصل بالعرض(٤٢).

ولم يكشف التقديم عن هذه الدلالة بمفرده، بل تعاونت معه قرينة تداولية تعين على إدراك هذه الدلالة، وتتمثل فى المعلومات العامة عن العالم/ الخلفية المعرفية عن العالم، فالمخاطبون على علم بأن الركوب فى البيئة العربية يأتى فى مقدمة فوائد الخيل والبغال والحمير؛ **ومن ثم تَقَدَّمَ الركوب مراعاة لتوقعات المخاطبين، وعاداتهم، وتقاليدهم، فهى مؤشرات تحدد ملامح البنية اللغوية للتركيب العطفى وطريقة نسج مكوناته**، وهذه المعلومات العامة عن العالم، بالإضافة إلى المعلومات المقامية المستنبطة من المقام، والمعلومات السياقية المستفادة من التراكيب فى أثناء التفاعل تُشَكِّلُ ما يُعْرَفُ فى النحو الوظيفى بالمعلومات التداولية التى تحدد الوضع التخابرى للمكونات داخل محيط التواصل، **وبذلك يتدخل السياق العام المتمثل فى الخلفيات الاجتماعية والثقافية فى ترتيب المتعاطفات، وهذا أحد المبادئ الوظيفية**، فترتيب المكونات لا بُدَّ أن يكون مطابقًا لسياق الاستعمال، وفى ظل ذلك يصبح من الضرورى الربط بين التركيب ومقام القول رَبْطًا يجعل البنية اللغوية انْعِكَاسًا لوظيفة التواصل(٤٣).

وقد يَكُونُ العطف هنا وَارِدًا فِى معرض الامتنان؛ إذ عَلَّلَ الذكر الحكيم خلق الخيل والبغال والحمير بالركوب والزينة، ولم يذكر الأكل، ومعلوم أن منفعة الأكل أعظم من الركوب والزينة، ولو كان أكل هذه الأشياء جَائِزًا لكانت هذه العلة أولى بالذكر، وَحَيْثُ لَمْ تَذْكُرْ عُلِمَ تحريمها؛ إذ ليس من اللَّائِقِ فى مَوْضِعِ المِنَّةِ ذَكَرُ أَدْنَى النِّعْمَتَيْنِ، وَتَرْكُ أَعْلَاهُمَا، وهناك من يرى أن الآية لا دليل فيها على حرمة لحوم الخيل؛ فهذه العلل غالبة، وليس المراد عدم قصد غيرها، والراجح أن التعليل بالركوب والزينة للامتنان لا لتقرير الأحكام؛ فالعلل نِعَمٌ مستعملة عند المنعم عليهم فى وقت النزول، ولا ينفى هذا وجود منافع أخرى للشىء المنعم به، سواء عُرِفَتْ أم لم تُعْرَفْ، فالإبل والخيل والبغال والحمير تستخدم فى الحرث من غير إنكارٍ، وحديثًا ظهرت فائدتها فى صناعة الأدوية، وهذه منفعة لم تكن معلومة للمخاطبين وقت نزول القرآن(٤٤)، وفى ذلك دلالة قاطعة على أن التعليل بالركوب والأكل قد جاء مراعاة لعادة المخاطبين الأولين؛ فالعلة لها جانب تداولى، فالركوب والزينة علتان مألوفتان عند المخاطبين الأولين، وهذا جعلهما على صلة وثيقة بالمقام، وبذلك لا ينتظر المخاطبون أَىَّ علة إضافية؛ لأن مجىء العلتين قد لبَّى انتظاراتهم، **وبذلك تكتسب العلة قيمة تخاطبية لكشفها عن مقام المخاطبين، وعرفهم، وعاداتهم، وأفعالهم، وواقعهم، ومجارى أحوالهم،** وَيُسْتَنْتَجُ من ذلك أن الذكر الحكيم لم يعلل خلقها بعلة الأكل؛ إذ لم يكن من عادة المخاطبين الأولين أكلها، **وهذا استرشاد بالقرينة العرفية، وهى مكون تداولى مستمد من الواقع الخارجى الذى قيل فيه الخطاب،** وقد وظفت القرينة العرفية هنا فى قراءة التركيب العطفى قراءة تداولية يتعالق فيها التركيب مع الممارسات الاجتماعية ضبطًا لحركة الفهم، **وهكذا تحدد المعرفة بعالم الواقع اختيار العلة المناسبة، فالتواصل الناجح يقتضى أن تطابق العبارة اللغوية سياق استعمالها،** وَيُظْهِرُ ذلك أهمية المقام فى فهم الملفوظ وتوجيهه؛ إذ تتمايز التراكيب بتمايز المقامات؛ فالمقام هو الذى يَسْتَدْعِى هيئات تركيبية معينة، وبذلك يَنْعَكِسُ المقام فى البنية اللغوية؛ لذا يَنْبَغِى تفسير البنية اللغوية فى ضوء مقتضيات الأحوال، وهذا من أهم مبادئ النحو الوظيفى الذى يهتم برصد الفروق القائمة بين الصور التعبيرية تبعًا للمقام الذى تُنْجَزُ فيه؛ **إذ يَسْتَلْزِمُ التباين فى المقامات تَبَايُنًا فى الصور التعبيرية،** وهذا يؤكد أن الصور التعبيرية المتنوعة والمشتركة فى التعبير عن معنى عام ليس بينها ترادف تداولى؛ من ثم لا تستعمل فى مقام واحد.

الموضع السابع

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ {النحل: الآية ٦٤}؛ هنا وقع العطف بين متعاطفين غير متفقين فى اللفظ، ولا يحملان الوظيفة التركيبية نفسها فى الظاهر، وفى ذلك خرق لقيد التناظر فى المنظور المتوكلى، أما النحو

العربى فقد أخذ بمبدأ الحمل حتى يتعادل المتعاطفان، وتستقيم قاعدة العطف القاضية بتناظر المتعاطفين صِيَاغِيًّا، وانطلاقًا من ذلك المبدأ، فقد ذهب الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) إلى أن ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ معطوفان على موضع ﴿لِتُبَيِّنَ﴾، لا على لفظه، فهما مفعولان من أجلهما، وقد اعْتَرَضَ أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) على هذا المسلك فى التوجيه؛ لأن موضع ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ ليس نصبًا حتى يعطف منصوب عليه، وقد انتصر السمين الحلبى (ت ٧٥٦هـ) لرأى الزمخشرى، وعنده أن العطف لأجل التشريك فى العلّيَّة، وليس من أجل المحل، وعليه لا ضرر فى القول بالعطف على الموضع، كما أن الجار والمجرور قد يكون فى موضع نصب؛ نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)؛ لذا جاز العطف على موضعه بالنصب؛ نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعمْرًا)، إلا أن يقوم مقام مرفوع، وقيل: المراد من أنه فى محل نصب أنه فى محلٍّ لَوْ خَلَا من المَوَانِعِ لَظَهَرَ نَصْبُه، وهو هنا كذلك، وقد قُدِّمَتْ عِلَّةُ التبيين على عِلَّتَى الهدى والرحمة، وبذلك حدث اتساق بين تسلسل المتعاطفات وتسلسل الوقائع فى العالم الخارجى، **وقد تحكم فى ترتيب المتعاطفات فى هذه الآية القرآنية الكريمة مبدأ الترتيب العاكس الذى يَنُصُّ فى إطار النحو الوظيفى على ترتيب المكونات وفقًا لتوالى الأحداث التى تعبر عنها، وهذا موضع اتفاق مع النحو العربى؛ فمن دواعى التقديم فيه التقدم فى الوجود، وقد احتفى نحاة العربية بإبراز العلاقة بين النظام اللسانى ونظام الوجود الخارجى**، وليس من المستبعد أن يكون الغرض من التقديم هنا هو إبراز أهمية المتقدم؛ فالفائدة الأساسية للكتاب التى من أجلها أُنْزِلَ هى التبيين(٤٥).

الموضع الثامن

قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ٨٩}؛ فـ﴿تِبْيَانًا﴾ مفعول لأجله، **وقد جاءت المتعاطفات بعده لإفادة الاحتراس**، والمراد به أن يَأْتِى المعطوف مُبَيِّنًا للمعطوف عليه مُحَدِّدًا له، وذلك إذا كان المعطوف عليه محتملًا لأمور متعددة، فالتبيان فى الآية القرآنية الكريمة موضع التحليل لما كان من المحتمل أن "يكون للضلال؛ قال تعالى: ﴿وَهُدًى﴾؛ أى: (موصلًا إلى المقصود) ... ولما كان ذلك قد لا يكون على سبيل الإكرام قال تعالى: ﴿وَرَحْمَةً﴾، ولما كان الإكرام قد لا يكون بما هو فى أعلى طبقات السرور قال سبحانه: ﴿وَبُشْرَى﴾؛ أى: (بشارة عظيمة جِدًّا)"(٤٦).

ومن الواضح أن العطف هنا قد جاء حتى لا يَسْتَنْتِجَ المخاطب أفكارًا ليس لها أساس من الصحة، أو الصواب، **ومن ثم يمكن القول بأن غرضه الوظيفى هو مراعاة كيفية وقع المعنى فى نفس المخاطب**، وهكذا يكون العطف بالواو على المفعول لأجله وسيلة من وسائل تحصين المعنى فى العربية بدفع اللبس، وتدارك الاختلاط فى الفهم، وإزالة الاحتمال غير المقصود فى المواطن التى تقتضى الإيضاح، **وَيُمْكِنُ القول بأن الغرض من العطف هنا هو إيضاح الرسالة الإبلاغية،**

وفى ذلك مراعاة لفهم المخاطب للمعنى دون لبسٍ أو تشويشٍ، ومما يجدر ذكره أن التواصل السليم يتجنب اللَّبْسَ دَرْءًا لأى عملية تشويش تحول دون وصول المراد، فمن أهم أركان العملية التواصلية الإفادة، والابتعاد عن اللَّبْسِ، وَلِرَفْعِ اللَّبْسِ يَقْتَرِحُ النحو الوظيفى وسيلتين؛ إحداهما: السياق القبلى، أو البعدى، أو هما مَعًا، والأخرى: المقام، **وَيُشَكِّلُ العطف بالواو على المفعول لأجله هنا قرينة لفظية تدخل ضمن السياق البعدى الذى عمل على رفع اللبس، وإزالة الغموض، وَيُمْكِنُ وسم السياق هنا بأنه سياق كاشف يرفع اللبس**، وهو يقابل السياق الكاتم الذى يبقى اللبس، ويؤيد استمراره(٤٧).

الموضع التاسع

قال الله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ١٠٢}؛ فـ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾ منصوبان بالعطف على موضع ﴿لِيُثَبِّتَ﴾، وقد انتصبا نصب المفعول لأجله؛ أى: (تَثْبِيتًا لَهُمْ وَهُدًى وَبُشْرَى)، وهو ما قال به الزمخشرى، ولم يَرْتَضِ أبو حيان هذا الوجه، ورفضه، واعترض عليه؛ لأن محل ﴿لِيُثَبِّتَ﴾ ليس نصبًا، فهما عنده مجروران بالعطف على لفظ ﴿لِيُثَبِّتَ﴾ باعتبار المصدر المؤول، بعبارة أخرى: هما فى محل جر عطفًا على المصدر المنسبك من (أَنْ) المضمرة بعد لام التعليل والفعل المضارع؛ أى: (للتثبيت والهداية والبشرى)، والراجح هو رأى الزَّمَخْشَرِيِّ؛ وهذا الذى قال به الزَّمَخْشَرِيُّ، وَشَرَّعَهُ قد لاقى قَبُولًا وَاسْتِحْسَانًا عند نفرٍ من الخالفين، ومنهم السمين الحلبى، والشهاب (ت ١٠٦٩هـ)، والآلوسى (ت ١٢٧٠هـ)(٤٨).

وقد اختلفت جهتا الدلالة بين ما شَغَلَ موضع المفعول لأجله، وما عُطِفَ عليه؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ يَدُلُّ على معنى الحدوث؛ فالتثبيت أمر عارض؛ لذا جاء على صيغة الفعل، وأما المعطوفان ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾ ففيهما دلالة على معنى الثبوت لمجيئهما على صورة الاسم(٤٩)، وقد اسْتَتْبَعَ هذا الخلاف وجود الرابط العطفى الذى وَثَّقَ اقتران المتعاطفين.

الموضع العاشر

قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾ {الأنبياء: الآية ٨٤}؛ **هنا جاء العطف بالواو على المفعول لأجله للدلالة على الانتقال من مقام الغيبة إلى مقام الحضور**، وقد دَلَّ على ذلك اختلاف المفعول لأجله الحقيقى والمعطوف فى الفاعل، فالمفعول لأجله ﴿رَحْمَةً﴾ قد ارتبط بما سبقه، فى حين ارتبط المعطوفُ ﴿ذِكْرَى﴾ بما بعده، فالمفعول لأجله متعلق بسيدنا أيوب عليه السلام، وقد وصفت الرحمة بأنها من عند الله تعالى لا من عند غيره تَنْوِيهًا بِشَأْنِهَا، والوصف هنا وسيلة تلطف، وترفق، وهو يناسب تلك الحالة عليها المخاطب(٥٠)، **وبذلك يَحْدُثُ الربط بين الرموز اللغوية وحال المخاطب، وهذا بعد**

تداولى اهْتَمَّ به النحو الوظيفى، ثم جاء حرف الواو ليحدث الانتقال من الحديث عن أيوب عليه السلام إلى الحديث عن غيره، وبذلك جاء العطف من أجل استحضار متحدث عنه آخر؛ **فالعطف وسيلة لتغيير هوية الفاعل، وَيُفْضِى ذلك إلى القول بأن العطف يُعَدُّ وسيلة لإشراك المخاطب الآنى/ المخاطب بالنص القرآنى فى الحكم مع المخاطب الماثل فى مقام الحكاية،** وعلى الرغم من وجود مسافة فيزيائية وزمانية فاصلة بينهما فإن العطف قد أدمج بين الخطاب المحكى، وهو قصة سيدنا أيوب عليه السلام، والخطاب المباشر الذى يَضُمُّ كُلَّ عابدٍ فى كُلِّ زمانٍ ومكانٍ، وبذلك يكون المخاطب هنا مُحَدَّدًا بالوصف الذى يتجلى فى قوله تعالى: ﴿لِلْعَابِدِينَ﴾، وَيُعَدُّ هذا الوصف قرينة ذكرية تعين المخاطب وتحدده، وبذلك لا تَخُصُّ العلة الثانية، وهى قوله تعالى: ﴿ذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾ مُخَاطَبًا مُحَدَّدًا، ولعل هذا يعود إلى طبيعة الخطاب القرآنى؛ فهو خطاب موجه إلى شخوص ليس شَرْطًا أن يجمعها إطار زمانى، أو مكانى واحد؛ فمنذ نزوله إلى ما شاء الله تعالى والناس مخاطبون به؛ وعليه فقد جاء المعطوف ﴿ذِكْرَى﴾ تَذْكِيرًا وَتَنْبِيهًا للعابدين بأن الله تعالى لن يترك عنايتهم، وبذلك يَصِلُ الخطاب القرآنى إلى آفاق المستقبل الذى لا يَعْلَمُ نهايته إلا الله تعالى، **وَيَظْهَرُ هنا أن موضوع الخطاب وهدفه يحددان بنيته وأسلوبه، وهذا أحد المبادئ الوظيفية**(٥١)؛ وبذلك يزيل العطف حاجز الحضور، ويجعل التذكير صَالِحًا للارتباط بِكُلِّ عابدٍ فى كُلِّ زمان ومكان، ولم تكن هذه الدلالة لتتحقق بالاقتصار على المفعول لأجله ﴿رَحْمَةً﴾، بل تحققت بالعطف الذى جعل المتلقى الغائب عن الحدث يعيش الحدث كما لو كان أمامه، وقد ترتب على العطف هنا تحول العهد الحضورى إلى عهد ذكرى، **ومن الملاحظ أن السياق المقامى ـ والمراد به مجموعة العناصر المتواجدة فى الموقف التواصلى ـ قد تدخل فى ترتيب المتعاطفين؛** إذ جاء أولًا المفعول لأجله ﴿رَحْمَةً﴾ لارتباطه بسيدنا أيوب عليه السلام؛ لأن الكلام عليه، ثم جاء المعطوف ﴿ذِكْرَى﴾ ليفتح مجال التلقى على عدد غير محدود من المتلقين؛ **وبذلك حَقَّقَ العطف تَدَرُّجًا فى الانتقال من المتلقى الأصلى المقصود بالخطاب إلى مقام التلقى عُمُومًا، وفى ذلك توسيع لنطاق المتلقين.**

ويقترب من الآية موضع التحليل فى هذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ {ص: الآية ٤٣}؛ فالمفعول لأجله ﴿رَحْمَةً﴾ خاصٌّ بسيدنا أيوب عليه السلام، ومقارنٌ للفعل المعلل فى الوجود، أما المعطوف ﴿ذِكْرَى﴾ فمتعلق بغير من له المفعول لأجله السابق؛ وهم أولو الألباب، والمراد بهم أهل العقل والنظر والاستدلال؛ **وبذلك أَدْمَجَ العطف بالواو على المفعول لأجله ذَاتًا جَدِيدَةً/ مُشَارِكًا إِضَافِيًّا يُشَكِّلُ جُزْءًا من الحدثية التى يُعَبِّرُ عنها الفعل،** وقد وردت هذه الذات فى شكل اسم مجرور متعلق بالمصدر، وَيُمْكِنُ أن يكون المراد هو استحضار قصة أيوب عليه السلام حتى تكون أحداثها حاضرة ماثلة أمام أولى الألباب

يشاهدونها، ويرونها رأى العين، لكى يتذكروا ما حدث فيها، ويصبروا على الشدائد كما صَبَرَ أيوب عليه السلام.

الموضع الحادى عشر

قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ {الممتحنة: من الآية ١}؛ هنا جاء العطف بالواو على المفعول لأجله للتفريق بين علتين؛ إحداهما: وردت فى قوله تعالى: ﴿جِهَادًا فِى سَبِيلِي﴾، والجهاد علة لا تحدث إلا بوقوع الفعل، بعبارة أخرى: الجهاد علة يُرَادُ تحصيلها بإيقاع الحدث، فهو هدف يتغياه الفاعل، وهو الباعث على الخروج، وهنا لا بُدَّ من الاتحاد فى الزمن بين الفعل والمفعول لأجله، فالجهاد مستهدف فى اللحظة التى يحدث فيها الفعل، فالمقصود من الخروج تحصيل الجهاد، وعليه فإن الجهاد متقدم على الخروج فى الذهن متأخر عنه فى الخارج، فهو علة نفسية/ ذهنية سابقة للحدث، ولإيقاعها لا بُدَّ من القيام بالحدث، وهو الخروج، وهذا هو التعليل الغرضى، والأخرى: وردت فى قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾، وابتغاء مرضاة الله تعالى علة لإيقاع الخروج وإيجاده وحدوثه؛ فهى علة موجودة قبل الخروج، وَيُمْكِنُ أن يُقَالَ هنا لبيان أسبقية حدوث العلة فى الواقع: (ابتغوا مرضاة الله تعالى؛ لذا خرجوا للجهاد)، أو: (ابتغوا مرضاة الله تعالى، فخرجوا للجهاد)، أو: (خرجوا بسبب ابتغاء مرضاة الله تعالى)، وعليه فإن الحدث المصدرى/ ابتغاء مرضاة الله تعالى متقدم على الخروج فى الذهن والخارج، فهو علة متحققة قبل القيام بالحدث، وهذا هو التعليل السببى، وهنا لا يتحد الفعل والمصدر فى الزمان، وهذا سبب مجىء المصدر معطوفًا، **وإجمالًا يمكن القول بأن العطف بالواو على المفعول لأجله قد جمع بين علتين؛ إحداهما: مسببة عن الحدث، والأخرى: سبب للحدث**، ويمكن التعبير عن ذلك بما يأتى:

- ﴿جِهَادًا فِي سَبِيلِى﴾: علة يراد تحصيلها بإيقاع الحدث، وهذا تعليل بالغرض.
- ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِى﴾: علة تسبب وجود الحدث، وهذا تعليل بالسبب.

ثالثًا: العلاقات الأفقية للمعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم

يُرَادُ بالعلاقات الأفقية العلاقات التى تنشأ بين مكونات الجملة عن طريق اختيار وحدة لغوية ما لِتَشْغَلَ وظيفَةً ما فى بناء الجملة، والاهتمام هنا معقود على النظر إلى الوحدة التى تشغل وظيفة المعطوف على المفعول لأجله فى ضوء علاقتها بما يُجَاوِرُهَا من وحدات لغوية فى السياق(٥٢)، ويمكن تتبع ملامح هذه العلاقات الأفقية للمعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم من خلال ما يأتى:

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر ٢٠٢٢

١– ترتيب الأشباه

قد تتعدد المعطوفات على المفعول لأجله، فتثور قضية ترتيبها، **وفى نحونا العربى يتقدم العنصر الإفرادى الأقل حَجْمًا على العنصر المركب، ويتفق النحو الوظيفى مع النحو العربى فى هذا المبدأ**، فترتيب المكونات داخل الجملة فى مستوى البنية المكونية *constituent structure* يَسْتَنِدُ إلى قواعد الموقعة *placement rules* التى على أساسها تتحدد الرتبة *order* ، وفى مقدمتها مبدأ التعقيد المتزايد *principle of increasing complexity* الضابط لترتيب المكونات داخل الجملة، وَيَنُصُّ هذا المبدأ على أن المكون الأقل تَعْقِيدًا يتقدم على المكون الأكثر تَعْقِيدًا (٥٣)، وفى ضوء ذلك يمكن تفسير ترتيب المتعاطفات فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ {التوبة: الآية ١٠٧}؛ فهنا جاء الذكر الحكيم بعدة علل مرتبة بحسب القصر والطول، وهذا يدخل تحت ما يُعْرَفُ بترتيب الأشباه، وقد كانت العلتان ﴿ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ أقرب إلى العامل لقصرهما، وقد أردفهما بعلة ثالثة طويلة عنهما، هى قوله تعالى: ﴿وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ثم أردفها بعلة أكثر طُولًا منها، هى قوله تعالى: ﴿وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾، **وَيَتَّضِحُ هنا أن الذكر الحكيم قد قَدَّمَ العنصر القصير، وجعل العنصر الطويل متأخرًا لاستقصاء ما يتعلق به**، ولو قَدَّمَ العنصر الطويل لأدى ذلك إلى ابتعاد المسافة بين المتعاطفات والفعل، وقد يؤدى ذلك إلى عدم وضوح العلاقات بين أجزاء التركيب.

٢– تضخم وظيفة المعطوف على المفعول لأجله

قد يكون المعطوف بالواو على المفعول لأجله عُنْصُرًا وَاحِدًا، وقد يتضخم المعطوف عندما يقتضى وحدة لغوية أو أكثر، وهذا الاقتضاء بسبب وضعه فى التركيب؛ مما يؤدى إلى إطالة حجم الموقع الذى يشغله، وللسياق الدور الأعظم فى ذلك، وهناك عدة وسائل تركيبية تؤدى إلى تضخم المعطوف بالواو على المفعول لأجله؛ **أولها: تقييد المعطوف على المفعول لأجله بجار ومجرور**؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ١٠٢}؛ فالمعطوفان ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾ مقيدان بالجار والمجرور ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾، وهو الظاهر، فلا يصح أن يكون قيدًا للبشرى فقط، **ويضطلع المقيد هنا بسمة وجهية؛ إذ يَدُلُّ على زيادة المدح**، فقد عدل الذكر الحكيم عن استخدام الضمير إلى استخدم الاسم الظاهر ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ مع أن المراد بالمسلمين هم الذين آمنوا لمدحهم بوصف جديد، فالعدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر يرتبط بالبعد التداولى، فليس الهدف من قوله تعالى: ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ التخصيص فقط، بل جاء الإظهار هنا لِيُحَقِّقَ هَدَفًا تَخَاطُبِيًّا يَنْسَجِمُ مع خصوصية فى الاسم الظاهر تُعَزِّزُهَا دلالته

المعجمية، **وفى التقييد ـ أَيْضًا ـ تعريض بحصول أضداد هذه الصفات لغيرهم، وفى ذلك إشارة إلى الضمنى الذى يُعَدُّ قَسِيمًا للصريح، والضمنى مصطلح تداولى يُرَادُ به الخروج من الحرفية التعبيرية إلى المعنى المستلزم مَقَامِيًّا، ومسوغه مراعاة علم المخاطب**؛ إذ يُفْتَرَضُ امتلاك المخاطب القدرة على استنباط القضايا غير المصرح بها، واستنتاج محتواها من خلال الاستناد إلى المذكور المصرح به(٥٤).

وثانيها: تتابع الإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ {الممتحنة: من الآية ١}؛ فالمفردة ﴿ابْتِغَاءَ﴾ وردت فى سياق العطف على المفعول لأجله، ثم تضخمت بالإضافة، فجاء إثرها إضافتان ﴿مَرْضَاتِي﴾، ويحمل المضاف إليه فى النحو الوظيفى وظيفة المقيد للمضاف، وقد جاء تتابع الإضافات فى سياق الترغيب فى الجهاد الذى يتطلب الشرح والإطالة، وقد جاء تتابع الإضافة مناسبًا لهذا الغرض التواصلى الذى يهدف إلى وصول الرسالة اللغوية إلى المخاطب كاملة، **ومما يجدر ذكره أن وظيفة التقييد وظيفة تداولية** تسعى إلى تربية الفائدة بواسطة المقيدات، كما أنها توضح مقصد المتكلم ومراده.

وثالثها: ترتب شىء من عناصر الكلام على المعطوف على المفعول لأجله، والمراد بذلك تطلب المعطوف على المفعول لأجله لعناصر أخرى من الكلام تأتى متممة له بصورة يمتد بها؛ كترتب جملة الصلة على الاسم الموصول الذى تَعَلَّقَ هو وجاره بالمعطوف؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ {التوبة: الآية ١٠٧}؛ فقد طال المعطوف الأخير ﴿إِرْصَادًا﴾ بسبب تقييده بالاسم الموصول ﴿مَنْ﴾ الذى أَدَّى إلى تضخمه، وإطالته لاستلزامه لجملة الصلة ﴿حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ لكى تزيل إبهامه، وتكمل دلالته.

ورابعها: وصف متعلق المعطوف على المفعول لأجله؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ {النحل: الآية ٦٤}؛ فالجار والمجرور ﴿لِقَوْمٍ﴾ متعلق بـ﴿رَحْمَةً﴾، ثم وصفت كلمة ﴿قَوْمٍ﴾ بالجملة الفعلية ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ للإيماء إلى أن إيمانهم قد صار سجية لهم، وعادة راسخة فيهم، كما أن فى ذلك تأكيدًا على أن قوميتهم لا تتحقق، ولا تكتمل إلا بالإيمان، ومن الملاحظ هنا أن الاكتفاء بالمجرور لا يحقق فائدة للمخاطب لم تكن معروفة من قبل؛ لذا جاءت الصفة بعده لكى تحقق الإخبار والإفادة بشىءٍ يجهله المخاطب، **فإزالة جهل المخاطب هى المسوغ لمجىء الوصف**؛ وبذلك تحدد الشكل التركيبى بناءً على إزالة جهل المخاطب، كما تحدد من قبل بناءً على علمه.

وخامسها: تقييد متعلق المعطوف على المفعول لأجله بمضاف إليه، ثم وصف المضاف إليه؛ كما فى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ* وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ* تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ {ق: الآيات ٦ : ٨}؛ فالجار والمجرور ﴿لِكُلِّ﴾ متعلق بـ﴿ذِكْرَى﴾، ثم أضيفت كلمة ﴿كُلِّ﴾ إلى ﴿عَبْدٍ﴾ التى وصفت بالصفة ﴿مُنِيبٍ﴾، وتحمل هذه الصفة فى النحو الوظيفى وظيفة دلالية هى وظيفة المقيد؛ إذ تقيد الموصوف، وتقلص إحالته، فالتقييد فيه تعيين وتخصيص، والمنيب هو الراجع إلى ربه المفكر فى بدائع خلقه، وقد يكون المراد هو بيان موقف الذات العلية من المنيب المنتفع بالتبصرة والذكرى دون غيره، وفى هذا إشارة إلى أن الوصول إلى مقام التبصرة والذكرى لا يكون إلا بتوفر شرطى العبودية والإنابة، ولا تستأثر الصفة هنا بوظيفة دلالية مستقلة لاندراجها ضمن طبقة القضية، وقيامها ببيان موقف المتكلم من ذات ما(٥٥).

٣- المخالفة فى الصيغة بين المفعول لأجله والمعطوف

يقوم العطف على مبدأ عام مؤداه التماثل الإعرابى بين المتعاطفين، ومن لوازم ذلك التماثل الصيغى بين المتعاطفين، فالأصل فيهما أن يتطابقا؛ لأن المطابقة تقوى الصلة بينهما، وهذا المبدأ ليس حَتْمِيًّا؛ إذ يمكن التضحية به، والعدول عنه، والتسامح فيه لغرض مقصود، **فَكُلُّ بنية تؤدى وظيفة تواصلية محددة تتناسب مع المقام الذى يحدد الصورة التى تأتى عليها، وهذا أحد مبادئ النحو الوظيفى،** ولا يَبْتَعِدُ هذا الطرح كثيرًا عما ورد فى نحو الأسلوب/ نحو الاختيار/ النحو الجرجانى الذى يهتم بدراسة التحولات الأسلوبية الناجمة عن استثمار الإمكانات الكامنة فى النظام النحوى قَصْدًا إلى إبراز الفروق الدلالية بين الصور التعبيرية المختلفة بحيث تصبح الصورة التركيبية المستعملة هى أكثر الصور موافقة للمعنى المراد، كما أنه يهتم بدراسة البنى المنحرفة عن الأصل مُتَتَبِّعًا ملامح التمرد والانحراف، ومُرَكِّزًا على مناطق التأثير الدلالى والإيحاء، وَكَاشِفًا عن مقاصد التحولات الناتجة عن تغيرات البنية، وَمُوَضِّحًا أسرار الخروج عن الأصل، وَمُفْصِحًا عن تأثير هذا الخروج على نفس المتلقى.

وَتُعَدُّ هذه المخالفة فى الصيغة بين المتعاطفين بما فيها من خروج على النسق المألوف من المُنَبِّهَاتِ الأسلوبية التى تؤدى إلى كسر التوقع، وتستلفت الانتباه، وتثير التأمل، وتحتاج إلى توقف للتساؤل عن سر هذه المخالفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ {النحل: الآية ٨}؛ فهنا جاء المفعول لأجله والمعطوف على غير سنن واحد لعلة ما؛ إذ اقترن الركوب باللام، وتجردت الزينة منها؛ لأن شرط النصب، وهو الاتحاد فى الفاعل متحقق فى المعطوف دون المعطوف عليه؛ ففاعل الزينة هو الله تعالى، وفاعل الركوب المخلوقون،

ولعل الغرض التداولى من هذه المغايرة هو لفت نظر المخاطب، وشد انتباهه إلى أن الركوب هو المقصود الأصلى؛ لذا جاء مُقْتَرِنًا بحرف التعليل، وأما الزينة فهى تتميم، وقد وردت فى معرض الامتنان؛ لذا نُصِبَتْ بالعطف على الموضع، فهى تابعة للمنفعة، وقد تأخرت؛ لأن زينة الحياة الدنيا عند العاقل عرضٌ زائلٌ(٥٦).

وَقَدْ رَامَ الذكر الحكيم تنبيه المخاطب وتذكيره بالفرق بين العلتين، فجاء باللام مع العلة الأولى حتى يشعر بأهمية العلة التى اقترنت بها، وهى الركوب، وكأن اللام تحمل دلالة يُشَارُ بها إلى المخاطب، أو هى وسيلة يُرَادُ بها الإفصاح عن دلالة معينة، وفى ذلك اهتمام بالمخاطب، **وَيُلَاحَظُ أن العلة المقترنة باللام تحمل معلومة موسومة؛ فهى محط عناية واهتمام، وتقابل المعلومة الموسومة فى النحو الوظيفى المعلومة المحايدة** التى تُلْقى إلى المخاطب خالى الذهن، وهنا يتم الانسجام بين البنية اللغوية والحمولة الإخبارية من أجل إنجاز المقاصد والأغراض المستهدفة عن طريق استعمال اللغة، كما يلاحظ أن الدلالة قد تحددت بما يوافق عرف المخاطب، وعاداته المطردة، **وهنا تدعو الدراسة إلى التفرقة بين علتين؛ إحداهما: علة أصلية مقصودة، والأخرى: علة عارضة تابعة، وتقترن العلة المقصودة باللام الصريحة الموضوعة أَصْلًا لإفادة التعليل، أما العلة التابعة فتتجرد من اللام فى الظاهر**، وهذه المغايرة بين المتعاطفين فى الصيغة إنما كانت لإبراز أهمية العنصر المقترن باللام؛ **وبذلك دَلَّ اختلاف المتعاطفين فى الصيغة على تفاوتهما، وتباينهما فى الأهمية، وهكذا ترتبط البنية اللغوية ارتباط تبعية بوظيفة التواصل، وهذا ما يُعْرَفُ فى النحو الوظيفى بأداتية اللغة**، وهذا أحد المبادئ الوظيفية، وَيَنُصُّ على أن العبارات اللغوية تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة، ويقتضى ذلك العلم بالخيارات التركيبية المتاحة لإنجاز الكلام فى مقامات متباينة(٥٧).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ {النحل: الآية ٦٤}؛ فهنا خُولِفَ بين ما جاء فى موضع المفعول لأجله ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾، والمعطوف بعده ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ للاختلاف فى الفاعل؛ فالتبيين هو فعل الرسول ﷺ؛ لذا اقترن باللام؛ لأنه لم يتحد مع العامل فى الفاعل، أما الهدى والرحمة فهما فعلان لمنزل الكتاب؛ وبذلك يمكن القول بأن الغرض الوظيفى من المخالفة بين المتعاطفين فى الصيغة هو **مراعاة تنبيه المخاطب لكى يميز بين فاعل العلتين، فما كانت المخالفة إلا من أجل دلالة يريد الذكر الحكيم أَنْ يؤديها، ومعنى يريده، ومقصد يبتغيه، ويروم الإفصاح عنه، ومخاطب يُراعى تنبيهه.**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ١٠٢}؛ إذ اقترن الأول باللام؛ لأنه فعل لله تعالى، وتجرد الثانى والثالث

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر ٢٠٢٢

منها؛ لأن الهداية والبشارة تكونان بالواسطة، وقد عدل الذكر الحكيم عن الفعل المضارع الذى يَدُلُّ على أمر متحول غير ثابت إلى التعبير بالمصدر الذى يَدُلُّ على الحدث المطلق دون تقييد بفاعلٍ، أو زمانٍ، كما أن فيه مبالغة بجعل الموصوف هو الحدث؛ فالقرآن ليس هَادِيًا ولا مُبَشِّرًا فقط، بل هو الهداية والبشارة المطلقتان غير المقيدتين بزمن، فكأنه تَجَسَّمَ منهما لغلبة هذين الوصفين عليه، وعليه فإن المغايرة بين المتعاطفين فى الصيغة الصرفية أمر مقصود لإداء دلالة معينة لا تؤديها المماثلة فى الصيغة بينهما انطلاقًا من أن **كُلَّ تركيب فى النحو الوظيفى يُعَدُّ مَفْهُومًا أوليًّا غير مشتق من بنية أخرى، كما أنه غير متولد من بنية عميقة متحولة إلى بنية سطحية**، وبذلك يُسْتَخْدَمُ كُلُّ تركيب فى الموضع المحدد له دون عمليات تحويلية؛ كالحذف، أو النقل، أو التقديم والتأخير، فلا حديث فى النحو الوظيفى عن المفاهيم الثانية، أو التراكيب المترادفة؛ كما عند التحويليين؛ لأن كُلَّ تركيب له قوة تعبيرية مستمدة من الدور الذى يؤديه فى الحياة الاجتماعية(٥٨)، وَلَا يَبْتَعِدُ ذلك عَمَّا هو مُقَرَّرٌ فى نحو الاختيار الذى يقوم على مبدأ مؤداه إبراز الأثر الدلالى الناتج عن اختلاف الأشكال التعبيرية، وتنوع الصور التركيبية، واستثمار الإمكانات النحوية التى تشترك فى أداء المعنى العام عن طريق الاختيار من البدائل الأسلوبية؛ مما يؤدى إلى التفرد اللغوى فى التشكيل النصى عبر الخروج باللغة عن نمطها المألوف.

ومهما يكن من أمر، فقد عملت هذه المغايرة بين المتعاطفين على تنشيط ذهن المُخَاطَبِ عن طريق كسر النمط الذى تسير عليه العملية التخاطبية تَفَنُّنًا فى الكلام من أجل تطرية نشاط السامع، وتجديده، وإيقاظ إصغائه إلى الخطاب، أو ما يُلْقَى عليه، بالإضافة إلى وجود ظروف مقامية اقتضت هذه المخالفة، **وهنا يظهر اهتمام النحو بالمتلقى، فالمهم عند النحاة هو كيفية وصول المتلقى إلى المعنى**، فمنهجهم كان يبدأ من المبنى وصولًا إلى المعنى؛ لذا ركزوا على المبنى، وجعلوا المعنى فرعًا عليه، وتابعًا له، وَيَصْطَلِحُ المعاصرون على ذلك النحو الذى ينظر إلى الجملة من هذه الناحية بنحو المتلقى/ نحو التفكيك، ومما يجدر ذكره أن عناية النحويين بالمخاطب تَنْظِيرًا، وَتَطْبِيقًا أكثر من عنايتهم بالمتكلم(٥٩).

رابعًا: العلاقات الرأسية للمعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم

يُرَادُ بالعلاقات الرأسية تماسك الجمل وترابطها فى إطار محكوم بعلاقات نحوية ودلالية (٦٠)، ومما يجدر ذكره أن الدكتور أحمد المتوكل قد فَرَّقَ بين النص *Text* والخطاب *Discourse* ، فأطلق النص على كُلِّ إنتاج لغوى يتجاوز الجملة الواحدة، أما الخطاب فهو وحدة تواصلية يحددها مقام، وموضوع، وغرض سواء أكان مَلْفُوظًا أم مَكْتُوبًا، **ويتضح هنا أن التواصلية هى معيار الخطاب، كما يتضح أَنَّ مبدأ الحجم قد أُقْصى من تعريف الخطاب** الذى قد يكون نصًّا كاملًا، أو

فقرة، أو جملة، أو مركبًا، أو شبه جملة، أو مفردة بشرط أن يكون مَنْظُورًا إليه فى علاقته بالمقام والتواصل، وبهذا يصبح الخطاب أكثر شمولًا من النص، فكل ما يشكل وحدة تواصلية يُعَدُّ خطابًا سواء تجاوز الجملة أم لا، وعلى الرغم من اهتمام الأبحاث الأولى للنحو الوظيفى بتحليل أجزاء مكونات الجملة فإنها لم تُغْفِلْ ربط الجمل بظروفها المقامية، وهو ما جعل النحو الوظيفى فى جوهره نحو خطاب، وقد تفرع نحو الخطاب الوظيفى *Functional Discourse Grammar* عن النحو الوظيفى (النموذج المعيار) *Functional Grammar (Standar Model)* الذى اعتنى بدراسة وحدات خطابية لا تتعدى الجملة الواحدة، وَيَهْتَمُّ نحو الخطاب الوظيفى بدراسة كُلِّ ما يُشَكِّلُ وحدة تواصلية فى موقف تواصلى معين سواء أكان مفردة واحدة، أم مركبًا، أم جملة، أم نَصًّا كاملًا، وقد كان من أسباب ظهوره أن هناك كثيرًا من الظواهر لم تَأْخُذْ حَقَّهَا من الوصف والتفسير الصحيح فى إطار الجمل المنعزلة(٦١).

وصفوة المستخلص من كُلِّ ما تَقَدَّمَ أن نحو الخطاب الوظيفى يَسْعَى إلى توحيد مقاربات الجملة والنص وباقى أقسام الخطاب انطلاقًا من المبادئ نفسها عن طريق جهاز واصف عام، وبذلك يجمع فى تحليله بين نحو الجملة الذى يهتم بدراسة العلاقات النحوية بين الكلمات داخل الجملة التى تُعَدُّ الحَدَّ الأقصى للتحليل فى هذا النحو مُرُورًا بِنَحْوِ ما فَوْقَ الجُمْلَةِ/ نَحْوِ الفَضَلَاتِ/ نَحْوِ المُتَعَلِّقَاتِ وَالمَنَصُوبَاتِ، ويشتمل على كُلِّ العناصر غير الإسنادية التى تتعلق بالركنين الأساسيين للجملة وصولًا إلى نحو النص الذى يهتم بدراسة علاقات ما وراء الجملة/ العلاقات النصية *Textual relationships* (٦٢).

ومن الراجح أن الاكتمال الدلالى هو المعيار الصحيح لتحديد النص، وليس الطول أو الحجم، والمراد بالاكتمال الدلالى أن يكتفى النص بنفسه، وأن يكون مُرْتَبِطًا بِسِيَاقٍ تَوَاصُلِيٍّ مُعَيَّنٍ ذى موضوع ما، وغرضٍ مُحَدَّدٍ يفهمه المتلقى فَهْمًا صَحِيحًا؛ وعليه فإن كُلَّ ملفوظ مهما كان حجمه يُعَدُّ نَصًّا إذا كان حاملًا لمقصد المتكلم مُؤَدِّيًا وظيفة التواصل بين المتكلم والمستقبل، فالنص قد يكون كلمة واحدة؛ كالتنبيهات، والعناوين، والإعلانات؛ نحو: (للبيع)، أو (عاجل)، أو (ممنوع التدخين)، وَكُلُّ عبارة مما سبقَ تُعَدُّ نصًّا؛ إذ توفرت فى كُلِّ واحدة منها مواصفات النص؛ فهى رسالة، بُثَّتْ بقصدٍ، وقد استقبلها المتلقى مدركًا السياق المحيط الذى لم يذكر، وقد أَدَّتْ غايتها كَأَيِّ نَصٍّ طويلٍ، وقد يكون النص جملة؛ كالأمثال؛ نحو: (كُلُّ فتاة بأبيها مُعْجَبَةٌ)، ويدخل فى النص الجمل القصيرة؛ نحو: (الرجاء احترام قانون السير)؛ فهذه الجملة تُعَدُّ نصًّا؛ لأنها رسالة لغوية موجهة إلى قراء تتضمن دلالةً محددةً، وَتُؤَدِّى غرضًا وغايةً كَأَيِّ نَصٍّ متعدد الجمل، وقد يكون النص مجموعة من الجمل، وهذا الطرح السابق مُسْتَمَدٌّ من مصطلح النص أحادى الجملة/ الجملة

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

النص/ الجملة النصية *Textual Sentence*، وهى الجملة التى تتماسك عناصرها مُفْصِحَةً عن بُعْدٍ تَوَاصُلِيٍّ، وَتُعَدُّ خطوة متقدمة فى الربط بين الجملة، والنص، وَيَسْتَلْزِمُ تحليلها ضرورة التكامل بين نحو الجملة، ونحو النص؛ فهى لبنة أساسية، ونقطة انطلاق ضرورية فى المعالجة النصيَّة(٦٣).

وفى إطار نحو الخطاب الوظيفى من الممكن حسم الخلاف الذى دار حول الجملة النصية فى نحو النص؛ إذ تدخل هذه الجملة فى إطار اشتغال نحو الخطاب الوظيفى دُخُولًا صَرِيحًا دون أَيِّ نزاع، فهى جملة تشكل وحدة تواصلية ذات موضوع وغرض تواصلى تَرُومُ تَحْقِيقَهُ مع ارتباطها بمقام محدد. وترى الدراسة أن العطف على المفعول لأجله الحقيقى وسيلة من وسائل تماسك الجملة النصية عن طريق ما يأتى:

١- ارتباط المعطوف بعامل النصب فى المفعول لأجله بواسطة العلاقة العطفية

تَنْقَسِمُ الجملة عند أصحاب نظرية التبعية إلى مسيطر، وتابع أو عدد من التوابع، وقد أطلقوا على الفعل عدة مصطلحات؛ منها: المحور الرئيس، والعقدة المركزية، ومحور المحاور؛ لأنه العنصر المسيطر والحاكم لِكُلِّ العناصر التى تتبع الفعل تبعية مباشرة، وثمة عناصر أخرى تابعة للعناصر التابعة، ويرتبط المفعول لأجله مع عامله ارْتِبَاطًا دَلَالِيًّا بعلاقة الغائية التى يتجه تأثيرها من المفعول لأجله إلى العامل؛ فالمفعول لأجله يُؤْتَى بِهِ لكى يُبَيِّنَ جَانِبًا مُحَدَّدًا من جوانب وقوع الحدث عن طريق بيان علة وقوعه، ويترتب على ذلك الترابط الدلالى والتعلق المعنوى وجود علاقة تركيبية تتجه من العامل إلى المفعول لأجله/ المعمول، **وعليه يَتَّضِحُ أن المفعول لأجله الحقيقى يَرْتَبِطُ مع عامله ارْتِبَاطًا مُبَاشِرًا بعلاقتين، أما المعطوف على المفعول لأجله فيرتبط بالعامل ارْتِبَاطًا غَيْرَ مُبَاشِرٍ بواسطة العلاقة العطفية**، وبذلك يكون الفعل مركز الترابط بين أجزاء الجملة بنوعيها التابعة للفعل تبعية مباشرة، أو التابعة له بطريق غير مباشر(٦٤).

٢- العطف وسيلة تركيبية من وسائل إطالة الجملة

يُعَدُّ العطف بالواو على المفعول لأجله وسيلة تركيبية من وسائل امتداد الجملة وطولها، ويؤدى تعدد العطف إلى زيادة الحدث تَخْصِيصًا عن طريق تقييده بأكثر من عنصر، وتتضام هذه العناصر فى بناء الجملة نتيجة ارتباطها برأس الجملة، وتتكامل، وتتلاحم، وتتماسك من أجل إنتاج المعنى الكلى الشامل، وهو محصول تلك المتعلقات مجتمعة مع بقية العناصر، وبذلك تَتَحَقَّقُ الوحدة الدلالية للجملة النصية، وهى الجملة المُنْجَزَةُ فى المقام والتداول، وتمثل رسالة مرسلة لمستقبل يستقبلها، فتكون نَصًّا، وهذه الجملة بمفردها قد تكون نَصًّا سواء أكانت ملفوظة أم مكتوبة، وقد تكون جُزْءًا من نَصٍّ مَنْوِى ماثل فى نفس المتكلم ومفهوم لدى المخاطب، وهنا يغنى التلميح

بأحد جمله عن التصريح بِكُلِّهِ؛ كالجمل والعبارات القصيرة فى الاستعمال اليومى، وفى الحالة الأولى يكون السياق لُغَوِيًّا مُنْجَزًا، وفى الحالة الثانية يكون السياق عُرْفِيًّا مُتَعَارَفًا عَلَيْهِ؛ إذ يَفْتَرِضُ المخاطب لها نَصًّا من خلال تحديد العناصر المتممة لها فى المقام، وتعمل تلك العناصر عمل اللفظ المعبر عنه لو ذُكِرَ، وَيُعَدُّ احتواء الجملة على فضلة *complemrnt* دليلًا على انتماء الجملة إلى النص، فبدون الفضلات لا تُعَالَجُ الجملة نَصيًّا، وفى هذا السياق تُعَدُّ الفضلات تَجَاوُزًا لحدود الجملة، وعليه فإن الجملة التى تشتمل على مفعول لأجله حقيقى تَتَوَجَّهُ نحو النصية، **وعند العطف على المفعول لأجله الحقيقى تخرج الجملة من عزلتها واستقلالها لِتَنْفَتِحَ على عالم النَصّ، فالعطف هنا سبيل نصىٌّ لامتداد الجملة، فهو جسر التواصل بين الجملة والنص،** وَتَأْسِيسًا على ما سبق تُعَدُّ الفضلات حلقة الوصل بين نحو الجملة، ونحو النص(٦٥).

٣- جمع التركيب العطفى بين الربط، والارتباط

يُرَادُ بالارتباط وجود علاقة دلالية بين طرفين تغنى عن الربط بالأداة، أما الانفصال فهو انعدام العلاقة، ويأتى الربط بالأداة فى مرتبة وسطى بين الارتباط والانفصال؛ أى: بين وثاقة العلاقة وانعدامها، وَيُعَدُّ الربط بواسطة أداة العطف قرينة على انعدام الارتباط؛ لأنه يؤدى معنى المغايرة، فالمعطوف يجب أن يُغاير المعطوف عليه فى الدلالة؛ إذ لا يُعْطَفُ الشىء على نفسه، كما أنه يُعَدُّ قرينة على انعدام الانفصال بين المتعاطفين بسبب العلاقة السياقيَّة التى يُنْشِئها كُلُّ حرف من حروف العطف حسب معناه الوظيفى الذى يؤديه فى السياق(٦٦).

وفى ضوء ما سبق إذا كان النظر متوجهًا إلى دلالة العطف على انعدام الارتباط المستلزم لمجىء حرف العطف كان التماسك نَحْوِيًّا بالأداة التى تشير إلى ارتباط أحد المتعاطفين بالآخر، وإذا كان النظر متوجهًا إلى دلالة العطف على انعدام الانفصال كان التماسك دَلَالِيًّا لوجود جهة جامعة تسوغ للمعطوف أن يكون فى حكم المعطوف عليه؛ وبذلك يجمع العطف بين التماسك النحوى *Cohesion*، والتماسك الدلالى *Coherence*.

٤- الإحالة القبلية من المعطوف إلى المعطوف عليه/ المفعول لأجله

يرتبط المعطوف بالمعطوف عليه بواسطة الإحالة القبلية التى تحقق نوعين من الربط؛ أحدهما: الربط الاستدعائى عن طريق الارتداد والرجوع إلى المعطوف عليه لتحديد إعراب المعطوف، والآخر: الربط الذهنى، فعملية الرجوع إلى المعطوف عليه عملية ذهنية، وفى النوعين توثق الإحالة القبلية عرى التركيب العطفى، وتجعل مكوناته مترابطة، وعناصره متلاحمة عن طريق استلزام بعضها بعضًا.

٥- قيام العطف بالتوسعة والدمج

يشكل المحمول *predicate* ، والحدود الموضوعات *arguments* إِطَارًا حَمْلِيًا نَوَوِيًّا، يمكن نقله إلى إطار حملى موسع عن طريق العطف الذى يؤدى إلى توسعة الجملة وتمددها من خلال تعليق الفعل بمجموع العلل المذكورة، ولا تُخْرِجْ هذه التوسعة الجملة عن البساطة؛ فالجملة البسيطة فى النحو الوظيفى هى الجملة التى تتضمن حمْلًا وَاحِدًا نَوَوِيًّا أَوْ مُوَسَّعًا(٦٧).

وقبل كُلَّ معطوف يمكن تقدير جملة محذوفة، ولكن الواو أغنت عن ذكر العامل الذى لو ذُكِرَ لأدى إلى ترهل البنية السطحية وتمددها وثقلها وخاصة مع كبر حجم المحذوف؛ وبذلك يقوم العطف بوظيفة الاقتصاد اللغوى عن طريق الإقلال من حجم النص وطوله؛ إذ يَتَضَمَّنُ العطف نقل أكبر كمية من المعلومات بأقل جهد ممكن عن طريق الاستغناء عن أَيِّ عنصر لغوى لا يحمل قيمة معلوماتية جديدة؛ وبذلك يقوم العطف بدور التوسعة، وفى الوقت نفسه يؤدى دور الدمج تبعًا لقانون الاقتصاد اللغوى.

٦- الاشتراك الإعرابى وسيلة من وسائل تماسك الجملة النصية

يستحق المفعول لأجله النصب بحكم وظيفته النحوية، ووقوعه فى هذا الموقع الإعرابى، وهذا موقع أصلى، أما المعطوف على المفعول لأجله فَيَكْتَسِبُ النصب بالتبعية؛ إذ يُعَدُّ تَابِعًا للمفعول لأجله ذى الموقع الأصلى، وَتُعَدُّ المطابقة الإعرابية شَرْطًا حتميًّا بين المتعاطفين، بالإضافة إلى غيرها من جهات المطابقة؛ مما يؤدى إلى إحكام الترابط بين المعطوف والمعطوف عليه، ويزداد هذا الترابط مع تعدد المعطوفات، وترى الدراسة أن الاشتراك الإعرابى بين المعطوفات المتعددة وسيلة من وسائل تماسك الجملة النصية.

٧- ارتباط المعطوف بما قبله، وما بعده

يَرْتَبِطُ المعطوف بالمفعول لأجله قبله، وقد يَرْتَبِطُ بما بعده؛ فيكون ذا ارتباط مزدوج، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ {الرعد: الآية ١٢}؛ فالمعطوف ﴿طَمَعًا﴾ يَرْتَبِطُ بالمفعول لأجله/ المعطوف عليه ﴿خَوْفًا﴾، وهما مَعًا يرتبطان بالفعل قبلهما ﴿يُرِيكُمُ﴾، كما يرتبط المعطوف ﴿طَمَعًا﴾ بالجملة بعده بعلاقة دلالية هى علاقة التفصيل؛ فقد أتبع الحكيم الطمع بما يوضحه، ويفصله، وهو قوله تعالى: ﴿وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾، **ومن الملاحظ هنا أن العطف بالواو على المفعول لأجله قد جاء لرفع حالة التوهم التى قد تنتاب المخاطب**، بعبارة أخرى: جاء العطف لرفع التوهم الحاصل من اجتماع العلتين المتناقضتين، وَيُلَاحَظُ أن المعطوف قد ارتبط بِمَا سَبَقَهُ، كما ارتبط بِمَا لَحِقَهُ، وفى هذا دليلٌ على تضامن الدلالة المستمدة من تركيب العطف مع غيرها لأداء الدلالة الكلية المقصودة، ويعكس هذا الارتباط المزدوج

دور السياق المقالى فى ترتيب المتعاطفين، فقد تأخر المعطوف للحاجة إلى تفصيله، **وعليه تُفَرّقُ الدراسة بين نوعين من المعطوف؛ أحدهما: معطوف أحادى العلاقة يَرْتَبِطُ بالمعطوف عليه قبله، فهو ذو إحالة قبلية، والآخر: معطوف ثنائى العلاقة يَرْتَبِطُ بما قبله، كما يَرْتَبِطُ بما بعده، فإحالته إحالة مزدوجة؛ إذ يحيل إحالة قبلية، كما يحيل إحالة بعدية.**

وَيَبْدُو لِلْمُتَأَمِّلِ هنا أن الحق عَزَّ وَجَلَّ من رحمته أَنْ غَلَّبَ انفعال الطمع فى البرق، وفى ذلك صرف لذهن المخاطب من العلة غير المرادة/ غير المقصودة إلى العلة المرادة/ المقصودة.

٨- تنازع عدة أفعال فى المفعول لأجله الحقيقى والمعطوف

قد تتنازع عدة أفعال فى المفعول لأجله الحقيقى والمعطوف؛ كما فى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ* وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ* تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ {ق: الآيات ٦ : ٨}؛ فالمفعول لأجله الحقيقى والمعطوف ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى﴾ علتان من حيث المعنى تتازعت فيهما جميع الأفعال السابقة: (بَنَيْنَاهَا، زَيَّنَّاهَا، مَدَدْنَاهَا، أَلْقَيْنَا، أَنْبَتْنَا)، وهذا ما جعل منهما مركز ارتباط دلالى تعلقت به الأفعال السابقة؛ مما أدى إلى إحكام البناء وتماسكه، ولكنهما انتصبا عن الفعل الأخير على رأى البصريين فى باب التنازع، كأنه قيل: (أَنْبَتْنَا فِيهَا لِيَتَبَصَّرَ وَلِيَتَذَكَّرَ كُلُّ عَبْدٍ مُنِيبٍ)، أو بفعل مقدر على طريق الاستئناف؛ أى: (فَعَلْنَا مَا فَعَلْنَا تَبْصِيرًا وَتَذْكِيرًا)، **ويظهر هنا أن اشتراك هذه الأفعال فى المفعول لأجله الحقيقى والمعطوف وسيلة من وسائل تجاوز حدود الجملة نحو النصية؛ إذ تَسْتَبْعِدُ نظرية العامل توارد عاملين على معمول واحد**، ومما يجدر ذكره أن التبصرة والذكرى مرتبطتان بالسماء والأرض، وقد تكون التبصرة مرتبطة بالسماء؛ لأن زينتها ثابتة مستمرة، فى حين ترتبط الذكرى بالأرض التى تتجدد زينتها كل عام بكل زوج بهيج من النبات(٦٨).

٩- تنازع المعطوفات على المفعول لأجله فى الجار والمجرور

قد تَتَنَازَعُ المعطوفات على المفعول لأجله فى الجار والمجرور؛ كما فى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ٨٩}؛ وهنا تنازعت المصادر الثلاثة ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى﴾ فى الجار والمجرور ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾؛ لأنهم هم المنتفعون بها دون غيرهم، وهناك معربون منعوا التنازع؛ لأنه سيؤدى إلى الفصل بين المصدر الأول ومعموله بأجنبى، وهو المعطوف الثانى والثالث، فيكون المعنى: (نزلنا الكتاب لأجل التبيان، وهُدًى ورحمةً للجميع) بدليل قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ {الأنبياء: الآية ١٠٧}(٦٩).

١٠- العطف الدائرى

قد تتعدد المعطوفات على المفعول لأجله الحقيقى إلى ما لا نهاية له نظريًّا، وبذلك يتعدد حرف العطف أكثر من مرة؛ مما يؤدى إلى امتداد الجملة وإطالة بنائها، وذلك ما يُعْرَفُ بالعطف الدائرى، أو السلسلة العطفية، أو محورية العلاقة العطفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ {التوبة: الآية ١٠٧}؛ فهنا تتابعت المعطوفات على المفعول لأجله ﴿ضِرَارًا﴾، وامتد كُلٌّ معطوف بمقيداته وما يلحق بها حتى بدت العلاقة العطفية مِحْوَرًا مُهِمًّا اعتمدها الذكر الحكيم فى نسج هذه الآية؛ **فليس المقصد هنا تعليل بناء المسجد بعلة واحدة، بل المراد الجمع بين هذه العلل كلها؛ لأنها تؤدى فى النهاية رسالة النص الكلية**، وهنا يُوَجِّهُ المفعول لأجله وما عطف عليه الفعل بأكثر من علة، وقد بَيَّنَ الحق تعالى الأغراض التى بنى المنافقون المسجد من أجلها، وتتمثل فى مضاراة أهل مسجد قباء؛ إذ بنوه فى جواره مضارةً لهم فى الاجتماع للصلاة فيه، وتقويةً للكفر الذى أضمروه من خلال تمكينهم من ترك الصلاة مع خفاء ذلك على المؤمنين لعدم اجتماعهم فى مسجد واحد، وتفريقًا بين المؤمنين الذين كانوا يجتمعون لأداء الصلاة فى مسجد قباء، وإرصادًا لمن حارب الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ورسوله ﷺ ، وهو أبو عامر الراهب، فقد كان الهدف أن يكون هذا المسجد معقلًا له ولجنود الروم فى انطلاقهم لقتال سيدنا محمد ﷺ، **وبذلك يكون الغرض الوظيفى من العطف هو الإحاطة، والاستقصاء؛ فالعطف هنا عطف دائرى تَرْتَبِطُ فيه المعطوفات بمركز واحد تنطلق منه، وتعود إليه، ولا يُمكن إسقاط أى جزء هنا؛ لأن ذلك سيؤدى إلى عدم اكتمال الدائرة الدلالية، ونقصانها**، وبذلك يمكن الحديث عن أهمية الفضلات/ المكملات التى توجه الجملة نحو النص عن طريق إخراجها من عزلتها، ومنحها الاستقلال لتجعلها منفتحة على عالم النص عن طريق دورها الأساسى فى توجيه المعنى النصى وخدمة الدلالة الكلية، وهو ما يَتَطَلَّبُ بالضرورة الاهتمام بنحو الفضلات/ نحو المكملات الذى يلتقى مع النحو الوظيفى فى اهتمامه بكيفية عمل الأجزاء المختلفة من اللغة فى النص مَعًا كجزء من نظام أكبر من أجل بناء المعنى *construct meaning* (٧٠).

وَيُعَدُّ العطف بالواو على المفعول لأجله الحقيقى هنا إستراتيجية بنائية تنظيمية تقوم بعملية تنظيم نسقى للمتعاطفات عن طريق واو العطف التى لم تقتصر وظيفتها على مطلق الجمع وإشراك ما بعدها فى حكم ما قبلها، بل أنشأت نوعًا من الربط التفصيلى؛ إذ كَوَّنَتِ الواو سلسلة من التفصيلات التعليلية للحدث الفعلى، **وقد ارتبطت هذه التفصيلات بإستراتيجية التصعيد الدلالى الهادفة إلى بيان أسباب بناء المسجد**، فقد بدأت الآية بالجملة الفعلية ﴿اتَّخَذُوا﴾، ثم قيد الحدث

بالمفعول به ﴿مَسْجِدًا﴾، ثم جاء المفعول لأجله ﴿ضِرَارًا﴾، وعن طريق الاتكاء على العطف من أجل الإحاطة بأسباب بناء المسجد واستقصائها تتابعت المتعاطفات المتمثلة فى قوله تعالى: ﴿وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾، **وقد شحن العطف الدائرى الكلام بمعانٍ إضافية وفَّرَتْ للمتلقى مزيدًا من المعلومات التى تلبى انتظاره**، فالمعهود أن أَىَّ موقع نحوى يمتد إنما هو نتيجة لإدراك المتكلم أن المخاطب يَتَسَاءَلُ عنه، فالمتكلم يجرى كلامه على قدر سؤال المخاطب، ويساعد هذا الامتداد المتكلم على الاقتراب من المستمع(٧١)، **وعليه يمكن القول بأن العطف الدائرى قد جاء مراعاة لانتظار المخاطب؛ إذ أنشأ فى نفسه حالة من التوقع، والترقب، والانتظار لسماع جميع العلل الداعية إلى وقوع الحدث، ويشبه المخاطب فى هذه الحالة السائل الذى ينتظر جوابًا لسؤاله**، وقد جاءت المتعاطفات المتعددة فى ضوء ما تقتضيه حال المخاطب مراعية فضوله، ومشبعة رغبته فى انتظار سماع ما يبحث عنه، وهو ما يتطلب متابعته لما يأتى من الكلام، والانتباه إليه، وبعد استقبال هذه العلل يزداد المخاطب معرفةً وعلمًا، وبعد أن يقوم بتجميعها فى ذهنه تكتسب قدرًا كبيرًا من الثبات والاستقرار؛ لأنه توصل إليها بعد انتظارٍ وتشوقٍ، **وفى ذلك اهتمام بحال المخاطب، وأثره فى صياغة التركيب العطفى؛ مما يَدُلُّ على أن دور المخاطب فى الدرس النحوى لا يقل عن دور المتكلم فى إنشاء الكلام**، ويلاحظ أن المتعاطفات مرتبطة بالفعل، ولا يستطيع المتلقى الاكتفاء بأحد المعطوفات، وهذا يَجْعَلُهُ مُسْتَنْفِرًا مُتَحَفِّزًا لتلقى كل ما يتمم المعنى؛ مما يُبْقى الخطاب فى ذهنه متماسكًا.

وَيُقْصِى النحو الوظيفى من تحليله القواعد ذات الطابع التحويلى؛ لذا ينظر إلى الجملة على أنها بنية أصلية غير مشتقة لا تحويل فيها، وَيَنْصَبُّ تركيزه على النظر إليها من وجهة تداولية فى الأساس، وتأسيسًا على ذلك، فقد جاء العطف الدائرى هنا مُوَضِّحًا علل بناء المسجد، كما قَدَّمَ وَصْفًا دَقِيقًا لحالة المنافقين، فمن خلاله توغَّلَ الذكر الحكيم فى أعماقهم، وَكَشَفَ عَمَّا يَخْتَلِجُ فى صدورهم، وَأَبْرَزَ مَا يَعْتَمِلُ فى نفوسهم من خواطر، وهواجس، ونوايا، ومشاعر حقد وكراهية بلغت مرحلة الذروة الانفعالية، ويؤيد ذلك كثرة علل بناء المسجد عندهم؛ **وبذلك لم يَتَحَكَّمِ السياق اللغوى بمفرده فى بناء التركيب العطفى، وَإِنَّمَا تَحَكَّمَتْ فيه ــ أيضًا ــ العوامل الخارجية؛ كالأمور النفسية**، وقد ساوق الذكر الحكيم بين هذه العوامل ومنطقة الجواز فى النحو التى تبيح تعدد المعطوفات، **وبذلك يُعَلِّلُ النحو الوظيفى العطف الدائرى هنا تَعْلِيلًا نَفْسِيًّا سَعْيًا إلى تحقيق الكفاية النفسية على مستوى الفهم.**

ومن الملاحظ أن المفعول لأجله الحقيقى ﴿ضِرَارًا﴾ وما عطف عليه قد احتفظ بموقعه الأصلى فى الجملة بعد الفعل، وقد تقدمت المعلومات القديمة، وشغلت المواقع الأولى فى الجملة، **أما**

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر ٢٠٢٢

المعلومات الجديدة المتمثلة فى علل بناء المسجد التى تشكلت فى صورة المفعول لأجله الحقيقى والمعطوفات فقد شغلت المواقع الأخيرة فى بناء الجملة اسْتِنَادًا لسلمية تحديد المواقع التى ترتبط بجدة المعلومات فى البنية الإخبارية *informational structure* **، أو قدمها**، وقد كان القصد إخبار المخاطبين بعلل بناء المسجد التى تمثل معلومات جديدة غير متوفرة لديهم يُرَادُ إضافتها إلى مخزونهم؛ لذا احتفظت بمواقعها(٧٢).

ومما يجدر ذكره أن المفعول لأجله من حدود اللواحق الاختيارية التى تقوم بوظيفة العلة، وهى تقابل حدود الموضوعات الإجبارية، ولكن هذا التمييز ليس قارًّا دائمًا فى النحو الوظيفى، فقد يرد المفعول لأجله لاحقًا مع محمول ما، وقد يرد مَوْضُوعًا مع آخر، وأساس التمييز يَتَحَدَّدُ بناءً على الفحوى الدلالية للمحمول، والملاحظ هنا أن المفعول لأجله الحقيقى ﴿ضِرَارًا﴾ لا يمكن حذفه؛ إذ سيؤثر ذلك الحذف فى سلامة الجملة؛ **من ثم يُعَدُّ المفعول لأجله هنا من حدود الموضوعات لتوقف الفعل عليه، ورائز ذلك أنه غير قابل للحذف لاقتضاء المحمول له، وهذا الانتقال من وضع لاحق إلى وضع موضوع يُدْخِلُ المفعول لأجله ضمن المخصصات**، وهى العناصر الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها، فى مقابل اللواحق الاختيارية، **وَيَلْتَقِى ذلك مع ما عُرِفَ فى النحو العربى بمصطلح الفضلة العمدة** الذى يُرَادِفُ مصطلح الفضلات المتممة، فقد تكون الفضلة بمنزلة العمدة فى إتمام المعنى الأساسى للجملة(٧٣).

ومما يجدر ذكره أن اكتساب المفعول لأجله وظيفة الموضوع *argument* أو المخصص *specifie*فى النحو الوظيفى، تلك الوظيفة التى يقابلها مصطلح الفضلة العمدة فى النحو العربى تنسحب بالضرورة على كُلِّ المعطوفات لعدة عوامل؛ أولها: مبدأ التناظر أو الاشتراك *Symmetry principle*، وثانيها: الموضع النحوى الذى يشغله العنصر، فَكُلُّ محل يكسب المكون الواسم له منزلته فى الإفادة، **فالمعطوف هنا معطوف على فضلة عمدة، وليس ورود العطف فى حيز الفضلات كوروده فى حيز الفضلات العمد**، وهنا تتجلى فاعلية الموضع الإعرابى فى تحديد الوظيفة الإخبارية للعنصر، وثالثها: مدلول الربط، وهنا تَمَّ الربط بالواو الدالة على الجمع بين المتعاطفين، والإشراك بينهما، ورابعها: القيود السياقية التى تبرز أهمية المعطوفات على صعيد الإخبار؛ إذ تقدم معلومات جديدة تحقيقًا لمطلب الإبلاغ(٧٤).

١١– معاقبة الجملة للمفرد فى أداء وظيفة المفعول لأجله

لم يهتم النحو العربى بمختلف المعانى التى يمكن أَنْ تؤديها الجملة، وقد ترتب على ذلك إهمال بعض الجمل، ومنها الجملة الواقعة مفعولًا لأجله، وعليه فإن تسميته بنحو الجملة لا تَتَأَتَّى إلا بشىء قليل من التسامح؛ فالاهتمام بدراسة الجملة كان ضَئِيلًا مقارنة بالكلمات، ويرجع ذلك إلى

الاهتمام بالعامل الذى يظهر أثره على أواخر الكلمات بوصفها معمولات، أما الجملة فلا يظهر فيها أثر العامل، وقد أشار النحاة إلى الجملة فى مواضع متفرقة، وتحديدًا عند شغلها بعض الوظائف النحوية؛ كجملة الخبر، وجملة الحال، وجملة النعت، وعلى الرغم من أن ابن هشام الأنصارى يُعَدُّ أَوَّلَ نَحْوِيٍّ يَخُصُّ الجملة بمزيد من الاهتمام فإن تعامله معها كان فى ضوء نظرية العامل؛ من ثم فالأرجح أن تسمية النحو القديم بنحو الجملة لا ترجع إلى موافقته شروط نحو الجملة، إنما هى بمفارقته خصائص نحو النص(٧٥).

ومهما يكن من أمرٍ، فالمفعول لأجله قد يُشْغَلُ بالمفرد أو بالجملة، وقد أشار إلى ذلك بعض المحدثين(٧٦)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ {الأنعام: الآية ١٥٥}؛ فهنا جاء المفعول لأجله الحقيقى ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ مبينًا علة الفعل ﴿آتَيْنَا﴾، ثم جاء الذكر الحكيم بثلاثة معطوفات تتمثل فى قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾، وَيُعَدُّ العطف تَوْسِيعًا للمفعول لأجله الحقيقى بمتوالية من المتعاطفات التى تحول الحمل من حمل نووى إلى حمل موسع، وبعد المتعاطفات المفردة جاءت الجملة ﴿لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾، وهى جملة فى محل نصب مفعول لأجله، أو فى موضع النصب على التشبيه بالمفعول لأجله، فهى علة للحدث، ويؤيد ذلك تَصَدُّرُهَا بأداة تَدُلَّ على التعليل.

وقد طالت هذه الجملة الأم/ الأصلية بواسطة عدة وسائل للإطالة؛ أولها: طول التقييد عن طريق ذكر بعض المقيدات المتمثلة فى المفعول به ﴿الْكِتَابَ﴾، والمفعول لأجله ﴿تَمَامًا﴾، والجار والمجرور ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾، وثانيها: طول التبعية؛ إذ اشتملت الجملة على تبعية العطف، وثالثها: طول التعاقب؛ إذ حَلَّتِ الجملة محل المفرد فى أداء وظيفة المفعول لأجله، وقامت بما يقوم به المفرد، وعاقبته فى موقعه، **وقد تَرَتَّبَ على ذلك إطالة بناء الجملة، وتكوين الجملة المركبة** التى اشتملت على حملين/ مركبين إسناديين مترابطين؛ أحدهما: ﴿آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾، وهذا تركيب يعبر عن فكرة مستقلة، والآخر: ﴿لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾، وهذا تركيب يؤدى فكرة ليست كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الأول، ويرتبط التركيب الإسنادى الثانى بالأول بواسطة علاقة التعليل التى جَسَّدَتْهَا الأداة اللغوية ﴿لَعَلَّ﴾، وهى من العلاقات المهمة التى تمنح النص قدرًا كبيرًا من الترابط والتلاحم(٧٧).

وقد طالت هذه الجملة المعاقبة للمفرد بواسطة طول التقييد بالجار والمجرور ﴿بِلِقَاءِ﴾، ثم إضافة الاسم المجرور ﴿لِقَاءِ﴾، إلى كلمة ﴿رَبِّ﴾، وقد أفضى ذلك التقييد إلى شدة الارتباط بين العنصرين، فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ثم تتابعت الإضافة؛ إذ أضيفت كلمة

﴿رَبِّ﴾ إلى ضمير الجمع، وقد أدى ذلك إلى تعقد البناء، وتشابكه، وزيادة ترابطه، وإحكام تماسكه، ومن الملاحظ أن الجملة المعاقبة قد ارتبطت بالجملة الأساسية عن طريق الرابط الإحالى؛ إذ يحيل الضمير المتصل بالأداة الناسخة ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ إلى الاسم الموصول ﴿الَّذِي﴾، وقد جاء الضمير جمعًا؛ لأن الموصول قد خرج إلى العموم، فالمراد جنس المحسنين من بنى إسرائيل المدلول عليهم بذكر موسى عليه السلام، وإيتاء الكتاب، وقد ارتبطت هذه الجملة التى عاقبت المفرد مع الجملة الأساسية بعلاقة معنوية هى علاقة التعليل، دَلَّ عليها الرابط التعليلى ﴿لَعَلَّ﴾ الذى يُعَدُّ علامةً ومؤشرًا لُغَوِيًّا على تلك العلاقة الدلالية التى وقعت بين جملتين؛ مما يجعل التماسك هنا نصيًّا، فنحو النص يبدأ عمله من خارج حدود الجملة الواحدة؛ أى: بالنظر على الأقل إلى جملتين متتاليتين؛ وبذلك يحدث الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص، فالجملة عندما ترتبط بما يسبقها، أو بما يلحقها يبدأ النص، وهنا تنشأ علاقات ما بين الجمل *intersentential relations* ذات الطابع التدرجى، ومما يجدر ذكره هنا أن الجملة أعلى وحدة لغوية للتحليل فى نحو الجملة، وهى بداية التحليل فى نحو النص، وهذا موطن التقاء بين نحو الجملة ونحو النص.

ويؤكد التحليل السابق أن العطف على المفعول لأجله، ومعاقبة الجملة للمفرد فى أداء وظيفة التعليل فيه ربط بين جملتين بوسيلة ربط شكلية هى الأداة الدالة على التعليل، وبعلاقة دلالية هى علاقة التعليل، وهذا يعزز أمر التماسك بين الجملتين، **وَكُلُّ ذلك يؤذن بالقول بأن العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم قد شهد انْفِتَاحًا على مستوى ما فوق الجملة**؛ مما أَدَّى إلى انتقال الدراسة إلى مستوى نحو النص، وَيُعَدُّ هذا الانفتاح خطوة مهمة نحو بناء نظرية نحوية نصية عربية.

وبعد، فقد اتضح أن هناك تَقَاطُعًا بين النحو الوظيفى وغيره من الأنحاء، بَدْءًا بنحو الجملة مُرُورًا بنحو الفضلات، ثم نحو النص، ونحو الاختيار، ولعل هذا التقاطع يعود إلى جمع النحو الوظيفى فى دراسته للمعنى بين السياقين؛ المقالى، والمقامى، فبهما مَعًا يتحدد المعنى النهائى لأى ملفوظ أو مكتوب، وَيُضَافُ إلى ما تَقَدَّمَ تركيز النحو الوظيفى على الأبعاد التداولية التى ينظر إليها على أنها علاقات قائمة بين مكونات البنية اللغوية على غرار العلاقات التركيبية والدلالية.

وهذه الأنحاء ذات تدرج هرمى لا تَنْسَخُ نفسها، وَإِنْ اختلفتْ مَنْهَجًا وَمَوْضُوعًا وَغَايَةً؛ فنحو النص ليس نسخًا لنحو الجملة، أو لنحو ما فوق الجملة، ولا يُعَدُّ بديلًا عنهما، ولا يرفضهما، فنحو الجملة هو نقطة البداية فى التحليل النحوى النصى، ويؤدى نحو الفضلات إلى تكوين الجملة النصية التى تُعَدُّ معبرًا إلى النص، **وَتَرْتَبِطُ هذه الأنحاء بالنحو الوظيفى لاشتمالها على أبعاد وظيفية، وَإِنْ اختلفت طريقة التناول**، فهذه الأنحاء تَنْطَلِقُ من الجانب التركيبى إلى ما هو خارج

التركيب، والمتمثل فى المقام، أما النحو الوظيفى فيرى أن البنية اللغوية تَرْتَبِطُ بالوظيفة ارتباط تبعية؛ لذا يَرْبِطُ بينها وبين الظروف المقامية التى تُنْجَزُ فيها، **وَيَسْتَوْجِبُ هذا الاختلاف تلازم هذه الأنحاء، وترابطها، وتكاملها، وعدم الفصل بينها فى التحليل إلا لأغراض منهجية**، ويمكن القول بأن قيمة كل نحو منها يتوقف على مقدار مساعدته على فهم الظاهرة اللغوية والكشف عن أسرارها، وهذا هو مسوغ الحديث عن تداخل هذه الأنحاء مع النحو الوظيفى الذى لم يقف عند حدود الجملة، وإنما اتسع وتطور ليشمل النص، كما انفتح على فضاء الخطاب، والتواصل، وأطرافه، وزمانه، ومكانه، ومقاصده بما هو رسالة أو بلاغ، **فالنحو الوظيفى علم من العلوم المتداخلة الاختصاص التى تقوم على التضافر والتفاعل بين أكثر من مجال معرفى**، وقد أسهم ذلك فى منحه مَزِيدًا من الخصوصية التى مَيَّزَتْهُ عن غيره من الأنحاء، وهذه الخصوصية مستمدة من منزعه الشمولى التكاملى فى التحليل الذى أَكْسَبَهُ قدرًا كبيرًا من النضج والاكتمال لسعيه المتواصل إلى تحقيق الكفاية التحليلية والتفسيرية، وقد أتاح ذلك التداخل المعرفى فى النحو الوظيفى الجمع بين التراث النحوى التليد والمنجز النحوى الحديث، وبذلك لم تبدأ الدراسة النحوية من نقطة الصفر المنهجى الذى "يعنى إهدار أربعة عشر قَرْنًا من النتاج اللسانى المتميز الذى هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقه العربية وأسرار تركيبها وذخائر تراثها"[٧٨]، وَيَفْرِضُ هذا التداخل بين تلك الأنحاء البحث عن تواصل بينها من خلال التطبيق المتنوع والمستمر.

الخاتمة ونتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتى:

١- يضم التراث النحوى كَثِيرًا من المبادئ التى جاء بها النحو الوظيفى، وقد كان النحاة يراعون هذه المبادئ فى أثناء تعاملهم مع النصوص، ويصدرون عنها فى ممارستهم التطبيقية تِلْقَائِيًّا دون أن يُصَرِّحُوا بها، ويأتى النص القرآنى فى مقدمة هذه النصوص، وهذا أمر يكشف عن دقة حسهم المرهف، وذوقهم الرفيع، وصفاء طبعهم، ونفاذ بصيرتهم، وسعة خبرتهم بطرائق الخطاب، ووعيهم بأسرار اللغة ومناحى التصرف فى أفانين القول، أما النحو الوظيفى فيتميز باستقلال هذه المباحث، ووضوحها مَنْهَجِيًّا حتى صارت أصولًا نظرية عامة.

٢- يُعَدُّ النحو الوظيفى نَحْوًا تَدَاوُلِيًّا/ تَوَاصُلِيًّا يُوْلِى المخاطب عناية كبيرة؛ لأنه محور الخطاب انطلاقًا من أن الأداء اللغوى ينبثق من الجانب التواصلى، وقد ظهر من خلال التحليل النحوى الوظيفى للعطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم اهتمام بالغ بالمخاطب؛ فهو الطرف الثانى للكلام، ومن صور الاهتمام به مراعاة علمه، ومعرفته بالمحذوف، وعدم الاستخفاف بعقله أو فطنته، وإقحامه فى تحليل الخطاب، ومراعاة ظنه وشكه، وإزالة ما قد يتوهمه، وما قد يخالجه، أو

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

يساوره من شك أو ظن أو عدم يقين، ومراعاة تنبيهه وتذكيره بما يمكن أن يغفل عنه، أو ينساه، ومراعاة الحال التى يكون عليها، ومراعاة المحيط الخارجى، وما فيه من ملابسات ومتغيرات خارجية يُفْتَرَضُ أن يولد فيها التركيب العطفى، ومراعاة ترقبه وتوقعه، ومراعاة معرفته وخبرته بظواهر الطبيعة، ومراعاة إفادته بالرسالة الإبلاغية وتوصيلها إليه، ومراعاة عاداته وأعرافه وواقعه ومجارى أحواله، ومراعاة كيفية وقع المعنى فى نفسه، ومراعاة جهله، وتلبية انتظاره، ومراعاة إفهامه دون لبسٍ أو تشويشٍ، ووصف حالته النفسية، والتوغل فى كشف نواياه وهواجسه وخواطره، وإجمالًا يمكن القول بأن العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم قد جاء مناسبًا لمقتضيات المقام وأحوال المخاطبين، كما جاء متجاوبًا مع أطراف النظم فى البيان القرآنى بما يتناسب مع لطائفه وعجائبه وذخائره وخزائنه ونكاته ودرره وأسراره التى لا تَفْنَى، ولا تَنْتَهِى، ولا تَنْقَضِى.

٣- يُعَدُّ العطف بالواو على المفعول لأجله وسيلة من الوسائل اللغوية للتعبير عن المقاصد التداولية/ الإبلاغية/ التواصلية التى تبرز العلاقة بين المقام والبنية، انطلاقًا من أن كُلَّ تركيب تأتى ألفاظه مرتبة تَبَعًا لوظيفة التواصل؛ وعليه فإن الاقتصار على المفعول لأجله الحقيقى فقط، أو الجمع بين المفعول لأجله الحقيقى والمعطوف أَمْرٌ يتحكم فيه تباين المقامات وتعدد الأغراض التخاطبية.

٤- خَلُصَتِ الدراسة إلى وجود وظائف تداولية/ تواصلية متعددة يؤديها العطف بالواو على المفعول لأجله الحقيقى وفق ما يَقْتَضِيه مَقَامُ الاسْتِعْمَالِ؛ من ثم يمكن القول بأن المعطوف بالواو على المفعول لأجله لا يُعَدُّ مُرَادِفًا تَدَاوُلِيًّا للمفعول لأجله بوصفه؛ أى: المفعول لأجله/ المعطوف عليه مُتَضَمِّنًا للوظيفة التداولية نفسها؛ إذ لا يمكن الإقرار بالترادف التداولى بين العبارات اللغوية المتباينة شَكْلًا.

٥- كشفت الدراسة عن اجتماع أكثر من وظيفة تداولية للعطف بالواو على المفعول لأجله الحقيقى فى بعض السياقات، وهذا يفتح باب القراءة على وجوه متعددة، ويرجع ذلك إلى خصوصية النص القرآنى الذى لا تَنْقَضِى عَجَائِبُهُ.

٦- لا يُعْرَبُ المعطوف على المفعول لأجله مفعولًا لأجله؛ لأن الاشتراك فى معنى العلة اشتراك دلالى لا يُعْطى المعطوف الوظيفة النحوية للمعطوف عليه؛ وعليه فإن بنية العطف بنية خاصة، لها دلالتها التى تجعلها غير مختلطة ولا متداخلة بغيرها؛ مما يحقق لها استقلالية القيام بذاتها، ولولا ذلك لذاب باب العطف فى غيره من الأبواب النحوية.

٧- لا يُعَدُّ العطف على المفعول لأجله من باب تعدد المفعول لأجله كما يرى النحاة القدامى؛ لأن شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف، والأرجح معالجة ما بعد الواو فى باب العطف، ويجدر التنبيه

على أن الدراسة ترفض القول بالإعراب الحكمى؛ إذ يُؤَدِّى إلى تداخل الوظائف النحوية لانعدام الفروق والحدود بينها.

٨- تجعل المخالفة التركيبية بين المتعاطفين التركيب العطفى أكثر قدرة على أداء وظيفته التداولية، فبسببها تتوالد المعانى، وتتكاثر الأغراض، وتتنامى الدلالات، وفى ذلك تأكيد على أن الاهتمام بالمخاطب لا يعنى تجاهل السلوك الإنتاجى للمتكلم، فما يحدثه المتكلم هدفه دفع المخاطب إلى المقصد والمراد.

٩- كُلُّ شكل تركيبى مختلف يوجه المعنى وجهة مختلفة عن التى تكون مع غيره؛ فوراء كُلِّ شكل دلالات تُرَادُ، ومقاصد تُرَاعى؛ وبذلك يُوجِبُ الاختلاف التركيبى اختلافًا دَلَالِيًّا، واختلافًا فى الوظائف التداولية كذلك.

١٠- قد يمتد المعطوف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم؛ مما يؤدى إلى تضخم هذا الموقع، وقد رصدت الدراسة خمس وسائل تركيبية تحقق بها امتداد المعطوف.

١١- للعطف بالواو على المفعول لأجله دور كبير فى إطالة بناء الجملة خاصة إذا تعدد؛ مما يؤدى إلى تناسل الجملة وامتدادها مكونة ما يُعْرَفُ بالجملة النص التى يُعَدُّ العطف مِفْتَاحًا للدخول إلى عالمها، ووسيلة من وسائل تماسكها، من خلال إحدى عشرة وسيلة رصدتها الدراسة.

١٢- العطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم وسيلة تركيبية لإبراز السمات الوجهية المؤشرة لموقف الذات المتكلمة من فحوى الخطاب عن طريق وصف متعلق المعطوف بوحدة معجمية تَتَضَمَّنُ مَدْحًا، أَوْ ذَمًّا، أو عن طريق التصريح بمتعلق أحد المتعاطفين، وحذف متعلق الآخر للدلالة عَلَى وَجْهٍ مَدْحِيٍّ أَوْ قَدَحِيٍّ.

١٣- من أهم المبادئ المتحكمة فى ترتيب مكونات الجملة فى النحو الوظيفى مبدأ الإبراز التداولى، وَيَنُصُّ على أن المكون الحامل لوظيفة تداولية يشغل موقع الصدر، ويتفق هذا المبدأ مع مبدأ التقديم للأهمية فى تراثنا النحوى، وهذه الرؤية المشتركة غير لازمة؛ فقد يكون هناك ما يُعَطِّلُ هذا المبدأ، وقد ظهر من خلال التحليل أن العطف قد يكون الغرض منه التركيز على أحد الطرفين؛ أى: صرف الذهن عن أحدهما، وتوجيهه إلى الثانى، وقد يكون القصد منه إبراز أهمية الطرفين مَعًا، والمتحكم فى ذلك مقتضيات المقال والمقام.

١٤- يلتقى مبدأ الترتيب العاكس، وهو أحد مبادئ ترتيب المكونات فى النحو الوظيفى مع ما عُرِفَ فى تراثنا النحوى بمبدأ سبق الوجود.

١٥- اقتضت زيادة حجم أحد المتعاطفات على المفعول لأجله الحقيقى أن يشغل الموقع المتأخر فى المركب العطفى، وهذه رؤية مشتركة بين النحو العربى، والنحو الوظيفى تقوم على تقديم البسيط

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

على المركب، بعبارة أخرى: تقديم الأقصر وتأخير الأكثر طُولًا، ويُعْرَفُ ذلك فى النحو الوظيفى بمبدأ التعقيد المقولى.

١٦- يترتب على الاحتكام إلى مبدأ التناظر بقيوده عند الدكتور أحمد المتوكل تضييق مساحة العطف، وظهور تناقض وتضارب بين التنظير والتطبيق، فى حين أن القواعد التوجيهية فى النحو العربى أكثر انسجامًا وانضباطًا، ويتجلى ذلك من خلال عدة أمور:

أولها: يَنُصُّ مبدأ التناظر عند الدكتور أحمد المتوكل على عدم جواز العطف بين المترادفين، ويترتب على ذلك تقييد مساحة العطف، وهذا المبدأ يتضارب مع قاعدة توجيهية عند كثير من نحاة العربية، وهى جواز العطف بين المترادفين، وحتى لا يخرج الاستعمال عن المبدأ العام للعطف، وهو التغاير فإن الدراسة اعتمادًا على عدم الإقرار بوقوع الترادف التام ترى أن المعطوف يحمل دلالة مغايرة، وهذا هو مسوغ قبول العطف بين المترادفين؛ فالعربية ترضى بأدنى فرق يحدث اختلافًا وتغايرًا بين المتعاطفين، وبذلك يبقى مبدأ التغاير قائمًا حتى بين الألفاظ المترادفة، تفنيدًا لفكرة تشابه المترادفات وتطابقها كليًّا فى كل الملامح الدلالية، وعليه فلا يُمْكِنُ إعطاء مبدأ التناظر صفة الكلية المطلقة المفروضة على الاستعمال اللغوى.

وثانيها: يَقْتَضِى مبدأ التناظر عند الدكتور أحمد المتوكل وقوع العطف بَيْنَ مَقُولَتَيْنِ مُتَّفِقَتَيْنِ تَرْكِيبِيًّا، ولا ينسجم هذا الافتراض مع الواقع اللغوى؛ إذ ورد فى الاستعمال عَطْفُ حَدٍّ اسْمِيٍّ على حَدٍّ فَعَلَيٍّ فى الظاهر، وقد حاول النحاة العرب إيجاد ما يبرر هذا الخروج فى الظاهر، فقالوا بالعطف على الموضع، كما قالوا بالعطف على اللفظ، وهما وسيلتان للتقريب بين المتعاطفين تقضيان على الفارق البنيوى القائم بينهما؛ من ثم كان الاتفاق المقولى بين المتعاطفين مُتَحَقِّقًا فى مجال آخر غير البنية الظاهرة.

وثالثها: من قيود مبدأ التناظر فى المنظور المتوكلى انتماء المتعاطفين إلى حقل دلالى واحد، وقد ورد ما ظاهره وجود خرق فى هذا القيد عند وقوع العطف بين متضادين، وَنَظَرِيًّا يُعَدُّ العطف فى هذه الحالة ممتنعًا، مع أن الاستعمال قد ورد بذلك؛ وَيَسْتَدْعِى ذلك المراجعة وإعادة النظر والتدقيق فى قيود مبدأ التناظر التى تَتَّسِمُ بعدم الاطراد.

١٧- ظهر من خلال التحليل أن المفعول لأجله فى النحو الوظيفى قد يَنْتَقِلُ من وضع لاحق، إلى وضع موضوع، وهذا يلتقى مع ما عُرِفَ فى تراثنا من تفريق بين الفضلة التى يجوز حذفها والاستغناء عنها، والفضلة العمدة التى لا يستغنى الكلام عنها.

١٨- المفعول لأجله من الوظائف النحوية التى تُشْغَلُ بالمفرد أو بالجملة، ويؤدى شغل هذه الوظيفة بالمفرد إلى تكوين الجملة المركبة التى تتكون من الجملة الأم/ الأصلية التى تحتوى على

مفعول لأجله، والجملة المعاقبة للمفرد فى أداء وظيفة المفعول لأجله، وقد ربطت بينهما علاقة التعليل، وقد تستطيل الجملة المعاقبة للمفرد؛ مما يؤدى إلى تشابك البناء وتعقده.

١٩- مَيَّزَتِ الدراسة بين نوعين من العلل؛ إحداهما: علة أصلية مقصودة، والأخرى: علة عارضة تابعة، ومعيار التفريق بينهما اقتران العلة الأصلية باللام الموضوعة أصلًا لإفادة التعليل، وتجرد العلة التابعة منها.

٢٠- مَيَّزَتِ الدراسة بين نوعين من المعطوف؛ أحدهما: المعطوف أحادى العلاقة، وهو المعطوف الذى يرتبط بما قبله، والآخر: المعطوف ثنائى العلاقة، وهو المعطوف الذى يرتبط بما قبله، وبما بعده.

٢١- كان للحمل على المحل، والحمل على الموضع حضور بارز فى التحليل النحوى للتركيب العطفى، فهما من الوسائل التقويمية التى لجأ إليهما النحاة جبرًا لِأَيِّ صدع ظاهر فى التراكيب التى لم ينسجم ظاهرها مع مبدأ التجانس الصياغى.

٢٢- تدعو الدراسة إلى زيادة الاهتمام بالمقام فى التحليل النحوى؛ لأن الاكتفاء بتحليل التراكيب فى حدود مكوناتها اللغوية دون ربطها بملابسات المقام التخاطبى يؤدى إلى عدم توازن فى الدراسة اللسانية؛ فمنطق اللغة يقتضى التكامل بين التركيب والدلالة والتداول.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

الهوامش

(١) ثمة دراسات تناولت العطف بالبحث والدراسة دون أن تتطرق للعطف بالواو على المفعول لأجله فى القرآن الكريم من منظور النحو الوظيفى، ومنها:

* د/ عفت الشرقاوى: **بلاغة العطف فى القرآن الكريم (دراسة أسلوبية)**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م، وقد تناولت هذه الدراسة العطف على أساس منهج مقترح، هو تراسل ماهيات المعانى بين المتعاطفات عنايةً ببلاغة النسق بعد أن طال الوقوف عند بلاغة التراكيب.

* د/ عيسى شحاته عيسى: **دلالات الواو فى النص القرآنى**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م، وهى دراسة وصفية تحليلية لدلالات الواو فى شواهد من النص القرآنى، وقد تحدثت فى الفصل الأول عن واو العطف.

* د/ محمد الأمين الخضرى: **الواو ومواقعها فى النظم القرآنى**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م، وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع وجوه بلاغة النظم القرآنى من خلال دراسة الواو.

* د/ مصطفى حميدة: **أساليب العطف فى القرآن الكريم**، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان – الجيزة، ط١، ١٩٩٩م، وقد اهتمت هذه الدراسة ببيان الخصائص الأسلوبية للعطف بنوعيه؛ عطف النسق، وعطف البيان فى القرآن الكريم مستندة إلى المنهج الأسلوبى، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائى، والاتجاه الوظيفى، ونظرية النحو التحويلى، وعلم الدلالة المقارن.

(٢) انظر فى مخطط دراسة الرموز اللغوية عند موريس: د/ محمود نحلة: **آفاق جديدة فى البحث اللغوى المعاصر**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١م، ص٩، جيوفرى ليتش: **مبادئ التداولية**، ترجمة: عبد القادر قنينى، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٣م، ص١٥.

(٣) لمزيد من التفصيل حول الفرق بين الدلالة والتداولية، انظر: د/ شاهر الحسن: **علم الدلالة (السمانتيكية والبراجماتية فى اللغة العربية)**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص١٥٨، د/ محمد محمد يونس على: **مقدمة فى علمى الدلالة والتخاطب**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٤، د/ حنان إسماعيل عمايرة: **التراكيب الإعلامية فى اللغة العربية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص٥٧.

(٤) حول جهود الدكتور أحمد المتوكل فى النحو الوظيفى، انظر: د/ محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفى (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، منشورات ضفاف، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م، ص١٥.

(٥) حول الفرق بين النحو الوظيفى والنحو غير الوظيفى، انظر:

– د/ أحمد المتوكل: **دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص٩.

– ــــــــــــ: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظرى)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م، ص ص ١٧، ١٨.

- Zhiwen Feng : **functional Grammar and Its Implications for English teaching and learning** . Canadian center of science and education, Vol. 6, No. 10 , 2013, p.92.

- Oleh : Christina I.T. Panggabean : **Functional Grammar (An introduction to meta functional components of language)**, Okara, vol.1, Tahun 6, Mei 2011, p.47 .

(٦) حول العلاقة بين النحو والمعنى، انظر: د/ فاضل صالح السامرائى: **معانى النحو**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، درب الأتراك، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، جـ١/ ص٩، محمد خالد الزَّمَاوى: **نظرية الجمال فى النحو العربى (مفهوم ومعايير)**، مجلة التراث العربى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، عدد (١١٧ ــ ١١٨)، ٢٠١٩م، ص٢٩٧.

(٧) انظر فى الفرق بين معالجة المعنى والجوانب التداولية عند النحاة العرب، والوظيفيين المحدثين: د/ أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظرى)**، ص٤٠، د/ ظافر كاظم: **الجملة العربية فى ضوء الدراسات اللسانية**، دار العين للنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م، ص٣١٦، ص٣١٧، ص٣٢٢.

(٨) انظر فى المقصود بالمعنى النحوى الدلالى: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى)**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م، ص١٦، ص٢٢، ص١٧٥.

(٩) للوقوف على منطلقات عبد القاهر الجرجانى فى نظرية النظم والتعليق يمكن الرجوع إلى ما يأتى: د/ مصطفى حميدة: **نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٧م، ص١٩، د/ توفيق قريرة: **دراسة تحليلية لكتاب من الكلمة إلى الجملة (بحث فى منهج النحاة)**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع٤٨، ٢٠٠٤م، ص١٠٢، د/

الطيب دبه: **فى المسار التطورى للنحو العربى (قراءة فى تحول المنهج من المبنى إلى المعنى)**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج٨، ع٢، ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ/ مايو- يوليو ٢٠٠٦م، صـ٧٢.

(١٠) انظر فى مكونات المعنى النحوى الدلالى: د/ حلمى خليل: **الكلمة (دراسة لغوية معجمية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طـ٢، ١٩٩٨م، صـ١٠٤.

(١١) انظر فى الفرق بين النحو المعيارى، والنحو الدلالى: محمد عمر الصمارى: **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجانى**، ضمن: (عبد القاهر الجرجانى أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، الجمهورية التونسية، ١٩٩٨م، صـ٢٠.

(١٢) حول الوظيفة التداولية للمفعول لأجله فى النحو الوظيفى، انظر: د/ أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية فى اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، طـ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، صـ٣٠، صـ٤٠، صـ٤٢.

(١٣) أبو حيان (محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الأندلسى ٧٤٥هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، جـ٣/ صـ٢٧٥، وانظر: الجَمل (سليمان بن عمر العجيلى الشافعى ١٢٠٤هـ): **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٩٩٦م، جـ٢/ صـ١٦٢.

(١٤) محيى الدين الدرويش: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، طـ٧، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، جـ٩/ صـ٩٧.

(١٥) المنتَخَب الهَمَذانى (حسين بن أبى العِّز ٦٤٣هـ): **الكتاب الفريد فى إعراب القرآن المجيد (إعراب، معانٍ، قراءات)**، حقق نصوصه، وخرجه، وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، جـ٣/ صـ٦٤٣.

(١٦) السمين الحلبى (أحمد بن يوسف ٧٥٦هـ): **الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، طـ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، جـ٧/ صـ٢٤٩.

(١٧) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٧/ صـ٣٨٦.

(١٨) الزَّجَّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِى ٣١١هـ): **معانى القرآن وإعرابه**، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب، القاهرة، طـ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، جـ٥/ صـ١٥٦.

(١٩) انظر رصدًا دقيقًا للعلاقة بين العبارة النحوية، والمجاز فى: د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث فى مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، طـ١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ١٩٢.

(٢٠) لمزيد من التفصيل حول زهد النحاة المحدثين فى باب العطف، انظر: إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ط)، ٢٠١٣م، صـ١١٦، د/ مهدى المخزومى: **فى النحو العربى (قواعد وتطبيق على المنهج العلمى الحديث)**، مطبعة البابى الحلبى وأولاده بمصر، طـ١، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، صـ٩٨، صـ١٩١، د/ سناء حميد البياتى: **قواعد النحو العربى فى ضوء نظرية النظم**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طـ١، ١٩٨٢م، صـ١٥٧.

(٢١) انظر فى الفرق بين الإعراب الحقيقى، والإعراب الحكمى: د/ فخر الدين قَبَاوة: **منهجيَّة التحليل النحوى للنصوص الأدبية (منهج ونماذج)**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠١٢م، صـ١٠٧.

(٢٢) حول مفهوم النحو التواصلى، وتحديد نقطة البدء فى التحليل النحوى الوظيفى، انظر: جيوفرى ليتش: **مبادئ التداولية**، صـ٢٠٢.

(٢٣) لمزيد من التفصيل حول اهتمام أئمة النظرية اللغوية العربية بالبعد المقامى/ الوظيفى يمكن الرجوع إلى ما يأتى: د/ سعد مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، الكتاب التذكارى (الأستاذ عبد السلام هارون معلمًا ومؤلفًا)، إعداد: أ.د/ وديعة طه النجم، أ.د/ عبده بدوى، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، صـ٤٢٧، د/ مسعود صحراوى: **المنحى الوظيفى فى التراث اللغوى العربى**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج٥، ع١، المحرم – ربيع الأول ١٤٢٤هـ/ أبريل، يونيه ٢٠٠٣م، صـ٢١، د/ نادية رمضان النجار: **الاتجاه التداولى والوظيفى فى الدرس اللغوى**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، طـ١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، صـ٢١٤.

(٢٤) انظر فى الفرق بين العدوان والظلم: البقاعى (برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ٨٨٥هـ): **نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، (د. ط)، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، جـ٥/ صـ٤٧٢، محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، (د. ط)، ١٩٨٤م، جـ٥/ صـ٢٥.

وحول جواز عطف الخاص على العام، انظر: محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب فى النّظريَّة النّحويَّة العربيَّة (تأسيس نحو النَّص)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، طـ١، ٢٠٠١م، جـ١/ صـ٤٤٧.

ولمزيد من التفصيل حول ترتيب المكونات وفقًا لعملية الحصر التدريجية، انظر: د/ أحمد المتوكل: **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م ص ص٨٤، ٨٩،

(٢٥) أورد المعربون عدة أوجه إعرابية لكلمة ﴿ذِكْرَى﴾ الواردة فى قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأعراف: الآية ٢}، وموضع النظر هنا أنهم قالوا بجواز عطفها على الموضع، وجواز عطفها على اللفظ، ولتفصيل القول فى ذلك يمكن الرجوع إلى ما يأتى: أبو البركات بن الأنبارى (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ٥٧٧هـ): **البيان فى غريب إعراب القرآن**، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م، جـ١/ صـ٣٥٣، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٤/ صـ٢٦٨، الجَمَل: **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، جـ٣/ صـ٤.

ومما يجدر ذكره أن الحمل على المعنى يكون فى تابع ما له محل من الإعراب؛ كالمبنيات، والجمل، أما الحمل على الموضع فيكون فى تابع ما له لفظ وموضع، وهناك من مَيَّزَ بينهما، وهناك من خلط بينهما، وهناك من استخدمهما مترادفين، ومسوغ الخلط بينهما هو التوسع فى مصطلح الحمل على المعنى؛ إذ فُهِمَ على أَنَّهُ ما سوى الحمل على اللفظ، فيشمل المصطلح كلا الحملين. ولتفصيل القول فى ذلك، انظر: د/ على عبد الله حسين العنبكى: **الحمل على المعنى فى العربية**، ديوان الوقف السنى، بغداد، العراق، ط١، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، صـ٦٠.

وحول دور الحمل فى إحداث التناسب اللفظى بين المتعاطفين، انظر: محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب فى النّظريَّة النّحَويَّة العربيَّة (تأسيس نحو النَّص)**، جـ١/ صـ٤٥٨.

(٢٦) انظر فى دلالة تقديم الإنذار فى قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأعراف: الآية ٢}: محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، جـ٨/ صـ١٤.

(٢٧) انظر فى العلاقة بين الحذف وعلم المخاطب: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازى (التحليل النصى للشعر)**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، صـ٥٨، د/ عبد السلام المسدى: **التفكير اللسانى فى الحضارة العربية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م، صـ٣٩١.

(٢٨) انظر فى الفرق بين التضرع والخفية: ابن عطية الأندلسى (أبو محمد عبد الحق بن غالب ٥٤٦هـ): **المُحرَّر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، جـ٢/ صـ٤١٠، وحول جواز عطف الشىء على نقيضه، انظر: محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب فى النّظريَّة النّحَويَّة العربيَّة (تأسيس نحو النَّص)**، جـ١/ صـ٤٤٩.

(٢٩) حول المقصود بمصطلح التقوية فى النحو الوظيفى، انظر: د/ أحمد المتوكل: **الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة فى الوظيفة والبنية والنمط)**، منشورات الاختلاف الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت لبنان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ١٣٧.

(٣٠) انظر فى المواضع التى يستحسن فيها دعاء الجهر أو الخفية: محمد رشيد رضا: **تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار**، مطبعة المنار، القاهرة، ط٢، ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م، جـ٨/ صـ٤٥٧، محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، جـ٨/ صـ١٧٢.

وحول انسحاب الأهمية على الطرفين المتعاطفين معًا بالقدر نفسه، وعدم وجود ما هو أولى بالتقدم إلا بمقتضى مقصد وغاية، انظر:

- د/ شكرى الطوانسى: **البلاغة العربية (مقاربة نسقية بنيوية)**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١م، صـ٩٩.

- ــــــــــــ: **مستويات البناء الشعرى عند محمد إبراهيم أبى سنة (دراسة فى بلاغة النص)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ٣٠٢.

(٣١) حول منع العطف بين الحدود المتماثلة/ المترادفة، انظر: د/ أحمد المتوكل: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب فى اللغة العربية)**، منشورات عكاظ، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٩٣م، صـ٦.

(٣٢) انظر فى المقصود بالعطف الترادفى: الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ٧٩٤هـ): **البرهان فى علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، جـ٢/ صـ ٤٧٦، السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ٩١١هـ): **الإتقان فى علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ، جـ٥/ صـ١٦٦٨، د/ مصطفى حميدة: **أساليب العطف فى القرآن الكريم**، صـ١١٧، محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب فى النّظريَّة النّحَويَّة العربيَّة (تأسيس نحو النَّص)**، جـ١/ صـ٤٤٥.

(٣٣) انظر رأى الزركشى فى عطف المترادفين الذى يدفع فيه كون أحدهما مُطَابِقًا للآخر من خلال التركيب فى كتابه: **البرهان فى علوم القرآن**، جـ٢/ صـ ٤٧٦، ويُلاحظُ مدى تقارب هذا الرأى مع مبدأ الانعكاس فى النحو الوظيفى، انظر فى ذلك: د/ أحمد المتوكل: **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، صـ صـ١٨٢، ١٨٣.

(٣٤) انظر فى الفرق بين البغى، والعدو: القُرطُبِيُّ (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر ت ٦٧١هـ): **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان**، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى، شارك فى التحقيق: محمد رضوان عرقسوسى، وغيات الحاج أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، جـ١١/ صـ٤٥.

(٣٥) انظر فى المقصود بمبدأ الاستقرار الوظيفى وتحكمه فى ترتيب مكونات الجملة فى النحو الوظيفى:

- د/ أحمد المتوكل: **من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول فى اللغة العربية)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ١٩٨٧م، صـ٤٤.

- ــــــــــــ: **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، صـ٨٨.

(٣٦) حول الزائد وقيمته فى زيادة درجة الإخبار والفائدة، انظر: عبد القاهر الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ٤٧١هـ، أو ٤٧٤هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٩م، صـ٥٣٤.

(٣٧) انظر فى أهمية العطف دَلَالِيًّا وَتَدَاوُلِيًّا على الرغم من هامشيته تَرْكِيبِيًّا: د/ خالد السويح: **أسس الإخبار فى الكلام (بحث فى روافد إنتاج الفائدة)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، جـ٢/ صـ٦٥٨.

(٣٨) للوقوف على الفرق بين معالجة الجملة عند البنيويين، والوظيفيين، يمكن الرجوع إلى ما يأتى:

- د/ محمد محمد يونس: **أصول واتجاهات المدارس اللسانية الحديثة**، مجلة عالم الفكر، الكويت، م٣٢، ع١، ٢٠٠٣م، صـ١٤٧.

- Zhiwen Feng : **functional Grammar and Its Implications for English teaching and learning** , p.92.

(٣٩) حول دلالة المفعول لأجله الوارد فى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ {الرعد: من الآية ١٢} يمكن الرجوع إلى ما يأتى: النسفى (عبد الله بن أحمد بن محمود ٧١٠هـ): **تفسير النسفى المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، راجعه وضبطه وأشرف عليه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٩م، المجلد الأول، صـ٨٠١، الآلوسى (شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله ١٢٧٠هـ): **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، تحقيق: عمار بكور وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، المجلد الثالث عشر، صـ٧٦، محمد متولى الشعراوى: **تفسير الشعراوى**، راجع أصله وخرج أحاديثه: د/ أحمد عمر هاشم، أخبار اليوم، القاهرة، (د.ط)، ١٩٩١م، المجلد ١٢/ صـ٧٢٤٦.

(٤٠) حول ارتباط النسق اللغوى بنسق الاستعمال، انظر: د/ أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى (الأصول والامتداد)**، دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، صـ٢١.

(٤١) حول دلالة تقديم الخوف على الطمع فى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ {الرعد: من الآية ١٢}، انظر: الزركشى: **البرهان فى علوم القرآن**، جـ٢/ صـ١٨٧.

(٤٢) انظر فى دلالة التصريح باللام مع الركوب فى قوله تعالى: ﴿والْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ {النحل: الآية ٨}: القاسمى (محمد جمال الدين ١٣٣٢هـ): **تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل**، ضبطه وصححه وخرج آياته وأحاديثه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٢م، جـ٦/ صـ٣٥٢.

ومما يجدر ذكره أَنَّ كلمة ﴿زِينَةً﴾ تحتمل بالإضافة إلى المفعول لأجله عدة أوجه أخرى؛ منها المفعولية المطلقة لفعل محذوف؛ أى: (لتتزيَّنُوا بها زينة)، والحالية، والمفعولية لفعل محذوف، تقديره: (خلقها زينة)، أو (جعلها زينة). انظر فى ذلك: ابن عادل الدِّمشقى (أبو حفص عمر بن على المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ): **اللباب فى علوم الكتاب**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، جـ١٢/ صـ١٧.

(٤٣) للاستزادة حول أنواع المعلومات التداولية، انظر: د/ حافظ إسماعيل علوى: **اللسانيات فى الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية فى قضايا التلقى وإشكالاته)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩م، صـ٣٩٥.

(٤٤) انظر فى دلالة تقديم الركوب على الزينة فى قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ {النحل: الآية ٨}: النسفى: **تفسير النسفى المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، صـ٨٥٧، البيضاوى (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد ٦٩١هـ): **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوى**، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلى، دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، جـ٣/ صـ٢٢٠، محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، جـ١٤/ صـ١٠٩.

(٤٥) للوقوف على إعراب كلمتى ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾، ودلالة تقديم علة التبيين فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ {النحل: الآية ٦٤}، انظر: الزمخشرى (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ٥٣٨هـ): **الكشاف عن**

حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ٣/ صـ٤٤٦، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٥/ صـ٤٩١، السمين الحلبي: **الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون**، جـ٧/ صـ٢٥٠، الشِّهاب (أحمد بن محمد بن عمر ١٠٦٩هـ): **حاشية الشِّهاب المسماة عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى**، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، جـ٥/ صـ٣٤٤، الآلوسى: **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، المجلد الرابع عشر، صـ١٧٩.

ولمزيد من التفصيل حول المقصود بمبدأ الترتيب العاكس فى النحو الوظيفى، انظر: د/ أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفى التركيبى)**، دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٩٦م، صـ٢٤٥.

وللإحاطة بمدى اهتمام النحاة العرب بتحديد المواضع التى تبرز العلاقة بين النظام اللسانى ونظام الوجود الخارجى، انظر: د/ نهاد الموسى: **الصورة والصيرورة (بصائر فى أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربى)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م، صـ١٣٧.

(٤٦) البقاعى: **نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور**، جـ١١/ صـ٢٣٥، ومما يجدر ذكره أن ﴿تِبْيَانًا﴾ فى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: من الآية ٨٩}، يصح أن تكون حَالًا مؤولة بالمشتق، والتقدير: (مُبَيِّنًا لكل شيء)، بالإضافة إلى جواز كونها مفعولًا لأجله، وإن كانت علاقة السببية والتعليل مناسبة للسياق، وللاستزادة حول ذلك، انظر: ابن عادل: **اللباب فى علوم الكتاب**، جـ١٢/ صـ١٤٠، الجَمَل: **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، جـ٤/ صـ٢٦١.

(٤٧) انظر فى الفرق بين السياق الكاشف، والسياق الكاتم: د/ أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالى التداولى)**، دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٩٥م، صـ١٤٩.

(٤٨) هناك اختلاف بين الزمخشرى وأبى حيان فى محل المجرور بلام التعليل؛ فالزمخشرى يرى أن محله النصب على أنه مفعول لأجله، وأبو حيان يرفض ذلك، ويرى أن محله الجر، وقد تعقب كثيرٌ من العلماء أبا حيان، ولتفصيل القول فى ذلك انظر: الزمخشرى: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جـ٣/ صـ٤٧٤، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٥/ صـ٥١٨، السمين الحلبي: **الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون**، جـ٧/ صـ٢٨٦، الشِّهاب: **حاشية الشِّهاب المسماة عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى**، جـ٥/ صـ٣٦٩، الآلوسى: **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، المجلد الرابع عشر، صـ٢٩٩.

ومما يجدر ذكره أن هناك أوجه إعرابية أخرى فى إعراب كلمة ﴿هُدًى﴾ الواردة فى قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ١٠٢} فإضافة إلى جواز نصبها بالعطف مفعولًا لأجله على محل ﴿لِيُثَبِّتَ﴾، يجوز أن تكون فى محل جر بالعطف على المصدر المؤول المسبوك من (أن) المضمرة بعد لام التعليل والفعل المضارع بعدها فى قوله تعالى: ﴿لِيُثَبِّتَ﴾، ويجوز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (وهو هدى وبشرى)، ويجوز أَنْ تنصب بالعطف على محل شبه الجملة ﴿بِالْحَقِّ﴾، فتكون مَصْدَرًا وَاقِعًا موقع الحال، ويكون التقدير: (مُتَلَبِّسًا بِالْحَقِّ، وَهَادِيًا، وَمُبَشِّرًا)، ولتفصيل القول فى ذلك، انظر: ابن عادل: **اللباب فى علوم الكتاب**، جـ١٢/ صـ١٥٧، الجَمَل: **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، جـ٤/ صـ٢٦٩، د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **التأويل صوره وقرائنه دراسة لغوية من خلال سورة النحل**، ضمن كتابه: أبحاث فى الأصوات والصرف والنحو واللغة، مكتبة شجر الدر، المنصورة، ط١، ٢٠١٢م، جـ٢/ صـ٣٠١.

(٤٩) انظر فى الفرق بين دلالة الاسم والفعل: الآلوسى: **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، المجلد الرابع عشر، صـ٣٠٠.

(٥٠) حول دلالة وصف الرحمة بأنها من عند الله تعالى فى قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾ {الأنبياء: الآية ٨٤}، انظر: محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، جـ١٧/ صـ١٢٨.

(٥١) انظر فى العلاقة بين موضوع الخطاب وبنيته وأسلوبه: د/ أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى (الأصول والامتداد)**، صـ٣٢.

(٥٢) انظر فى المقصود بالعلاقات الأفقية: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازى (التحليل النصى للشعر)**، صـ٥٥، د/ محمد حسن عبد العزيز: **الربط بين الجمل فى اللغة العربية المعاصرة**، دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، صـ١٠٢.

(٥٣) حول دور مبدأ التعقيد فى ترتيب مكونات الجملة، انظر:

* د/ أحمد المتوكل: **الجملة المركبة فى اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٨٨م، صـ٦٣.

* ـــــــــ: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات، أو التمثيل الصرفى التركيبى)**، صـ٢٥٠.

* د/ طه محمد عوض الله الجندى: **امتداد المكون النحوى وتأثيره فى تحديد الموقع**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع٤١، ٢٠٠٧م، صـ٩١.

(٥٤) للاطلاع على دلالة تقييد المعطوف على المفعول لأجله بالجار والمجرور فى قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ {النحل: الآية ١٠٢}، انظر: الآلوسى: **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، المجلد الرابع عشر، صـ٢٩٩.

(٥٥) لمزيد من التفصيل حول الدور الدلالى للصفة فى النحو الوظيفى، انظر: د/ الزايدى بودرامة: **الوظائف الدلالية فى النحو الوظيفى ومقابلاتها فى النحو العربى**، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمرى، تيزى وزو، الجزائر، مج١١، ع١، مارس، ٢٠٢٠م، صـ١٥٧.

وانظر فى دلالة تقييد الوصف بالجار والمجرور فى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ {ق: الآيتان ٧، ٨}: ابن عطية الأندلسى: **المحرَّرُ الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز**، جـ٥/ صـ١٥٧.

(٥٦) حول دلالة اقتران الركوب باللام فى قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ {النحل: الآية ٨} انظر: الآلوسى: **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، المجلد ١٤، صـ٣١، الشِّهاب: **حاشية الشِّهاب المسماة عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى**، جـ٥/ صـ٧٩.

(٥٧) من مبادئ النحو الوظيفى أداتية اللغة، أو البعد التواصلى للغة، وهذا المبدأ يجعل النحو الوظيفى أقرب كثيرًا إلى الواقع اللغوى عن طريق الربط بين الخيارات التعبيرية والوظائف، وهى الأغراض التى يسعى المتكلم إلى تحقيقها عبر اللغة، ولتفصيل القول فى ذلك يمكن الرجوع إلى ما يأتى:

- د/ أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى (الأصول والامتداد)**، صـ١٩.

- Zhiwen Feng : **functional Grammar and Its Implications for English teaching and learning** , p.92.

(٥٨) للاستزادة حول الفرق بين المفاهيم الأولية، والمفاهيم الثانية، يمكن الرجوع إلى: د/ أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية فى اللغة العربية**، صـ١١، د/ عبد الحميد السيد: **دراسات فى اللسانيات العربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، صـ صـ١٣٩، ١٤٠، د/ يحيى أحمد: **الاتجاه الوظيفى ودوره فى تحليل اللغة**، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، ١٩٨٩م، صـ٧١.

(٥٩) انظر فى المقصود بنحو المتلقى، أو نحو التفكيك: د/ مصطفى حميدة: **نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية**، صـ٢٠، د/ الطيب دبه: **فى المسار التطورى للنحو العربى (قراءة فى تحول المنهج من المبنى إلى المعنى)**، صـ٧٠، د/ توفيق قريرة: **دراسة تحليلية لكتاب من الكلمة إلى الجملة (بحث فى منهج النحاة)**، صـ١٠٣.

ومن الملاحظ أن سبب العناية بالمخاطب أكثر من المتكلم إنما هو تعذر الحديث عن مقتضى حال الذات الإلهية المنشئة للنص القرآنى دِينِيًّا، وهناك من وسم الثقافة العربية قبل الإسلام بأنها تنحو ناحية المخاطب فى نصوصها أكثر مما تنحو ناحية المتكلم، وللوقوف على أسباب العناية بالمخاطب، انظر: د/ محمد عبدو فلفل: **فى التشكيل اللغوى للشعر (مقاربات فى النظرية والتطبيق)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٣م، صـ١٤٤، د/ نصر حامد أبو زيد: **مفهوم النص (دراسة فى علوم القرآن)**، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م، صـ٥٧.

(٦٠) انظر فى المقصود بالعلاقات الرأسية: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **اللغة وبناء الشعر**، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، صـ صـ٤٤، ٤٥.

(٦١) حول تعريف نحو الخطاب الوظيفى، وأسباب ظهوره يمكن الرجوع إلى ما يأتى:

- د/ أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، مكتبة دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، صـ٢٦، صـ٥٨.

- ـــــــــــ: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠٠١م، صـ٢٦، صـ٨٢، صـ٢٢٦.

(٦٢) حول تعدد الأنحاء، والفرق بينها انظر: د/ عمر أبو خرمة: **نحو النص (نقد النظرية وبناء أخرى)**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، صـ صـ٤٦، ٤٧.

(٦٣) انظر فى المقصود بالجملة النصية: الأزهر الزناد: **نسيج النص (بحثٌ فى ما يكون به الملفوظ نَصًّا)**، المركز الثقافى العربى، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، صـ١٤، د/ يوسف نور عوض: **نظرية النقد الأدبى الحديث**، دار الأمين، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، صـ٩٠، د/ سعيد حسن بحيرى: **علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، صـ٢١٧، د/ عبد الملك مرتاض: **نظرية النص الأدبى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط٢، ٢٠١٠م، صـ٥٦، د/ عثمان أبو زنيد: **نحو النص (إطار نظرى ودراسات تطبيقية)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ٢٢، د/ عبد الرحمن إكيدر: **التعليق عند عبد القاهر الجرجانى (دراسة فى التماسك النصى)**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، صـ١٤٦.

(٦٤) انظر فى تحديد مكونات الجملة عند أصحاب نظرية التبعية:

- د/ سعيد حسن بحيرى: **عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل فى ضوء الاتجاه المعجمى الوظيفى)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م، صـ٧.

- ـــــــــــــ: **نظرية التبعية فى التحليل النحوى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، صـ١٢، صـ١٨.

- د/ مفرح سعفان: **نظرية العامل وآثارها فى النحو العربى**، (د. ن)، (د. م)، ط٢، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ صـ٦٦، ٦٧.

(٦٥) حول الفرضية القائلة بقيام الفضلات بحلقة الوصل بين نحو الجملة ونحو النص، انظر: الأزهر الزناد: **نسيج النص (بحثٌ فى ما يكون به الملفوظ نَصًّا)**، صـ١٦، محمود سليمان حسين الهواوشة: **الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٣م، صـ١٤، صـ١٠٠، صـ٢٣٦، صـ٢٤٦.

(٦٦) حول جمع العطف بين الربط والارتباط، انظر: د/ مصطفى حميدة: **نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية**، صـ صـ٢٠٠، ٢٠١.

(٦٧) انظر فى المقصود بالجملة البسيطة: د/ أحمد المتوكل: **الجملة المركبة فى اللغة العربية**، صـ٩، صـ١٠، صـ٢٧.

(٦٨) انظر فى تنازع عدة أفعال فى المفعول لأجله: فخر الدين الرازى (أبو عبد الله محمد بن عمر ٦٠٤هـ): **تفسير الفخر الرازى المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ،١٩٨١م، جـ٢٨/ صـ١٥٦، القوجوى الحَنَفى (محمد بن مصلح الدين مصطفى ٩٥١هـ): **حاشية محيى الدين شيخ زاده على تفسير القاضى البيضاوى**، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، جـ٧/ صـ٦٦٧، محمود سليمان حسين الهواوشة: **الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة**، صـ٢٤٩.

(٦٩) حول تنازع المعطوفات على المفعول لأجله فى الجار والمجرور انظر: السمين الحلبى: **الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون**، جـ٧/ صـ٢٧٩، الآلوسى: **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، المجلد الرابع عشر، صـ٢٦٧.

(٧٠) انظر فى المقصود بالعطف الدائرى: د/ عيسى بن السيد جواد الوداعى: **التماسك النصى فى نهج البلاغة**، المركز العلمى للرسائل والأطاريح، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، صـ١٢٨.

(٧١) انظر فى العلاقة بين حاجة المخاطب إلى الفائدة وامتداد المكون النحوى: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٩٨م، جـ١/ صـ٤٣١، د/ محمود عبد السلام شرف الدين: **التركيب (مدى عناية اللغويين العرب بدراسته)**، مجلة اللسان العربى، الرباط، المملكة المغربية، المجلد ١٣، سنة ١٩٧٦م، صـ١١٥.

(٧٢) لمزيد من التفصيل حول سلمية تحديد المواقع فى النحو الوظيفى، انظر: د/ أحمد المتوكل: **من البنية الحملية إلى البنية المكونية**، صـ٤٩.

(٧٣) انظر فى تحول اللاحق إلى محمول فى النحو الوظيفى:

- د/ أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالى التداولى)**، صـ٧٢.

- ـــــــــــــ: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، صـ٩٨.

(٧٤) للوقوف على العوامل المؤثرة على زيادة الوظيفة الإخبارية لعنصر ما، انظر: د/ خالد السويح: **أسس الإخبار فى الكلام (بحث فى روافد إنتاج الفائدة)**، جـ٢/ صـ٤٩٠.

(٧٥) انظر فى مدى صحة إطلاق مصطلح نحو الجملة على النحو العربى: د/ سعد مصلوح: **فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات)**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، صـ٢٢٥.

(٧٦) أجاز بعض المحدثين إعراب الجملة مفعولًا لأجله، وممن ذهب إلى ذلك: د/ عبد القادر المهيرى: **الجملة فى نظر النحاة العرب**، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع٣، ١٩٦٦م، صـ صـ٤٤، ٤٥، د/ حسنى عبد الجليل: **إعراب النص (فى إعراب الجمل التى لا محل لها من الإعراب)**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، صـ٩٣: صـ٩٦، د/ زينب الشافعى عبد الحميد: **الفصل والوصل وعلاقتهما بالروابط بين الجمل**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع٥٤، ٢٠١٠م، صـ٦٠١، د/ جمعان عبد الكريم: **نحو النص فى النظرية النحوية العربية (إعراب الجمل نموذجًا)**، دراسات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المملكة المغربية، ع١٥، ٢٠١٢م، صـ١٠٦.

(٧٧) انظر فى المقصود بالجملة المركبة: د/ أحمد المتوكل: **الجملة المركبة فى اللغة العربية**، صـ٣٤، د/ محمد إبراهيم عبادة: **الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها)**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧م، صـ١٣٧.

(٧٨) د/ سعد مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، صـ٤٢٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولًا: الكتب العربية

- الآلوسى (شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله ١٢٧٠هـ)**: روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، تحقيق: عمار بكور وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

- د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **التأويل صوره وقرائنه (دراسة لغوية من خلال سورة النحل)**، ضمن كتابه: أبحاث فى الأصوات والصرف والنحو واللغة، مكتبة شجر الدر، المنصورة، ط١، ٢٠١٢م.

- إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ط)، ٢٠١٣م.

- د/ أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، مكتبة دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

- ـــــــــــ: **الجملة المركبة فى اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٨٨م.

- ـــــــــــ: **الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة فى الوظيفة والبنية والنمط)**، منشورات الاختلاف الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

- ـــــــــــ: **دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- ـــــــــــ: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالى التداولى)**، دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٩٥م.

- ـــــــــــ: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠٠١م.

- ـــــــــــ: **قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفى التركيبى)**، دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٩٦م.

- ـــــــــــ: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظرى)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.

- ـــــــــــ: **من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول فى اللغة العربية)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ١٩٨٧م.

- ـــــــــــ: **المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى (الأصول والامتداد)**، دار الأمان، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

- ـــــــــــ: **الوظائف التداولية فى اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- ـــــــــــ: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب فى اللغة العربية)**، منشورات عكاظ، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٩٩٣م.

- ـــــــــــــ: **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- الأزهر الزناد: **نسيج النص (بحثٌ فى ما يكون به الملفوظ نَصًّا)**، المركز الثقافى العربى، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

- أبو البركات بن الأنبارى (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ٥٧٧هـ): **البيان فى غريب إعراب القرآن**، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.

- البقاعى (برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ٨٨٥هـ): **نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، (د. ط)، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- البيضاوى (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد ٦٩١هـ): **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوى**، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلى، دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

- الجَمل (سليمان بن عمر العجيلى الشافعى ١٢٠٤هـ): **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

- د/ حافظ إسماعيل علوى: **اللسانيات فى الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية فى قضايا التلقى وإشكالاته)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.

- د/ حسنى عبد الجليل: **إعراب النص (فى إعراب الجمل التى لا محل لها من الإعراب)**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

- د/ حلمى خليل: **الكلمة (دراسة لغوية معجمية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٨م.

- د/ حنان إسماعيل عمايرة: **التراكيب الإعلامية فى اللغة العربية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.

- أبو حيان (محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الأندلسى ٧٤٥هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- د/ خالد السويح: **أسس الإخبار فى الكلام (بحث فى روافد إنتاج الفائدة)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

- الزَّجَّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِى ٣١١هـ): **معانى القرآن وإعرابه**، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ٧٩٤هـ): **البرهان فى علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث فى مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

- الزمخشرى (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ٥٣٨هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- د/ سعد مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، الكتاب التذكارى (الأستاذ عبد السلام هارون معلمًا ومؤلفًا)، إعداد: أ.د/ وديعة طه النجم، أ.د/ عبده بدوى، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- ـــــــــــــ: **فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات)**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

- د/ سعيد حسن بحيرى: **علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

- ـــــــــــــ: **عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل فى ضوء الاتجاه المعجمى الوظيفى)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

- ـــــــــــــ: **نظرية التبعية فى التحليل النحوى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- السمين الحلبى (أحمد بن يوسف ٧٥٦هـ): **الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- د/ سناء حميد البياتى: **قواعد النحو العربى فى ضوء نظرية النظم**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٢م.

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٩٨م.

- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ٩١١هـ): **الإتقان فى علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.

- د/ شاهر الحسن: **علم الدلالة (السمانتيكية والبراجماتية فى اللغة العربية)**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- د/ شكرى الطوانسى: **البلاغة العربية (مقاربة نسقية بنيوية)**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.

- ـــــــــــــ: **مستويات البناء الشعرى عند محمد إبراهيم أبى سنة (دراسة فى بلاغة النص)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

- الشِّهاب (أحمد بن محمد بن عمر ١٠٦٩هـ): **حاشية الشِّهاب المسماة عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى**، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د.ت).

- د/ ظافر كاظم: **الجملة العربية فى ضوء الدراسات اللسانية**، دار العين للنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

- ابن عادل الدِّمشقى (أبو حفص عمر بن على المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ): **اللباب فى علوم الكتاب**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- د/ عبد الحميد السيد: **دراسات فى اللسانيات العربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

- د/ عبد الرحمن إكيدر: **التعليق عند عبد القاهر الجرجانى (دراسة فى التماسك النصى)**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

- د/ عبد السلام المسدى: **التفكير اللسانى فى الحضارة العربية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.

- عبد القاهر الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ٤٧١هـ، أو ٤٧٤هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.

- عبد الملك مرتاض: **نظرية النص الأدبى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط٢، ٢٠١٠م.

- د/ عثمان أبو زنيد: **نحو النص (إطار نظرى ودراسات تطبيقية)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

- ابن عطية الأندلسى (أبو محمد عبد الحق بن غالب ٥٤٦هـ): **المُحرَّر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- د/ عفت الشرقاوى: **بلاغة العطف فى القرآن الكريم (دراسة أسلوبية)**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.

- على عبد الله حسين العنبكى: **الحمل على المعنى فى العربية**، ديوان الوقف السنى، بغداد، العراق، ط١، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

- د/ عمر أبو خرمة: **نحو النص (نقد النظرية وبناء أخرى)**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

- د/ عيسى بن السيد جواد الوداعى: **التماسك النصى فى نهج البلاغة**، المركز العلمى للرسائل والأطاريح، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

- د/ عيسى شحاته عيسى: **دلالات الواو فى النص القرآنى**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م.

- د/ فاضل صالح السامرائى: **معانى النحو**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، درب الأتراك، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

- فخر الدين الرازى (أبو عبد الله محمد بن عمر ٦٠٤هـ): **تفسير الفخر الرازى المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

- د/ فخر الدين قَبَاوة: **منهجيَّة التحليل النحوى للنصوص الأدبية (منهج ونماذج)**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

- القاسمى (محمد جمال الدين ١٣٣٢هـ): **تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل**، ضبطه وصححه وخرج آياته وأحاديثه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٢م.

- القُرطُبِيُّ (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر ت ٦٧١هـ): **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان**، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى، شارك فى التحقيق: محمد رضوان عرقسوسى، وغيات الحاج أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- القوجوى الحَنَفى (محمد بن مصلح الدين مصطفى ٩٥١هـ): **حاشية محيى الدين شيخ زاده على تفسير القاضى البيضاوى**، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- د/ محمد إبراهيم عبادة: **الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها)**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧م.
- د/ محمد الأمين الخضرى: **الواو ومواقعها فى النظم القرآنى**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م.
- د/ محمد حسن عبد العزيز: **الربط بين الجمل فى اللغة العربية المعاصرة**، دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- د/ محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفى (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، منشورات ضفاف، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م.
- د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازى (التحليل النصى للشعر)**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- ـــــــــــــــــ: **اللغة وبناء الشعر**، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ـــــــــــــــــ: **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى)**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.
- محمد رشيد رضا: **تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار**، مطبعة المنار، القاهرة، ط٢، ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م.
- محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب فى النّظريَّة النّحَويَّة العربيَّة (تأسيس نحو النَّص)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠١م.
- محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، ١٩٨٤م.
- د/ محمد عبدو فلفل: **فى التشكيل اللغوى للشعر (مقاربات فى النظرية والتطبيق)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٣م.
- محمد عمر الصمارى: **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجانى**، ضمن: (عبد القاهر الجرجانى أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، الجمهورية التونسية، ١٩٩٨م.
- محمد متولى الشعراوى: **تفسير الشعراوى**، راجع أصله وخرج أحاديثه: د/ أحمد عمر هاشم، أخبار اليوم، القاهرة، (د.ط)، ١٩٩١م.
- د/ محمد محمد يونس على: **مقدمة فى علمى الدلالة والتخاطب**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.
- د/ محمود نحلة: **آفاق جديدة فى البحث اللغوى المعاصر**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.

- محيى الدين الدرويش: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، ط٧، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

- د/ مصطفى حميدة: **أساليب العطف فى القرآن الكريم**، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان - الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٩م.

- ـــــــــــــــ: **نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية**، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٧م.

- د/ مفرح سعفان: **نظرية العامل وآثارها فى النحو العربى**، (د. ن)، (د. م)، ط٢، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

- المنتَخَب الهَمَذانى (حسين بن أبى العِز ٦٤٣هـ): **الكتاب الفريد فى إعراب القرآن المجيد (إعراب، معانٍ، قراءات)**، حقق نصوصه، وخرجه، وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

- د/ مهدى المخزومى: **فى النحو العربى (قواعد وتطبيق على المنهج العلمى الحديث)**، مطبعة البابى الحلبى وأولاده بمصر، ط١، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

- د/ نادية رمضان النجار: **الاتجاه التداولى والوظيفى فى الدرس اللغوى**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

- النسفى (عبد الله بن أحمد بن محمود ٧١٠هـ): **تفسير النسفى المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، راجعه وضبطه وأشرف عليه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٩م.

- د/ نصر حامد أبو زيد: **مفهوم النص (دراسة فى علوم القرآن)**، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م.

- د/ نهاد الموسى: **الصورة والصيرورة (بصائر فى أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربى)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

- د/ يوسف نور عوض: **نظرية النقد الأدبى الحديث**، دار الأمين، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

ثانيًا: المراجع المترجمة

- جيوفرى ليتش: **مبادئ التداولية**، ترجمة: عبد القادر قنينى، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٣م.

ثالثًا: الرسائل العلمية

- محمود سليمان حسين الهواوشة: **الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٣م.

رابعًا: المقالات والدوريات

- د/ توفيق قريرة: **دراسة تحليلية لكتاب من الكلمة إلى الجملة (بحث فى منهج النحاة)**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع٤٨، ٢٠٠٤م.

- د/ جمعان عبد الكريم: **نحو النص فى النظرية النحوية العربية (إعراب الجمل نموذجًا)**، دراسات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المملكة المغربية، ع١٥، ٢٠١٢م.

- د/ الزايدى بودرامة: **الوظائف الدلالية فى النحو الوظيفى ومقابلاتها فى النحو العربى**، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمرى، تيزى وزو، الجزائر، مج١١، ع١، مارس، ٢٠٢٠م.

- د/ زينب الشافعى عبد الحميد: **الفصل والوصل وعلاقتهما بالروابط بين الجمل**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع٥٤، ٢٠١٠م.

- سليم رواق: **العطف فى العربية بين التأصيل البلاغى القديم والتصور الوظيفى الحديث**، مجلة المعيار، كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد (٢٦)، عدد (٥)، ١٤٤٣هـ -٢٠٢٢م.

- د/ طه محمد عوض الله الجندى: **امتداد المكون النحوى وتأثيره فى تحديد الموقع**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع٤١، ٢٠٠٧م.

- د/ الطيب دبه: **فى المسار التطورى للنحو العربى (قراءة فى تحول المنهج من المبنى إلى المعنى)**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج٨، ع٢، ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ/ مايو- يوليو ٢٠٠٦م.

- د/ عبد القادر المهيرى: **الجملة فى نظر النحاة العرب**، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع٣، ١٩٦٦م.

- محمد خالد الزَّهَاوى: **نظرية الجمال فى النحو العربى (مفهوم ومعايير)**، مجلة التراث العربى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، عدد (١١٧ ــ ١١٨)، ٢٠١٩م.

- د/ محمد محمد يونس: **أصول واتجاهات المدارس اللسانية الحديثة**، مجلة عالم الفكر، الكويت، م٣٢، ع١، ٢٠٠٣م.

- د/ محمود عبد السلام شرف الدين: **التركيب (مدى عناية اللغويين العرب بدراسته)**، مجلة اللسان العربى، الرباط، المملكة المغربية، المجلد ١٣، سنة ١٩٧٦م.

- د/ مسعود صحراوى: **المنحى الوظيفى فى التراث اللغوى العربى**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج٥، ع١، المحرم - ربيع الأول ١٤٢٤هـ/ أبريل، يونيه ٢٠٠٣م.

- د/ يحيى أحمد: **الاتجاه الوظيفى ودوره فى تحليل اللغة**، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، ١٩٨٩م.

خامسًا: المراجع الأجنبية

*- Oleh : Christina I.T. Panggabean : **Functional Grammar (An introduction to meta functional components of language)**, Okara, vol.1, Tahun 6, Mei 2011*

*- Zhiwen Feng : **functional Grammar and Its Implications for English teaching and learning** . Canadian center of science and education, Vol. 6, No. 10 , 2013.*